الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور " الطاهر مولاي " سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في المحاسبة الوطنية

موجهة لطلبة الماستر شعبة العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

من إعداد الأستاذ: نزعي عزالدين

أستاذ محاضر –أ–

السنة الجامعية 2021-202

توطئة:

لقد ظهرت المحاسبات بمختلف أنواعها عبر تاريخ البشرية كتلبية لمتطلبات أملتها تطورات الوحدات الإقتصادية من حيث الحجم و النشاط. والوحدات الإقتصادية، التي هي شخصيات طبيعية أو معنوية (اعتبارية) تستطيع أن تشكل مركزا لقرارات اقتصادية تتعلق بعمليات اقتصادية مثل الإنتاج و الإستهالك و التراكم، ...الخ، كانت في بداية ممارسة البشرية للنشاط الإقتصادي بسيطة تتطلب مسك دفاتر لتتبع هذا النشاط الذي كان محصورا في الصيد ثم الزراعة، و توزيع منتوج هذا النشاط على أفراد القبيلة و العشيرة. بعد تطور البشرية الذي صاحبه تطور الوحدات االقتصادية حجما و نشاطا ظهرت الحاجة إلى مسك دفاتر. سميت هذه الدفاتر بمحاسبة المؤسسة (الوحدة الإقتصادية) " entreprise'd Comptabilité"و هي دفاتر تصف، من جهة، وضعية المؤسسة وتستخدم، من جهة ثانية، في اتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة. في القرن العشرين وبعد التطورات التي حدثت على المستوى السياسي ممثلة في ظهور الدولة االشتراكية، من ناحية، بعد ثورة أكتوبر 1917 في روسيا و التي كان من مهامها الأساسية التحكم في العملية االقتصادية، و ظهور الدول المستقلة، من ناحية ثانية، و التي كان عليها تسيير العملية التنموية عن طريق السياسات الإقتصادية و التخطيط. كما أن التطورات التي وقعت أيضا على المستوى االقتصادي ممثلة في أزمة 1929 وما نجم عنها من إعادة الإعتبار للتحليل االقتصادي الكلي على يد كينز الذي نادى بوجوب تدخل الدولة في الحياة االقتصادية. هذه التطورات، مجتمعة، أسندت للدولة مهمة توجيه االقتصاد الوطني وتسييره. هذه المهمة الجديدة للدولة جعلت من حكومتها أو وزارتها للإقتصاد مجلسا إداريا لوحدة اقتصادية عمالقة هي الإقتصاد الوطني. إن تسيير هذه الوحدة ولد الحاجة إلى مسك دفاتر من نوع جديد تختلف شكال و منهجا عن دفاتر محاسبة المؤسسة، سميت هذه الدفاتر بالمحاسبة الوطنية التي هي تعبير كمي عن النظرة الكلية لواقع الإقتصاد الوطني. يتجسد هذا التعبير الكمي في إنتاج معطيات رقمية تصف واقع الهيكل الإقتصادي، من جهة، وتستخدم كأداة لتحليل و بناء السياسات و تهيئة الخطط لتطوير و تنمية هذا الهيكل، من جهة ثانية.

وعليه تعتبر المحاسبة الوطنية من ضمن المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية، وهي أيضا إحدى أهم الأدوات العملية بالنسبة لصناع القرار الاقتصادي على المستوى الكلي، من هنا تكمن أهمية هذا الحقل المعرفي على الصعيدين النظري والتطبيقي.

ونظراً لقلة المراجع باللغة العربية حول المحاسبة الوطنية وتطبيقاتها على الاقتصاد الجزائري، تأتي هذه المحاولة لسد هذا النقص وبالتالي مساعدة الطلبة على فهم هذا المقياس.

فمن خلال تجربة متواضعة في تدريس المحاسبة الوطنية، وأملا في تعميم الفائدة، ارتأيت أن أجمع محاضراتها في هذه المطبوعة وذلك بعد مراجعتها وتنقيحها، فضلاً على تدعيمها بكثير من الأمثلة والتمارين المحلولة وأخرى للحل، مراعيا في ذلك التبسيط والوضوح قدر الإمكان، وهي موجهة بالدرجة الأولى إلى طلبة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص "إقتصاد كمي."

واعتمدت في تقديم هذه المطبوعة على الخطة التالية:

مقدمـــــــة

الفصل الأول: عرض عام للمحاسبة الوطنية

الفصل الثاني: المحاسبة الوطنية الجزائرية

الفصل الثالث: تحليل العمليات على السلع والخدمات الإنتاجية

الفصل الرابع: تركيب العمليات السلع والخدمات(المجمّعات الاقتصادية الكلية)

الفصل الخامس: تحليل عمليات التوزيع

الفصل السادس: حسابات القطاعات

الفصل السابع: الجدول الاقتصادي العام TEE

الفصل الثامن: تمارين للحل

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**2-1**
الفصل الأول: الإيطار الفكري للمحاسبة الوطنية	
تمهيد	**3**
1. تعريف المحاسبة الوطنية	**3**
2. نطاق المحاسبة الوطنية	**6**
3. أهداف المحاسبة الوطنية	**7**
4. النظرية في المحاسبة الوطنية: التاريخ والتطور	**9**
5. الأنظمة المختلفة للمحاسبة الوطنية	**17**
خاتمة الفصل	**23**
الفصل الثاني: نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية	
تمهيد:	**25**
1. تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية	**25**
2. تحديد مجال الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(SECA):	**29**

3. الاعوان الاقتصادية في نظام SCEA	**40**
الفصل الثالث: تحليل العمليات على السلع والخدمات الإنتاجية	
تمهيد	**44**
1. الإنتاج(P)	**44**
2. الواردات(M)	**44**
3. الاستهلاك الوسيطي(CI)	**44**
4. الاستهلاك النهائي(CF)	**45**
5. التراكم الخام للأصول الثابتة :(ABFF)	**45**
6. التغير في المخزون :(VS)	**45**
7. الصادرات(X)	**46**
8. اهتلاك الأصول الثابتة :(CFF)	**47**
الفصل الرابع: تركيب العمليات السلع والخدمات(المجمّعات الاقتصادية الكلية)	
تمهيد	**48**
1. حساب مجمّعات الإنتاج في نظامSCEA	**48**
2. مجمّعات الدخل	**60**
الفصل الخامس: تحليل عمليات التوزيع	
1.عملية توزيع الدخل	**67**

1.1.عملية التوزيع الأولي للدخل	**67**
2.1.إعادة توزيع الدخل(عملية التوزيع الثانوي)	**67**
2.تحليل عمليات التوزيع	**67**
1.2.تعويضات الأجراء	**67**
2.2.الضرائب وأنواعها	**68**
3.2.إعانات الاستغلال	**68**
4.2.الفائض الخام للاستغلال	**69**
5.2.التأمينات على الضرر	**69**
1.5.2.علاوات التأمين	**69**
2.5.2.تعويضات(منح) التأمين	**69**
6.2.الإعانات اجتماعية	**69**
7.2.الخدمات الاجتماعية	**69**
8.2.مداخيل الملكية	**69**
9.2.مداخيل المؤسسة	**70**
10.2إعانات التجهيز	**70**
11.2 التحويلات الجارية(SS) والتحويلات الجارية الأخرى(Tf):	**70**
الفصل السادس: حسابات القطاعات	

تمهيد	**79**
1. حساب الإنتاج	**79**
2. حساب الاستغلال	**81**
3. حساب المداخيل والنفقات	**84**
4. حساب التراكم	**93**
5. قطاع العالم الخارجي	**95**
6. مؤشرات السلوك الاقتصادي	**99**
7. الحساب المالي بين حسابات القطاعات	**100**
الفصل السابع: الجدول الاقتصادي العام	
تمهيد	**104**
هيكل الجدول الاقتصادي العام	**104**
الفصل الثامن: تمارين تطبيقية	**111**
خاتمة	**126**
قائمة المراجع	**127**

مقدمـــــة:

ينطوي الاقتصاد الوطني على الملايين من الوحدات الاقتصادية، بدء من العائلات والمحل التجاري الصغير إلى كبريات الشركات والمؤسسات، وتقوم هذه الوحدات فيما بينها بإجراء الملايين من العمليات الاقتصادية.

لفهم ورصد هذه العمليات التي تقوم بها هذه الوحدات، كان لابد من إعداد حسابات منسقة ومنظمة للقيام بهذه المهمة ولتكون أداة من أدوات التحليل الاقتصادي للمجتمع بهدف التعرف على التركيب الاقتصادي وتداخل العلاقات فيه لإدراك طبيعتها والتعرف على مساهمة الوحدات الاقتصادية في تكوين المتغيرات الكلية من استهلاك وادخار واستثمار...الخ.

إن تحليل الزخم الكبير من المعلومات المتعلقة بأنشطة الوحدات الاقتصادية يتخذ أشكالا عديدة، ويعتمد أساسا على الغرض من ذلك التحليل، وتتخذ هذه التحاليل صيغة حسابية تعتمد على القيد الحسابي المزدوج كأساس لحساب الدخل الوطني أو الحسابات الوطنية، ولا شك أنه للوصول إلى هذه الجداول والحسابات، لابد من توافر مجموعة من البيانات والإحصاءات التي تدخل ضمن مجال الإحصاء الاقتصادي.

وتعد المحاسبة الوطنية(أو القومية) وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية الوطنية" من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها.

فهذه المحاسبة تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك(**P**)، استهلاك(**C**)، ادخار(**S**)، استثمار(**I**)، استيراد(**M**)، وتصدير(**X**).

وتتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي في اقتصاد كل دولة، حيث تتعلق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الاقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهل استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية.

ولهذا لجأ الاقتصاديون والإحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني (القومي) تظهر وفقا للأساليب المحاسبية لكل عنصر من العناصر الرئيسية، كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة والأشكال(الموارد والاستخدامات).

تمهيد:

تعد المحاسبة الوطنية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى ب "الحسابات الاقتصادية الوطنية": من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها. فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار واستيراد وتصدير . في الواقع ، إن اقتصاد كل دولة يتألف من مجموعة من التنظيمات المتشابهة والمعقدة والتي لها أبعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الاقتصادية، وضمن هذا الإطار من التنظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي وتتعلق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية ، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الاقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهمل استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية، إذن المحاسبة الوطنية لم تكن وليدة الصدفة، وإنما هي ثمرة المجهودات المتعاقبة للعديد من الباحثين، حيث تعود أولى المحاولات لعرض النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل وفق إطار منطقي ومنسجم إلى العهد التجاري، لتتوالى بعد ذلك مساهمات المدارس المتعاقبة والمحاسبة الوطنية في شكها الحالي. من هذا المنطلق لجأ الاقتصاديون والاحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني تظهر وفقا للأساليب المحاسبية جانبي المنشأ (الموارد) والاستعمال (الاستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات والأشكال.

1. تعريف المحاسبة الوطنية:

لا يوجد تعريف موحّد يتفق عليه جميع الباحثين في هذا الميدان، فالتعاريف تختلف وتتأثر حسب التيارات والمذاهب الاقتصادية، إلا أن غالبية تعاريفها ترتكز على الهدف الأساسي لهذه الأخيرة والمتمثل في عرض بصفة مبسطة لمجمل النشاط الاقتصادي لبد ما.

المحاسبة الوطنية هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار.

إذن يقصد بالحسابات القومية " البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الإحصاءات الاقتصادية لتنصهر فيه ويعاد عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ويوضح مختلف العلاقات فيما بينها".

المحاسبة الوطنية هي مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً، وتمكن هذه الحسابات المحاسبين القوميين في قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الاستهلاك، والمدخرات، والاستثمار، وذلك ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية، وتجدر الإشارة هنا أن الممارسات الدولية في مجال الحسابات القومية تركزت تطبيقاتها في الغالب على اقتصادات الدول وظهر في السنوات الأخيرة ممارسات لتطبيق المعايير المتعلقة بالحسابات القومية على مستوى الاقاليم والمدن لتقدير مساهماتها في الاقتصاد القومي.

حسب تعريف مراد لعبيدي: هي عبارة عن وسيلة لجمع وتتريب وعرض البيانات الإحصائية التي تتعلق بشروط ونتائج عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، فهي تبين وضعية اقتصادية في شكل مؤشرات وجداول للاستعمال في التخطيط والتحليل الاقتصادي.

يعرّفه آخر: أنها تمثيل محاسبي لمجمل المعلومات الرقمية المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية للأمة، كما تصف الظواهر الأساسية المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه وتقسيم وتراكم الثروات، كما أنها تسجّل التعاملات التي تتم فيما بين الأعوان الاقتصاديين الذين يشكّلون الاقتصاد الوطني.

حسب تعريف قادة قاسم: هي منهجية محاسبية تستعمل نتائج النظرية الاقتصادية بمعطيات إحصائية خاصة بهدف إعطاء صورة رقمية شاملة مبسّطة للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة وفي نفس الوقت هي أداة لا غنى عنها في خدمة السياسة الاقتصادية .

هي وسيلة للمراقبة، للتنبؤ والعمل، وتعد من الوسائل الهامة بالنسبة إلى المخطط وإلى رجل السياسة.

هي أداة فنية مستوحاة من المحاسبة التجارية وتعطي تمثيلا واضحا للفعالية الاقتصادية لدولة ما، وذلك على شكل نتائج من المعلومات المختارة المعبر عنها بأرقام.

هي العرض، وفق كادر محاسبي مدروس لمجموع المعلومات الرقمية المتعلقة بالنشاط والفعالية الاقتصادية لأمة ما.

المحاسبة الوطنية هي مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا.

توفر المحاسبة سجلا شاملا وتفصيليا للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي يضطلع بها داخل اقتصاد ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق، أو في مكان آخر، بين عوامل، ومجموعات عوامل، اقتصادية مختلفة.

المحاسبة الوطنية(Comptabilité nationale)تعبير رقمي عن المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلد ما في مدة زمنية معينة .

وقد عرفت الأمم المتحدة المحاسبة الوطنية كالآتي:

"تقترح المحاسبة القومية التعبير عن بنية نظام اقتصادي معين، عبر الصفقات التي تتم فيه، بغية تمثيلها بشكل شبكة صفقات تسجل في حسابات متماسكة ومنتظمة."

كنتيجة، يمكن تعريف المحاسبة القومية على أنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والإحصائية التي تقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما لمدة معينة بجداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوئها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل .

تتعدد تعريفات المحاسبة القومية معتعدد المهتمين بدراستها واختلاف وجهات النظر بشأنها، فنجد أن الاقتصاد ينظر للمحاسبة القومية على انها مدخل مفيد فى تحليل ودراسة الاقتصاد القومي الراهن، والذي حدا بالبعض إلى تسميتها بالمحاسبة الاقتصادية، وعلى ذلك ومن وجهة نظر الاقتصادي لا تعدو إلا أن تكون عرضاً منظماً للنشاط الاقتصادي معبراً عنه في صورة صفقات ومعاملات، ومن ناحية اخرى نجد أن رجل الاحصاء ينظر إلى المحاسبة القومية على أنها وسيلة لتجميع الاحصاءات والتقديرات المختلفة عن اوجه النشاط الاقتصادي لدولة في مجموعها خلال فترة معينة، ويدخل رجال السياسة مع المهتمين في دراسة المحاسبة القومية

على اعتبار أنها أداة نافعة في ترشيد القرارات وحل المشاكل المتعلقة بتنمية ثروات المجتمع وكيفية توزيعها، بما يحق قيماً اجتماعية معينة، ونسبة لهذا الجانب الاجتماعي للمحاسبة القومية دعا البعض إلى تسميتها بالمحاسبة الاجتماعية.

بعد أن تناول الباحث المفاهيم المختلفة للمحاسبة القومية يستنتج الآتي:

- ✓ تعددت التعاريف التي تناولت المحاسبة القومية من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية، بالتالي لابد من البحث عن مدى ترابطها مع الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ المحاسبة القومية هي أحدى فروع التي تهتم بقياس مجموعة ما أنتجته عوامل الإنتاج المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ المحاسبة القومية علم متطور يتطور ويتلاءم وطبيعة التطور في الاقتصاد.
- ✓ مصطلح الحسابات القومية يستخدم لوصف الإحصاءات والأنظمة التي تشمل المحاسبة الاجتماعية(نظام الحسابات القومية)، تحليل المدخلات والمخرجات، تحليل التدفقات المالية، الميزانيات القومية.

2. نطاق المحاسبة الوطنية

تمثل الحسابات القومية بصورة واسعة الإنتاج الحالي والإنفاق وأنشطة الدخل المتعلقة بالفعاليات الاقتصادية (الأسر والشركات والحكومات) في أي اقتصاد، بما في ذلك علاقاتهم مع اقتصاد الدول وثرواتها (القيمة الصافية للأصول). كما أنها تمثل كلًا من التدفقات (محسوبة خلال فترة ما) والأسهم (محسوبًا في نهاية فترة ما) مما يضمن أن تتوافق التدفقات مع الأسهم. وبالنسبة للتدفقات فإن الحسابات القومية للدخل والناتج توفر تقديرات للقيمة النقدية للدخل والناتج كل عام أو كل ربع عام بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للأسهم فإن "حسابات رأس المال" تعتبر منهج الميزانية العمومية الذي له أصول في أحد الجوانب (بما في ذلك قيمة الأراضي وأسهم رأس المال والأصول المالية) والديون والقيمة الصافية من الناحية الأخرى، حيث يتم احتسابها في نهاية الفترة المحاسبية. وتتضمن الحسابات القومية أيضًا معايير تغيير الأصول والديون والقيمة الصافية للأصول خلال فترة محاسبية واحدة. ويمكن أن يرجع هذا إلى حسابات تدفق الأموال أو مرة أخرى إلى حسابات رأس المال.

يوجد العديد من المعايير الكلية التابعة للحسابات القومية ولا سيما التي تتضمن إجمالي الاستثمارات الثابتة أو ما يشار إليه باسم GDP والذي يعتبر المعيار الذي يتم استخدامه

بكثرة في النشاط الاقتصادي الكلي. ومن الطرق التي يمكن من خلالها أن يتدهور الناتج المحلي الإجمالي أنواع الدخل (الأجور والأرباح وغير ذلك) أو الإنفاق (الاستهلاك والاستثمار/الادخار وغير ذلك). وتعد هذه المعايير نماذج للبيانات الاقتصادية الكلية. وعادة ما تكون هذه المعايير الكلية وتغييرها مع الوقت ذات فائدة قوية لصانعي السياسات الاقتصادية، وهذا بالرغم من اشتمال الحسابات القومية التفصيلية على مصدر للمعلومات للتحليل الاقتصادي، على سبيل المثال في جداول المدخلات والمخرجات التي تظهر كيف تتفاعل الصناعات مع بعضها في عملية الإنتاج.

يمكن عرض الحسابات القومية في مبالغ اسمية أو حقيقية، حيث يتم تعديل الكميات الحقيقية لإزالة آثار تحولات الأسعار بمرور الوقت. ويمكن الحصول على مؤشر أسعار متوافق من خلال الناتج القومي. وقد تكون لمعدلات تغير مستوى الأسعار والناتج فائدة أيضًا. ويمكن حساب معدل التضخم (معدل نمو مستوى الأسعار) للناتج القومي أو مكونات نفقاته. وتُقاس معدلات النمو الاقتصادي (غالبًا ما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) عمومًا من حيث القيمة الحقيقية (السعر الثابت). وتُستخدم بيانات النمو الاقتصادي الناتجة عن الحسابات القومية في حساب النمو عبر فترات زمنية طويلة لدولة ما أو لتقييم موارد النمو المختلفة سواء من خلال نمو عوامل الإنتاج أو التغيير التقني.

3. أهداف المحاسبة الوطنية:

للمحاسبة الوطنية أهداف وفوائد عديدة من حيث أنها تشكل إطارا متناسقا للإحصاءات الاقتصادية، وتضمن انسجاما في المفاهيم والمضامين، وتشكل قاعدة للتصنيف، وتقدم نظاما لعرض المعلومات الاقتصادية الإحصائية، ومن ثم تشكل أداة هامة لرسم السياسات الاقتصادية وإعداد الخطط الإنمائية سواء للوطن كله أو لجزء منه. وعليه يمكن حصر أهدافها في مايلي:

- ✓ معرفة الارتباط بين مختلف الممثلين الاقتصاديين ، وتخبرنا عن هيكلة ونمو الاقتصاد، فهي إذن وصف بعدي مرقم ومبسط للحياة الاقتصادية لبد ما، تضم المعلومات الاقتصادية في إطار محاسبي متناسق من خلال الجداول والحسابات التي تلخص بطريقة مبسطة مختلف مظاهر اقتصاد بلد ما وتسمح بتحليل بنيته ونموه.

- ✓ كما تعتبر وسيلة ممتازة للتنبؤ بالنحو الاقتصادي حيث تسمح بالتنسيق بين الماضي والحاضر.
- ✓ هي طريقة محاسبة تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة من أجل إعطاء صورة رقمية عامة، ولكنها مبسطة للاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة، وهي في نفس الوقت وسيلة ضرورية لخدمة السياسة الاقتصادية.
- ✓ المحاسبة الحكومية بشكل عام تهدف إلى تقديم المعلومات المالية التي تفيد في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تفيد في مساعدة الجهات المختصة في ممارسة الرقابة على الوحدات الإدارية العامة ومحاسبة المسؤولين عنها، و تهدف أيضاً إلى تقديم المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء التنظيمي والإداري لتلك الوحدات.
- ✓ إن الهدف الأساسي للمحاسبة القومية يتمثل فى قياس النشاط الاقتصادي، وبطريقة اكثر تحديداً قياس الاداء الاقتصادي في ظل ظروف معينة أو لبلد معين، وبالتالي فإن المقارنات المتعلقة بإجماليات الدخل القومي ومخرجات النشاط الاقتصادي والانفاق القومي لفترة زمنية معينة مقارنة بتلك التي كانت سائدة في فترة سابقة تصبح اكثر اهمية بالمقارنة بالدراسة الساكنة للاقتصاد عند لحظة زمنية معينة.
- ✓ كما تهدف المحاسبة القومية إلى تصوير نتيجة النشاط الاقتصادي لدولة معينة خلال فترة معينة وتحديد مركزها الاقتصادي وثروتها القومية في تاريخ معين، فهي تمدنا ببيانات اجمالية عن الاوضاع والظواهر الاقتصادية ويمكن الحصول على مؤشرات مهمة من خلال الاجماليات.
- ✓ تحديد المركز الاقتصادي القومي في تاريخ معين.
- ✓ تهدف المحاسبة القومية إلى توفير المعلومات التي تعكس الأداء الاقتصادي للمجتمع والوحدات التي يتكون منها في صورة تجميعية خلال فترة زمنية معينة. وتقوم المحاسبة القومية على المبادئ والقوانين التي تحكم تحديد المعلومات التي تقوم لتوفيرها. وتعد معلومات المحاسبة القومية على مستوى القطاعات والصناعات على مستوى المجتمع كله وتساعد المحاسبة القومية على تحليل الظواهر الاقتصادية ودراستها بالتالي فهي تمكن من التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي.

- ✓ تمدنا المحاسبة الوطنية باتجاه الاقتصاد، ولما تتجدد هذه التحليلات في سنة إلى أخرى تصبح جد هامة، إذ تتحول إلى تحليلات ديناميكية مثل حسابا معدل النمو أو الانكماش للاقتصاد.
- ✓ تسعى المحاسبة القومية إلى تحقيق المنافع التالية:

أ- تحديد القطاعات الاكثر استنزافاً للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، وتقديم معلومات عنها لمن يهمه الامر لاتخاذ الاجراء اللازم في هذا الشأن.

ب- تحسين كفاءة التشريعات والسياسات نتيجة لتوفير المعلومات المناسبة للسلطات التنفيذية والتشريعية في هذا الشأن وتحديد الآثار السالبة التي تتحملها القطاعات نتيجة استخدام تشريعات وسياسات بديلة .

ت- قياس مدى نجاح كل قطاع في تنفيذ سياسات الدولة المالية والمحافظة عليها.

ث-تحقيق الاستخدام الكفء والفعال للموارد بجانب تقديم معلومات تستخدم على نطاق واسع في تقييم الاداء والظروف الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة.

4. النظرية في المحاسبة الوطنية: التاريخ والتطور

1.4 المحاسبة الوطنية في الفكر الإقتصادي قبل 1936:

يرجع ظهور المحاسبة في شكلها الحديث يرجع إلى عام 1494م حين ظهر كتاب العالم الايطالي لوكا باسيليو الذي أوجد طريقة القيد المزدوج (المدين والدائن). ولكن استعمال هذه الطريقة في التحليل الاقتصادي للوطن كله لم يظهر إلا منذ عهد قريب. ولم يكن التأخر ناجم عن خطأ الباحثين الاقتصاديين وإنما كان يرجع إلى صعوبة تطبيق مبادئ المحاسبة المالية التجارية) على الاقتصاد كله وكما أن تأخر استعمال مبادئ المحاسبة المالية في التحليل الاقتصادي يرجع إلى : أولا عدم توفر المعلومات وثانيا إلى عدم توفر طلب قوي على هذه المعلومات لدى الباحثين الاقتصاديين.

تاريخيا بدأت محاولات إعداد الحسابات القومية من خلال محاولة تقدير الدخل القومي والثروة القومية، وأول ما بدأت في نهاية القرن السابع عشر على يد الكاتب الإنكليزي (غريغوري كينغ) في عام 1696 عندما قام بمحاولة بدائية لتقدير الدخل القومي الإنكليزي.

ثم استؤنفت هذه المحاولات بعد منتصف القرن الثامن عشر على يد الفيزيوقراطيين أو الطبيعيون من خلال الطبيب الفرنسي الشهير (فرانسوا كينيه) في عام 1758 في مؤلفه

الشهير "الجدول الاقتصادي"، حيث وصف تداول الناتج الصافي بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التالية: أولا الطبقة المنتجة أو طبقة الفلاحين والمزارعين، وثانيا الطبقة الحاكمة أو طبقة الحكام والملاك والصناع والتجار والمستخدمين، وثالثا الطبقة العقيمة وأصحاب المهن الحرة، حيث شبه سريان الناتج الصافي للهيئة الاجتماعية بالدورة الدموية في جسم الإنسان.
بعد الطبيعيين جاءت المدرسة الكلاسيكية لتضم أولا كلا من (سميث ، ريكاردو ومالتوس) ولتضم ثانيا (ماركس). هذه المدرسة هي التي اهتمت بالناحية الاقتصادية الكلية . وعلى الرغم من اختلاف بعض التعابير المستعملة عن بعضها الآخر فان مؤسسيها اهتموا بشرح تشكيل الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات المختلفة التي تشكل عناصر الأمة أو الجماعة. أما الكلاسيكيون الحديون New - Clasiques أمثال منجر و والراس فعلى الرغم من تقدمهم في التحليل الاقتصادي إلا أنهم لم يعملوا عملا جادا على إظهار المحاسبة القومية إلى حيز الوجود، فاهتمامهم كان ينصب على التحليل الاقتصادي الجزئي وعلى المؤسسات الفردية ومشاريعها، وتجاهلوا فكرة المحاسبة القومية التي تعد أداة فعالة لتدخل الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي. ثم استؤنفت محاولات إعداد حسابات قومية من خلال تقدير الدخل القومي بعد الحرب العالمية الأولى ، ولاسيما على يد كل من (كوزنتز) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1920، و(بولاي وستامب) في بريطانيا في عام 1924. ثم جاءت أزمة 1929 لتؤكد أهمية تدخل الدولة تدخلا واسعا في المجال الاقتصادي ولا سيما في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

أما عند الماركسيين كارل ماركس(**Karl Marx**) فقد قدم في كتابه المشهور**"رأس المال"** سنة1867 نتائج عن جداول اقتصادية الإنتاج ومصادر زيادة الدخل الوطني، وقد قصر مفهوم الإنتاج والناتج الداخلي في الحسابات الوطنية على إنتاج السلع المادية دون الخدمات.

2.4. المحاسبة الوطنية في الفكر الإقتصادي بعد 1936:

يمكن القول أن أبرز حدث ساهم في إبراز الحسابات القومية وتطويرها هو النظرية الكينزية عام 1936 عندما نشر (جون مينارد كينز) "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، فأوجد الإطار الاقتصادي الملائم لمثل هذه الأبحاث، ولا سيما بواسطة المفاهيم الاقتصادية الكلية التي دفعت دراسات الدخل القومي نحو النمو والتطور.

وقد بين كينز في نظريته العامة المشار إليها كيف انتقل الاقتصاد المعاصر من عهد الوحدات الجزئية إلى عهد الوحدات الكلية.

ومن النطاق الخاص الضيق إلى النطاق العام الواسع، ومن التوجيه الفردي أو ما يسمى بقرارات الفعاليات الاقتصادية الفردية إلى التوجيه العام أو مقررات الفعاليات الاقتصادية العامة التي تتولاها المجموعات والهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة وعلى رأسها الدولة.

وكان لزاما على السلطات الحكومية إرساء الأسس والقواعد اللازمة لمثل هذا الاتجاه الجديد، بواسطة جميع الإحصاءات الدقيقة الشاملة المتعلقة بالثروة القومية وبالدخل القومي ، وبسائر النشاطات الاقتصادية ، ووضع القاعدة الاقتصادية والنماذج الرياضية التي تتمشى مع التطورات الأخيرة. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لحصر خسائر ما دمرته الحرب، وتقدير التعويضات لها من أجل إعادة تعمير اقتصاديات البلدان الأوربية، وفيما بعد للتعرف على حالة الاقتصاد وتطوره ، فكان هذا الأمر موضع اهتمام القسم الاقتصادي واللجنة الإحصائية لدى الأمم المتحدة عصبة الأمم حينذاك) فانطلقت من الخبرات المتراكمة من السابق عن كيفية قياس الدخل القومي وإمكانية الاستفادة منها في بناء إطار اللحسابات القومية. في الحقيقة، تراكمت خبرة البلدان والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة القومية بشكل سريع خلال فترة ما بعد الحرب الثانية، وبحلول عام 1950 تمكن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة من إعداد تقديرات الدخل القومي ل 41 بلدا للفترة " 1938 – 1948" أو لجزء منها. وبالموازاة مع ذلك، نشرت منظمة التعاون الأوربي عام 1952 مجموعة حسابات أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان. في عام 1952 ، عين الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء اجتمع في نيويورك لوضع نظام موحد، وكانت نتيجة الاجتماع تقرير عام 1953 بعنوان "نظام حسابات قومية وجداول داعمة". قدم تقرير عام 1953 مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص ومطابقة رأسمالية، ومعاملات

خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي قطاع المشايع، وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، وقطاع الحكومة العامة. وجاء في مقدمة تقرير 1953 أن الغرض منه " هو وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والناتج القومي تطبق على نطاق عام"، كما أشارت إلى مسألة هامة جدا تخص المقارنات الدولية وهي حساب قيم المؤشرات الإجمالية بالأسعار الثابتة، وذلك لأغراض المقارنة والتحليل. وفي عام 1964 عقدت الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء لتقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام 1953، واستندت مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقدمت نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية عام 1967، وفي عام 1968 أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية المنقح الذي أصبح يعرف ب SNA-68. جاء في مقدمة نظام 1968 أن تطورين اثنين حدثا منذ صدور نظام 1953 ساعدا على إصدار النظام الجديد لعام 1968 وجعلاه ضروريا إذا ما أريد للمعايير الدولية أن تواكب العمل الجاري في مختلف البلدان هما:

التطور الأول: هو صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.

التطور الثاني: كان بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة. نتيجة هذه التطورات التي تحققت في نظام 1968 أصبح نظام الحسابات القومية الجديد يشتمل على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات وقسم صافي الإقراض/الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية، كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة كلها لتبين

حسابات القطاعات، ووضع هيكل النظام في مصفوفة تمثل في كل حساب الأصول الافتتاحية والإنتاج والاستهلاك والتراكم والعالم الخارجي وإعادة التقييم والأصول الختامية، بصف وعمود. ولكي يشمل نظام 1968 هذه التوسعات قدم مجموعة من 20 حسابا مقسمة في ثلاث فئات هي:

الفئة الأولى تضم الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتقفل بحساب المعاملات الخارجية للدولة.

الفئة الثانية فتتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.

الفئة الثالثة تتصل بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون المقيمون : الشركات غير المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الأسر المعيشية.

وتوقع واضعو نظام 1968 أن ينطبق هذا النظام بنفس القدر على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها. طلبت اللجنة الإحصائي في الأمم المتحدة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1968، والصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق. وأمرت هذه اللجنة في عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حيث تم الاجتماع عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء، حيث تم الاجتماع عام 1980 لبحث التطبيق العملي لنظام 1968 واتجاهه المستقبلي في ضوء الخبرات المكتسبة لدى كل دولة من الدول وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية. وإثر تقرير آخر قدم إلى اللجنة الإحصائية يتضمن آراء فريق الخبراء طلبت اللجنة وضع مقترحات محددة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية. وخلال الفترة ما

بين عامي " 1986- 1989" اجتمعت فرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع، هي:

- ✓ هيكل نظام الحسابات القومية؛
- ✓ مقارنات الأسعار والكميات؛
- ✓ القطاع الخارجي؛
- ✓ قطاع الأسر المعيشية؛
- ✓ القطاع العام؛
- ✓ حسابات الإنتاج وجداول المدخلات والمخرجات؛
- ✓ التدفقات والموازين المالية؛
- ✓ مطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازين الاقتصادية.

أتيح مشروع مؤقت لنظام الحسابات القومية المنقح لاجتماع اللجنة الإحصائية عام 1991 ، كان أساسا للمناقشة في حلقة دراسية أقاليمية عقدت في تشرين الأول 1992. وقدم المشروع نفسه إلى اللجنة الإحصائية في دورة عام 1993 مع تقرير الحلقة الدراسية الذي جاء في خاتمته أن " المشتركين يعتقدون بأن نظام الحسابات القومية المنقح يشكل تحسينا هائلا على سلفه الذي نشر عام 1968. وأوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في نيويورك خلال الفترة "22 شباط – 3 آذار 1993" باعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.

لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام 1993 تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حصلت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية السابق عام 1968. فقد أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة، وتغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في

مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات ، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها. وقد استجاب نظام 1993 إلى جميع هذه التطورات لحد كبير من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التي تضمنها. ومن الخصائص المميزة أيضا لنظام 1993 هو توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيد في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها. لقد كان اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993 واحدا من أهم الأحداث التي حصلت في ميدان الإحصاءات الرسمية خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام 1968. فهو يعطي صورة شاملة للاقتصاد الوطني والتدفقات التي تتم داخله و بينه وبين بقية العالم، ويتوقع منه أن يوفر إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين القوميين في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، ويتميز بالمرونة الضرورية كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء. بشكل عام، يمثل نظام 1993، كغيره من أنظمة الحسابات القومية التي سبقته، مرحلة من مراحل تطور المحاسبة القومية المستمر. ولمواصلة هذا التطور لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع محاسبية قومية معينة قبل أن يمكن إدماجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بنظام الحسابات القومية في المستقبل.

بعد ذلك ظهر نظام الحسابات القومية لعام 2008 (SNA2008) هو أحدث نسخة من المعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية ، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC)، إن نظام الحسابات القومية لعام 2008 هو تحديث لنظام الحسابات القومية لعام 1993، حيث عُهد بالتحديث في عام 2003 إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني

بالحسابات القومية (ISWGNA) لمعالجة القضايا الناجمة عن التغيرات في البيئة الاقتصادية، والتقدم في البحث المنهجي واحتياجات المستخدمين. اعتمد مجلس الأمن الدولي في عام 2008 الفصول السبعة عشر الأولى من نظام الحسابات القومية لعام 2008 التي تضم قواعد المحاسبة والحسابات والجداول وتكاملها ؛ الفصول من 18 إلى 29 ، التي تشتمل على تفسيرات وتمديدات الحسابات وجداول النظام ، اعتمدها مجلس الأمن الدولي في عام 2009، إن نظام الحسابات القومية لعام 2008 هو نتيجة لعملية تميزت بالشفافية والمشاركة الواسعة للمجتمع الإحصائي الدولي، وكلاهما أصبح ممكنًا بفضل الاستخدام المبتكر للموقع الإلكتروني للمشروع نحو نظام الحسابات القومية لعام 2008 كأداة اتصال. عند اعتماده لنظام الحسابات القومية لعام 2008 ، شجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تنفيذ توصياته واستخدامها في إعداد التقارير الوطنية والدولية عن إحصاءات الحسابات القومية، ونظرًا لكونه إطارًا مفاهيميًا ، فإن نظام الحسابات القومية لعام 2008 لا يحاول تقديم إرشادات تجميعية شاملة حول كيفية إجراء التقديرات كما أنه ليس وصفيًا في تحديد الأولويات أي الحسابات والجداول ينبغي تنفيذها أو يعبر عن معايير بشأن تواتر وشكل عرضها. للحصول على إرشادات عملية حول التجميع ، طورت الوكالات الدولية كتيبات منفصلة مثل كتيبات المحاسبة الوطنية التي أعدتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ظهر عدد من القضايا البحثية أثناء تحديث نظام الحسابات القومية لعام 1993 ، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة المكثفة أكثر مما كان ممكنًا في سياق عملية التحديث. تم إدراج هذه القضايا في الملحق 4 لعام 2008. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه القضايا البحثية الناشئة والتوصيات حول نتائج البحث في إطار جدول أعمال البحث.

أما في الجزائر تعود الأعمال الأولى للمحاسبة القومية إلى ما قبل الاستقلال نحو1958-1959 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة، والذي استخدمه النظام الفرنسي القديم، هذا النظام هو الذي تم استخدامه مع بعض التعديلات بعد الاستقلال إلى سنة1977 وبعد ذلك ظهر نظام جديد هو (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي يتجاوب بشكل أفضل مع

حاجات الاقتصاد المخطط، هذا النظام يستمد بقوة من**S.C.N** (نظام المحاسبة الوطنية1970) وأيضا من**SCPM** نظام حسابات الناتج المادي ولقد رافق هذا النظام الجديد وضع المخطط المحاسبي الوطني الجديد على مستوى محاسبة المؤسسات.

وأخيرا فإن**S.C.E.A** (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) تزامن أيضا مع تحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مهمة وضع الحسابات الوطنية، ومنذ سنة1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة ذات وصاية الوزير الأول سنة1988.

5. الأنظمة المختلفة للمحاسبة الوطنية:

أنظمة الحسابات أو المحاسبة الوطنية (NAS) هي تنفيذ تقنيات محاسبية كاملة ومتسقة لقياس النشاط الاقتصادي لدولة ما. وتتضمن هذه الأنظمة الإجراءات الأساسية المفصلة التي تعتمد على نظام القيد المزدوج. ومن حيث التصميم فإن هذه النوعية من الأعمال المحاسبية تجعل الكليات على كلا جانبي حساب ما متساوية حتى ولو كان كل جانب يقيس خصائص مختلفة، على سبيل المثال الإنتاج والعائد الناتج عنه. وباعتبارها منهجًا أُطلق على الموضوع مصطلح المحاسبة الوطنية أو بصورة أعم المحاسبة الاجتماعية. وما يُذكر خلاف ذلك، أن الحسابات الوطنية باعتبارها أنظمة يمكن تمييزها عن البيانات الاقتصادية المرتبطة بتلك الأنظمة. ونتيجة لمشاركة العديد من المبادئ العامة مع المحاسبة التجارية، تعتمد الحسابات الوطنية على المفاهيم الاقتصادية.

ظهر في مجال الحسابات الوطنية عدة أنظمة أهمها:

- ✓ نظام منظمة التنمية والتعاون الدولي عام 1950.
- ✓ نظام هيئة الأمم المتحدة الذي ظهر عام 1953 وتعديلاته عام 1968 وكذلك عام 1995.
- ✓ النظام الفرنسي عام 1954 وتعديلاته.
- ✓ نظام الإنتاج المادي الذي كان مطبقاً في الدول الاشتراكية السابقة.
- ✓ النظام العربي الموحد للحسابات القومية أو ما يطلق عليه نظام الجامعة العربية.

وفي الحقيقة هناك تشابه وتماثل كبيران بين نظام الأمم المتحدة ونظام مجموعة السوق الأوربية المشتركة وكذلك النظام الفرنسي، فيما يتعلق بالمفاهيم والحسابات، إلا أنه توجد بعض

الاختلافات المنهجية في طريقة عرض الحسابات وتنوعها. أما نظام الإنتاج المادي فهو يختلف اختلافاً جذرياً عن الأنظمة الأخرى لاختلاف مفهوم الإنتاج – الدخل – الخ. وبالنسبة للنظام العربي الموحد فإنه مستمد بصورة رئيسية من نظام هيئة الأمم المتحدة.

وفيما يلي عرض الأسس النظرية التي يستند عليها كل نظام، والأعمال الأولى التي ساهمت في بلورتها وظهورها بعد ذلك في شكلها الحالي:

1.5. نظام الحسابات الوطنية "SCN"

الأسس التاريخية والفكرية لنظام "SCN"

نظام الحسابات القومية هو نظام معلومات حديث يستخدم في جميع دول العالم تقريبًا لوصف وتحليل تطور اقتصاد السوق على المستوى الكلي. وتعكس مؤشرات وتصنيفات هذا النظام هيكل اقتصاد السوق ومؤسساته وآليات عمله. تم إنشاء نظام الحسابات القومية قبل حوالي 50 عامًا في أكثر البلدان الرأسمالية تقدمًا ، عندما احتاجت السلطات الحكومية إلى المعلومات اللازمة لتنظيم اقتصاد السوق.

تأثر هذا النظام بالفكر الكينزي المستمد من النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود الذي ظهر سنة1936م، ولقد أعطى كينز في نظريته أول شكل نظري للمحاسبة الوطنية، أين يظهر ما نسميه بالأبعاد الثلاثة للمحاسبة الوطنية، فيكنز انطلق في فكرة المحاسبة المؤسسة، أين يرى المراكز التالية:

p= الربح

a= رقم الأعمال

c= التكلفة

f= تكلفة العوامل (أجور، فائدة، وأرباح الأسهم)

هذه المقادير مرتبطة حسبه وفق العلاقة المحاسبة التالية: **p= a-c-f** والانتقال من محاسبة المؤسسة إلى المحاسبة على المستوى الوطني يكفي حسب كينز القيام بعملية التجميع للمقادير السابقة للحصول على المجمعات الوطنية المرافقة لها: **P=A-C-F** ومن هذه العلاقة نحصل على: **P+F= A-C**.

حيث يمثل الطرف الأيسر الدخل الوطني **R=P+F** ، أما الطرف الأيمن يمثل الناتج الوطني **Y=A-C**

ووصول كينز إلى هذه النتائج لم يبق له سوى إظهار كيفية إنفاق الناتج الوطنيY أي الحصة الذي تذهب للاستهلاك **C** وتلك التي تذهب للاستثمار**I** أي: **Y= C+ I** ، والذي يمثل الإنفاق الوطني النهائي.

وهكذا عبّر كينز عن نفس المقدار الممثل في الدخل الوطني (الثروة الوطنية) وفق ثلاث مقاربات مستقلة، وفق الدخل**(p+f)** وفق الإنفاق**(C+I)**ووفق الإنتاج**(y)** وهي المقاربات اعتمدتها النظام الدولي الموحد سنة1970 في حساب الدخل الوطني.

وبانتشار التحليل الكلي الكينزي ازدهر البحث النظري والتطبيقات العملية في مجال المحاسبة الوطنية بشكل عام، وساهم في إعداد نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة "**SCN**" الذي تأخذ به معظم الدول الأنجلوسكسونية بشكل خاص.

وبعدها برز دور البروفيسور "ريشارد ستون" بإصدار "الكتاب الأبيض" 1941 الذي يعد الوثيقة الرسمية الأولى للمحاسبة الوطنية مرفقة بعرض لموازنة الحرب العالمية الثانية لبريطانيا، ثم انتقل إلى منظمة الأمم المتحدة ليساهم في تصميم نظام محاسبي وطني دولي موحد عام1947 تحت عنوان "قياس الدخل الوطني ووضع محاسبة وطنية" وشرع في العمل به عام1953.

ونظرا للتطورات المتلاحقة تم تعديل هذا النظام عام1968 ليحم اسم "نظام الحسابات الوطنية" والذي يستعمل الطرق الثلاث لكينز في احتساب الدخل الوطني إلى جانب الاعتماد على نظرية القيد المزدوج التي تعد أهم ركائز علوم المحاسبة، وأعد للنظام دليلا للحسابات الوطنية ودليلا لكيفية تركيب مكوناتها.

ويستمد مفاهيم نظامSCN من نظرية**(القيمة/المنفعة)**، حيث يعتبر كل إنتاج من شأنه يخلق منفعة جديدة، وقد اتبعته أغلب الدول الرأسمالية(أمريكا، كندا، وأوروبا الغربية)، وكذلك الدول السائرة في طريق النمو.

هيكل نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة "SCN":

يتكون هيكل نظام الحسابات الوطنية المعدل سنة 1986 من ستة حسابات رئيسية وهي:

حساب الإنتاج (مكونات الناتج الإجمالي)؛

التوزيع الأساسي لحساب الدخل (الدخل الناتج عن الإنتاج)؛

حساب التحويلات أو حساب إعادة التوزيع، بما في ذلك الإنفاق الاجتماعي؛

حساب إنفاق الأسرة؛

حساب رأس المال؛
حساب المعاملات المالية المحلية أو "تدفق الأموال"؛
التغييرات في حساب قيم الأصول؛
حساب الأصول والمطلوبات (الميزانية العمومية)؛
حساب المعاملات الخارجية (ميزان المدفوعات).

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الجداول النموذجية التي تبلغ26 جدولا، ويتم إعداد هذه الحسابات والجداول لتقييد العمليات والصفقات الاقتصادية القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين الذي يطلق عليهم كذلك القطاعات الاقتصادية.

توفِر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا حسابات الدخل والمنتجات، ولكنها لا توفر بالضرورة مجموعة كاملة من الحسابات القياسية أو مجموعة كاملة من البيانات للمعلومات المحاسبية القياسية المقدمة.

وتصنف إلى خمسة قطاعات رئيسية وقطاع مفترض للعالم الخارجي:

1- **المشروعات (قطاع الأعمال):** ويضم المشروعات التي تقم بأنشطة إنتاجية وتهدف إلى تحقيق الربح.

2-**المؤسسات المالية (قطاع الوسطاء الماليين):** وهو القطاع الذي يضم المؤسسات التي تقوم بعمليات الوساطة بين المقرضين والمقترضين للأموال في الاقتصاد الوطني.

3-**القطاع العائلي (المنزلي):** وهو القطاع يضم العائلات والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

4-**قطاع الإدارة الحكومية(الحكومة العامة):** وهو القطاع الذي يضم الخدمات العامة ويقدمها للجمهور وخاصة الخدمات التي لا يمكن أن تخضع لمنافسات السوق ولا يمكن تقديمها بطريقة اقتصادية مناسبة إلا عن طريق الحكومة

5-**قطاع العالم الخارجي:** وهو قطاع مفترض يظهر العلاقة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي، لذلك فإنه يصور جميع علاقات القطاعات الثلاثة (الأعمال، العائلي، الحكومي) مع العالم الخارجي.

2.5. نظام المحاسبة للناتج المادي "SCPM" (نظام الموازين):

الأسس التاريخية:

إن نظام حسابات الناتج المادي هو النظام المطبق في البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقا، ويستمد مفاهيمه وفلسفته من الفكر الاقتصادي الماركسي والأعمال الأولى التي أسست هذا النظام تمت غداة ثورة 1917.

واستنادا إلى مبادئ هذا النظام وبناء عليها وضعت الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة نظاما نشر في سنة 1970 سمي بـ " نظام حسابات الناتج المادي" وأوصت بتطبيقه في البلدان الاشتراكية لاتفاقه مع هيكلها الاقتصادي وأرفقه بالقواعد والطرق التي تسمح بالانتقال من نظام الحسابات الوطنية "SCN" المطبق في الدول الرأسمالية إلى نظام حسابات الناتج المادي أو العكس.

هيكل نظام حسابات الناتج المادي "SCPM":

تبنّت هذا النظام دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي سابقا، وتم وضعه في سنة1965، ويستمد مفاهيمه من النظرية الماركسية التي تعتبر العمل هو الذي يخلق القيمة(**العمل/القيمة**)، حيث ينظر إلى الإنتاج على أنه إنتاج مادي فقط(ملموس).

ويتكون هذا النظام من مجموعة من الجداول تسجل فيها المعاملات والصفقات الاقتصادية التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون (أي القطاعات الاقتصادية).

وعليه فإن نظام حسابات الناتج المادي يحتوي على العديد من الموازين أهمها.

<u>الميزان المادي(السلعي أو العيني):</u> يتكون من جانبين أحدهما لمصادر السلعة المعنية والأخرى لاستخداماتها ، وذلك باستخدام وحدات قياس عينية مثل متر، طن، هكتار.. الخ.

<u>الميزان المالي:</u> يظهر التدفقات على شكل مواد ونفقات في الاقتصاد الوطني.

<u>ميزان المواد البشرية:</u> بواسطته يتم تحديد مصادر القوة العاملة اللازمة وتحديد حجم هذه القوة وكيفية توزيعها بين مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني .

<u>ميزان رأس المال الثابت(التجهيزات الأساسية):</u> يظهر في إحدى جوانبه مصادر التجهيزات الأساسية وفي جانبه الآخر استعمالاتها.

وتجمع هذه الموازين الأربعة في ميزان واحد يدعى بميزان الاقتصاد الوطني ويقوم بالمعاملات التي تسجل في هذه الجداول المتعاملون الاقتصاديون والذين يطلق عليهم في المحاسبة الوطنية بالقطاعات الاقتصادية، وهم على أربعة أقسام:

القطاع الاشتراكي، القطاع الخاص، قطاع الخدمات، قطاع العائلات.

وفي الأخير يعتبر هذان النظامان أساس الأنظمة المطبقة في مختلف الدول وما يقترحه بعض الكتاب من تمييز لبعض الأنظمة المحاسبية الأخرى، مثل: نظام المدخلات، المخرجات، نظام التدفقات المالية، والمحاسبية الوطنية للمخزونات، ما هي في الحقيقة إلا أنظمة مشتقة أو جزئية في إحدى النظامين **SNC** و **SCPM**.

ومن هذه الأنظمة المشتقة من هاذين النظامين هو نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي تم وضعه في سنة1977 من قبل كتابه الدولة للتخطيط.

3.5. نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(SCEA):

تعود الأعمال الأولى للمحاسبة القومية إلى ما قبل الاستقلال نحو58-1959 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة، والذي استخدم النظام الفرنسي القديم، يمكن القول أن الجزائر كانت من بين الدول المتخلفة التي كانت سباقة إلى استخدام المحاسبة الوطنية. فبعد استقلالها سنة 1992 قدمت خلال سنتي 1964و 1965 الحسابات الوطنية للجزائر المستقلة الخاصة بالسنة المحاسبية 1963 وهذا وفق نظام المحاسبة الوطنية ليأخذ هذا النظام فيما بعد إسم نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية Système de la Comptabilité Nationale Algérienne. (C.N.A)، وبعد سنة 1975 بدأ العمل بنظام جديد يسمى نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (SCEA) والذي لا يختلف في الحقيقة عن النظام القديم مع العلم أن جوهر أي نظام للمحاسبة الوطنية يتحدد بمنهجية حصره مجال مالحظته و بالأخص طريقة تحديده لدائرة الإنتاج، وتحديد هذه الدائرة يعتمد في كل من النظامين على المفهوم السوقي للإنتاج.

وأخيرا فإن **S.C.E.A**(نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)، تزامن أيضا مع تحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مهمة وضع الحسابات الوطنية، ومنذ سنة1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة ذات وصاية الوزير الأول سنة1988.

وهذا النظام لا يعتبر نظاما أصليا فهو مشتق، أي مفاهيمه مستمدة من النظامين السابقين، وقد تم وضعه سنة1977، وكان هذا النظام مصحوبا بوضع المخطط الوطني للمحاسبة(**PCN**) متكيّف مع الاتجاه الجديد للاقتصاد الجزائري آنذاك، وكان هذا الاختيار تابعا مما يمليه خصائص وطبيعة الواقع الاقتصادي الجزائري، مع الاستفادة بطبيعة الحال

مما يعرضه النظامين الدوليين، إلا أنه كان أميل إلى المحاسبة حسب الناتج المادي وهذا راجع للاختيارات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ممثلة في الاشتراكية.

4.5. أنظمة محاسبية أخرى:

وهناك عدة أنظمة عالمية مثل نظام منظمة التنمية والتعاون الدولي عام1950(**O.E.C.E**)، والتي أصبحت تطلق عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة1960(**O.C.D.E**)، ونظام هيئة الأمم المتحدة الذي ظهر عام1953 وتعديلاته عام1968 وعام1995، والنظام الفرنسي عام1954 وتعديلاته، لكن الأهم منها هو نظام الأمم المتحدة الذي عرف عدة تحسينات في سنوات(1970،1968، و1993) وذلك حسب التغيرات والتطورات التي يعرفها النشاط الاقتصادي.

خاتمة الفصل

من خلال الفصل تبين أن أي نظام محاسبي وطني على أعمدة أساسية هي:

- منهجية تحديد مجال الملاحظة للنظام المحاسبي الوطني الذي يتم بموجبها، من جهة، حصر الوحدات الإقتصادية الداخلية التي تكون عملياتها محل مالحظة النظام المحاسبي. كما يتم، من جهة ثانية، حصر الوحدات الإقتصادية من بين هذه الوحدات الداخلية التي تقوم بعملية الإنتاج جوهر كل العمليات الإقتصادية و سابقة ضرورية لها والتي توجد بوجوده وتنعدم بانعدامه. فعملية إنتاج السلع سابقة لإستهالكها أو تخزينها أو تصديرها و لا يمكن استهلاك، تخزين أو تصدير سلع لم يسبق إنتاجها. و يتم أخيرا، من جهة ثالثة تحديد الزمن الذي تتم من خلاله الملاحظة والذي قد يكون لحظة أو فترة وبمعنى آخر التحديد الزمني لمجال الملاحظة.
- منهجية تحديد عناصر مجال الملاحظة الذي يتم بموجبها تجميع، من ناحية، الوحدات الإقتصادية الإبتدائية داخل متعاملين اقتصاديين للمحاسبة الوطنية هم القطاعات والفروع الإقتصادية، ويتم، من ناحية ثانية، تجميع العمليات الإقتصادية التي تقوم بها الوحدات الإقتصادية الإبتدائية داخل أنواع مختلفة من العمليات حسب طبيعتها و موضوعها.
- منهجية تقييم الإنتاج و استخداماته من باقي العمليات على السلع و الخدمات. بمعنى تحديد جهاز للأسعار يجعل الأرقام المنتجة متناسقة.

- منهجية بناء الهيكل المحاسبي الذي يتكون من علاقات وحسابات و جداول تمثل قالبا تصب فيه المعطيات الإحصائية بعد تصنيفها و تجميعها حسب المنهجيات السابقة فيخرجها في شكل معطيات مترابطة و متناسقة جاهزة للإستخدام من طرف الجهات المستخدمة لها.

تمهيد:

تعود الأعمال الأولى المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر إلى العهد الاستعماري وبالتحديد إلى الفترة التي تم فيها إعداد وتنفيذ مخطط قسنطينة سنة1959 من طرف السلطات الاستعمارية، أما بعد الاستقلال فيعود تاريخ إعداد أول نظام المحاسبة الوطنية إلى السنوات1964-1965، حيث تم إعداد أول قاعدة محاسبية ثم بمقتضاها إعداد حسابات تتعلق بسنة1963، وقد تم إنجاز تلك الأعمال من طرف فريق متعدد الجنسيات يضم بعض الجزائريين وبالمساهمة الشبه الكلية لمكتب دراسات الفرنسي**(SEDES)** وبعدها تم استبدال قاعدة1963 بقاعدة1967 وذلك بغية الاستفادة من التحسينات المتعلقة بحق الملاحظة ومن نوعية الإحصاءات المتاحة.

1. تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية

تعتبر عملية تحديد مجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية العملية الرئيسية في بناء نظام للمحاسبة الوطنية. تشكل عمليتا تحديد حدود الإقتصاد الوطني، و تحديد دائرة الإنتاج حجر الزاوية في هذا البناء، فهما، كما يرى الأستاذ قادة أقاسم بمثابة هوية النظام المحاسبي. فطريقة تحديد النظام المحاسبي لحدود االقتصاد الوطني، من جهة، وطريقة تحديده لدائرة الإنتاج بصورة خاصة، من جهة ثانية، تسمح بمعرفة مدلول الأرقام المحاسبية المنتجة من طرف هذا النظام. وبفضلهما يمكن حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية، من ناحية، و حصر العمليات الإنتاجية لهذه الوحدات، من ناحية أخرى.

تهدف عمليتا الحصر بالدرجة الأولى إلى ملاحظة تأثير الوحدات الإقتصادية في الأشياء الإقتصادية الحقيقية و المالية التي ينجم عنها عمليات اقتصادية. هدف المحاسبة الوطنية هو تقييم هذه العمليات ثم تصنيفها و تسجيلها خلال فترة معينة قد يكون لحظة أو فترة زمنية وهو ما يعرف بالتحديد الزمني لمجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية.

يوجد ثلاث إطارات للمحاسبة الوطنية هي الإطار المحاسبي، الإطار المكاني، والإطار الزماني.

1.1.الإطار المحاسبي

وتعني كيفية تسجيل مختلف التدفقات التي تتم بين المتعاملين، ويسمح النظام المحاسبي بواسطة كتابة تناظرية بتقديم وضعية متوازنة عن طريق مبدأ القيد المزدوج الذي يسمح بالمراقبة المحاسبية، ومن التحقق أن كل عملية قد تم تسجيلها.

إن المحاسبة الوطنية تقدم معلومات إحصائية في إطار محاسبي، ونتيجة لذلك فإن الحسابات تكون دائما متوازنة، معنى أن مجموع الاستخدامات تساوي مجموع الموارد(**مج الاستخدامات= مج الموارد**).

إلا أن التوازن المحاسبي لا يقوم بالضرورة مع التوازن الاقتصادي، لهذا فإن مبدأ كل محاسبة هو احترام القيد المزدوج للتسجيل الخاص بكل عملية(مدين، دائن)، وفي المحاسبة الوطنية تسجل حساباتها في القيد موارد، استخدامات.

وفي المحاسبة الوطنية نوعين من الحسابات:

النوع الأول: يأخذ بعين الاعتبار التدفقات الحقيقية وهي العمليات الاقتصادية التي تتمثل في عمليات السلع والخدمات(**OBS**)، وعمليات توزيع الدخل(**OR**)، وتسجل في القيد(موارد واستخدامات).

النوع الثاني: وهي الحسابات المالية وهي تسجل في القيد تدفقات صافية للديون والتدفقات الصافية للذمم(الحقوق)، أو تسمى تغيّرية الديون وتغيّرية الحقوق معنى طريقتين:

الطريقة الأولى طريقة الموارد والاستخدامات والطريقة الثانية طريقة تغير صافي الديون وتغير صافي الذمم. وتتمثل العمليات المالية في الإقراض، الاقتراض، إصدار الأوراق المالية(الأسهم والسندات)، تسديد الديون، واسترجاعها...إلخ.

2.1.الإطار الزماني

إن كل الحسابات سواء كانت محاسبة المؤسسات أو محاسبة الشركات أو المحاسبة العمومية تستعمل السنة المدنية من01/01 إلى 12/31، وذلك لإحصاء وإدراج جميع العمليات خلال هذه السنة، والتي تعتمد على مبدأ السنوية وعلى هذا الأساس فالمحاسبة الوطنية واجب اعتمادها على السنة كوحدة أساسية في إحصاء وإدراج جميع العمليات الاقتصادية. فالمحاسبة الوطنية هي محاسبة تتصل بالتدفقات ومتغيرات لها بعد زمني، حيث أن التدفقات تتم خلال فترة زمنية وغالبا ما تكون سنة.

3.1.الإطار المكاني

وهو يعني في أي حقل يجب ملاحظة النشاط الاقتصادي، والمحاسبة الوطنية تهتم فقط بنشاط الأعوان المقيمة، ومن هنا كان من الضروري تحديد مفهوم الإقامة، إلا أن الاقتصاد الوطني هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المقيمة والتي لها نشاط اقتصادي دائم في القطر الاقتصادي، ونعني بالنشاط الاقتصادي الدائم هو كل نشاط يستمر لمدة تزيد عن سنة مدنية واحدة.

أما القطر الاقتصادي فهو الموقع الجغرافي بحدوده الإقليمية مضافا إليه المياه الإقليمية مع الممثليات الدبلوماسية من صفارات وقنصليات في الخارج مطروحا منه ممثليات الدول الأجنبية وكذلك الهيئات الدولية في هذه البلد.

4.1.تحديد حدود القطر الاقتصادي(الاقتصاد الوطني)

نعني بتحديد حدود الاقتصاد الوطني بالنسبة للخارج هو حصر الوحدات الداخلية الاقتصادية عن غيرها، بهدف احتساب عملياتها الاقتصادية، كعمليات قام بها الاقتصاد الوطني مثلا: هل الشركة الأجنبية التي تقوم بعملية إنتاجية داخل حدود إقليمية للجزائر خلال فترة زمنية معينة يحتسب إنتاجها إنتاجا جزائريا أم أجنبيا؟

هذا الأمر مختلف فيه ولكل جهته:

- ❖ فمنهم من يعتبر هذا الإنتاج ليس إنتاجا جزائريا لأن المؤسسة المنتجة ليست جزائرية(**حسب معيار الجنسية**).
- ❖ ومنهم من يعتبره إنتاجا جزائريا باعتبار حصوله داخل الإقليم الجزائري(**حسب معيار الإقليم**).
- ❖ ومن منهم من يشترط أن يكون لهذه المؤسسة مركز مصلحة داخل الاقتصاد الوطني ليحتسب إنتاجا جزائريا(**معيار الإقامة**).

انطلاقا من هذا يمكن للمحاسبة الوطنية استخدام ثلاث مؤشرات لحل إشكالية تحديد حدود الاقتصاد الوطني وهي: **معيار الجنسية، معيار الإقامة، معيار الإقليم.**

أ- **معيار الجنسية:** حسب هذا المعيار تعتبر وحدة اقتصادية داخلية إذا كانت جنسيتها وطنية، وبناءا على هذا تكون المدخلات عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية ذات نفس الجنسية، أما المخرجات فهي مجموع الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الأجنبية.

ب- **معيار الإقليم**: حسب هذا المعيار تعتبر وحدة اقتصادية داخلية إذا قامت بعمليات اقتصادية داخل حدود إقليمية للوطن.

والمقصود بالإقليم الاقتصادي هي تلك الحدود الجغرافية للوطن بما فيها المياه الإقليمية والفضاء الجوي مضافا إليها الجيوب الإقليمية الوطنية المتواجدة في الخارج مثل السفارات الوطنية في الخارج(الموظفون الإداريون والعسكريون في السفارات الجزائرية)، أو مراكز البحث الوطنية في الخارج، والأعوان الاقتصادية المقيمة، العائلات الجزائرية والأجنبية المقيمة، الإدارات الجزائرية، المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية، والسيّاح الجزائريون في الخارج، فروع المؤسسات الأجنبية الممارسة لنشاط دائم بالجزائر، المؤسسات الجزائرية الممارسة لنشاط مؤقت(أقل من سنة) بالخارج. منقوصا(**مطروحا**) منه الجيوب الإقليمية الأجنبية داخل الوطن مثل السفارات الأجنبية(الموظفون الإداريون والعسكريون الأجانب)، مقرات المنظمات الدولية، السيّاح الأجانب بالجزائر ورجال الأعمال القادمين إليها لمدة أقل من سنة، العمال الجزائريون المهاجرون.

3- معيار الإقامة: إذا كان مؤشر الجنسية يقوم بحصر واحتساب العمليات للوحدات الاقتصادية ذات نفس الجنسية الوطنية دون مراعاة ارتباطها مصلحيا بالاقتصاد الوطني، ومؤشر الإقليم يستبعد الوحدات ذات نفس الجنسية والتي تقوم بعملياتها خارج إقليم الوطن رغم ارتباطها نفعيا بالاقتصاد الوطني مثل القنصليات، فإن مؤشر الإقامة حل هذا الإشكال وذلك بتركيزه في تحديد وحصر الوحدات الاقتصادية الداخلية على مفهوم مركز المصلحة، فحسب هذا المعيار فإن الاقتصاد الوطني في الجزائر هو عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية المقيمة داخل المحيط الاقتصادي للجمهورية الاقتصادية الجزائرية والتي تمارس عمليات اقتصادية لمدة سنة أو أكثر داخل الحدود الإقليمية للاقتصاد الوطني.

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعتمد عليه معظم الدول في أنظمتها المحاسبية، وبالأخص نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية(**SCEA**).

2. تحديد مجال الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(SECA):

1.2.تحديد حقل الإنتاج

تعتبر عملية تحديد مجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية الركيزة الأساسية في نظام المحاسبة الوطنية، وتتشكّل عمليتا تحديد مجال الإنتاج وتحديد حدود الاقتصاد الوطني(تحديد القطر الاقتصادي) حجر الزاوية في هذا البناء، فهما يعتبران هوية أو بطاقة تعريف لأي نظام محاسبي وطني، فطريقة تحديد النظام المحاسبي لحدود الاقتصاد الوطني من جهة وطريقة تحديد دائرة الإنتاج من جهة أخرى تسمح بمعرفة مدلول الأرقام المحاسبية المنتجة من طرف هذا النظام، وفضليهما يمكن حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية وحصر عملياتها الإنتاجية، وهنا يكمن دور المحاسبة الوطنية في تقييم هذه العمليات ثم تصنيفها وتسجيلها خلال فترة زمنية معينة.

ويعرف الإنتاج وفقا لنظام SCEA على اعتبار انه " كل نشاط يؤدي إلي إنشاء سلع أو خدمات تبادل أو تكون قابلة للتداول في السوق"، وبشكل مختصر فإن مجال أو حقل الإنتاج حسب نظام SCEA يشمل من:

- الصناعة بمختلف أنواعها؛
- الفلاحة و الصيد البحري؛
- البناء والأشغال العمومية،
- الخدمات الإنتاجية المادية وهي مرتبطة مباشرة بالإنتاج مثل النقل، المواصلات، التجارة، الفندقة، المطاعم، خدمات الدراسات، تأجير المعدات ، المقاهي..الخ.
- الخدمات الإنتاجية غير المادية تمثل الخدمات كل الخدمات المسوقة المقدمة للعائلات المرتبطة بصورة غير مباشرة بالإنتاج مثل خدمات الصحة العمومية، خدمات المرافق الترفيهية، الخدمات السياحية...الخ.

وتبعا لما سبق ذكره يكون الاختلاف واضح بين نظام SCEA و نظام SCN لنظام المحاسبة للأمم المتحدة المطبق في الدول المتقدمة، حيث أن SCN تأخذ بعين الاعتبار كل الفروع المنتجة للسلع إضافة إلى الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية و الخدمات الغير إنتاجية، وبهذا فان نظام SCN يعتبر كل نشاط يؤدي لخلق منفعة إنتاجا، وعليه نقول أن نظام SCN اشمل من نظام SCEA .

2.2.عملية تحديد دائرة الإنتاج:

لكل فرد عامل في المجتمع نشاط اقتصادي يقوم به، وحصيلة هذا النشاط هو خلق سلعة أو بضاعة أو تأدية خدمة يحتاج إليها الآخرون، فمثلا الفلاح ينتج القمح، وعامل النسيج يصنع القماش، والمحامي يؤدي خدمة حقوقية، والطبيب يؤدي خدمة صحية .... الخ. ويطلق على هذه الحصيلة الممثلة بالسلع والخدمات اسم "الإنتاج"، وبما أن نشاط الفرد مستمر زمنيا، فكان لابد لقياس هذا النشاط من تحديد الفترة الزمنية المبذول فيها. وبالأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني يمكن تحديد إنتاج الفرد خلال فترة من الزمن على أنه مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة لنشاطه الاقتصادي طيلة تلك الفترة، وبالقياس فان إنتاج الأمة أو الدولة هو مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة لنشاط أفرادها خلال فترة من الزمن.

وبما أن تعريف الإنتاج يلعب دورا هاما في كل نظام من أنظمة المحاسبة الوطنية، فالمشكلة تكمن في اختلاف مفاهيم الإنتاج في تحديدها للسلع والخدمات التي يتم احتسابها ضمن الإنتاج وتلك السلع والخدمات التي يتم استبعادها عند احتساب الإنتاج، ويمكن النظر إلى الإنتاج من خلال ثلاث زوايا مختلفة:

- **<u>الزاوية الأولى للإنتاج</u>:**

وهي الإنتاج الشامل(العام)، أي ينظر إليه من مفهومه الواسع(الموسع)، ويعرف الإنتاج من مفهومه الواسع على أنه نشاط اقتصادي أو عمل بشري يؤدي إلى خلق منفعة لها قيمة(سعر) أو تكلفة اقتصادية تمكّننا من تقييم هذه المنفعة(أي يمكن تقديرها)، ويعتمد هذا المفهوم على التيار الليبرالي الرأسمالي، والمبني على أساس النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (القيمة/المنفعة)، أي أن كل منفعة تخلق لنا سلعة أو خدمة لها قيمة تعتبر إنتاجا، ومن هنا فالإنتاج الذي يمثله النظام الرأسمالي ونظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة(**SCN**) يتمثل في ما يلي:

- **<u>السلع المادية</u>:** وهي التي تمس كل القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والملاحة والصيد، والبناء والتشييد....إلخ.

- **الخدمات المادية:** وهي كل القطاعات التي تساهم في خلق إنتاج مادي ملموس مثل خدمات التجارة، النقل، التخزين، والاتصالات....إلخ.
- **الخدمات غير المادية:** وتنقسم إلى قسمين:

أولا- الخدمات غير المادية المسوقة: وهي كل الخدمات المقدمة إلى القطاع العائلي ولها قيمة في السوق، مثل خدمات السينما، الطب الخاص، المحماة، الحلاقة....

ثانيا- الخدمات غير المادية غير المسوقة: وهي كل الخدمات المقدمة إلى القطاع العائلي بصفة مجانية مثل التعليم، الصحة العمومية، الأمن، الإدارات العمومية(البلدية).....

- **الزاوية الثانية:**

وينظر إليه من مفهومه الضيّق أو المفهوم المادي، و حسب هذا المفهوم يعتبر إنتاجا كل منتج أو غير منتج يقوم بجلب فائض قيمة أو ربح، ولقد جاء هذا المفهوم من طرف الاقتصادي **كارل ماركس**، حيث يعتبر إنتاجا كل عمل يؤدي إلى خلق إنتاج مادي ملموس أو يساعد في تحقيق هذا الإنتاج المادي، أي إنتاج كل من قطاع الزراعة والصناعة بالإضافة إلى إنتاج الخدمات التي تتعلق بالإنتاج المادي وتعتبر لاحقة له (كخدمات قطاع النقل والتجارة والتخزين)، وبالتالي فان الإطار العام للحسابات القومية المستند على المفهوم المادي للإنتاج يستبعد من الحساب الدخول المتولدة من الخدمات الحكومية والشخصية وكذلك خدمات دور السكن باعتبارها دخول مشتقة وناتجة عن إعادة التوزيع الأولية أو الأصلية، ويعتمد ماركس في تحديده لدائرة الإنتاج على النظرية الاقتصادية(القيمة/العمل)، ويحدد مجال إنتاجه فيما يلي:

أولا- السلع المادية: نفس التعريف السابق.

ثانيا- الخدمات المادية: نفس التعريف السابق.

- **الزاوية الثالثة:**

وينظر إليه من جانبه التسويقي، وهو نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(**SCEA**)، حسب هذا المفهوم فإن مجال الإنتاج يعتمد على مفهوم السوق أي يعتبر إنتاجا كل نشاط اقتصادي يخلق سلعة أو خدمة لها مقابل في السوق، ونرى أن هذا المفهوم لا يستند إلى أي نظرية معينة، بل هو مستلهم أو قائم في موضع وسط بين النظامين السابقين(**SCN و SCPM**)،

واللذان يعتمدان على النظريتين السابقتين(النيوكلاسيكية والماركسية)، ويدخل ضمن مجال الإنتاج العناصر التالية:

- **السلع المادية:** وهي كل السلع المتأتية من القطاعات المنتجة السابقة(زراعة، صناعة، بناء).
- **الخدمات:** وتنقسم إلى قسمين:

أولا- الخدمات الإنتاجية: وهي كل الخدمات التي تشكّل موضوع التبادل في السوق، أي لها سعر في السوق تباع وتشترى، وتنقسم إلى قسمين:

1- الخدمات الإنتاجية المادية: وهي كل الخدمات الإنتاجية التي لها مقابل في السوق والتي تساهم في خلق السلع المادية مثل خدمات النقل وملحقاته(مستودعات، مخازن للعبور، وكالات) المواصلات، التجارة، خدمات الفنادق، المقاهي، والمطاعم، وسطاء ولواحق الصناعة والتجارة، مكاتب الدراسات، ومصالح الدراسات التابعة للشركات ومؤسسات البناء، خدمات التنظيف وغسل الملابس، خدمات التصليح المختلفة، كراء العتاد والآلات، الدهن والطلاء.

2-الخدمات الإنتاجية غير المادية: وهي الخدمات المسوقة(أي لها مقابل في السوق) الممنوحة للعائلات مثل مصالح الطب الخاص، الحلاقة، السينما.

ثانيا- الخدمات غير الإنتاجية: وهي كل الخدمات المقدمة إلى العائلات من قبل الإدارات العمومية والتي ليس لها مقابل في السوق، مثل خدمات الصحة العمومية، التعليم، خدمات المؤسسات المالية، السكن والشؤون العقارية، الخدمات المنزلية...

نتيجة علاقة الإنتاج في نظام **SCEA** ونظام الإنتاج للأمم المتحدة والإنتاج المادي:

ويمكن تحديد مفهوم الإنتاج في الأنظمة الثلاثة(**SCEA**، **SCN**، **SCPM**) بالعلاقة التالية:

الخدمات غير الإنتاجية – SCN = SCEA

الخدمات غير الإنتاجية + SCN = SCEA

الخدمات غير المادية – الخدمات غير الإنتاجية – SCPM = SCN

الخدمات الإنتاجية الغير مادية + SCEA= SCPM

3.2. تقييم الإنتاج في نظام SCEA

1.3.2.مختلف أنواع الأسعار:

إن نظام **SCEA** يقوم بتقييم الإنتاج عن طريق الأسعار وهذه الأسعار مدفوعة من طرف المشتري ومقبوضة من طرف البائع، وتسمى هذه الأسعار بأسعار السوق، ويستخدم نظام **SCEA** ثلاث أنواع من الأسعار وهي تختلف عن بعضها البعض من حيث الزاوية التي ينظر إليها، وهي كالتالي:

أ- **سعر التكلفة:** وهو السعر الذي تقيم به المنتجات، ويأخذ بعين الاعتبار تكاليف الاستهلاكات الإنتاجية وتعويضات الأجراء والاهتلاكات، وتعبّر بالعلاقة التالية:

سعر التكلفة = تكلفة الاستهلاك الوسيط + تعويضات الأجراء(أجور العمال)+ الاهتلاكات

ب- **سعر الانطلاق من المعمل:** وهو السعر المفوتر من قبل المنتجين، أي هو سعر السوق من وجهة نظر المنتج، لأنه يستبعد تكاليف التوزيع(الهوامش التجارية ونفقات النقل) التي تعتبر أسعار خدمات منفصلة، ويتكون من عناصر التكلفة وصافي الضرائب غير مباشرة المرتبطة بالإنتاج والفائض الصافي للاستغلال وتعرف بالعلاقة التالية:

سعر الانطلاق من المعمل = سعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة مرتبطة بالإنتاج – إعانات الاستغلال+ الفائض الصافي للاستغلال.

ت- **سعر الحصول أو الاستلام(الاكتساب):** وهو سعر السوق من خلال وجهة نظر المستهلك، أي السعر الذي يدفعه للحصول على السلعة، وهو بالإضافة إلى العناصر المكونة سعر الانطلاق من المعمل يتضمن الهوامش التجارية وهوامش التوزيع، أي نفقات النقل، ويعبر بالعلاقة التالية:

سعر الحصول= سعر الانطلاق من المعمل (كل الرسوم محتواة) + الهوامش التجارية + نفقات النقل.

سعر الإنتاج = سعر الانطلاق من المصنع – الرسوم، والمقصود بالرسوم هي مجموع الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية.

و في الاخير نشير إلي انه في ظل نظام SCEA يقوم الإنتاج خارج الرسم على القيمة المضافة **TVA** كما تقوم الاستخدامات التي يكون موضوعها الإنتاج بسعر الحصول للدلالة على سعر السوق، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

المجمع	السعر
الإنتاج	سعر الإنتاج
القيمة المضافة	سعر الإنتاج
الاستهلاك الوسيط	سعر الحصول
الاستهلاك النهائي	سعر الحصول
الصادرات	سعر FOB
الواردات	سعر CAF

المصدر :أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، ص 29.

2.3.2. معالجة الرسم على القيمة المضافة: إن نظام **SCEA** يميّز بين أربعة من **TVA** :

1- **TVA المفوترة:** وهي مفوترة من طرف المؤسسات والمسحوبة على أساس سعر البيع الواجب دفعه لإدارة الضرائب.

2- **TVA المدفوعة:** وهي مبلغ مدفوع فعلا لإدارة الضرائب، وتتحصل عليه بعدما تقوم المؤسسة المعنية بطرح **TVA** المسترجعة و**TVA** المخفّضة، أي أن إدارة الضرائب تمنح للمؤسسة حق استرجاع **TVA** المدفوعة على مشترياتها من المنتوجات الوسيطية وطرح كذلك **TVA** المدفوعة عند شراء التجهيزات الإنتاجية(الاستثمارات).

3- **TVA المسترجعة:** وهي قيمة مدفوعة من طرف المؤسسة عند شرائها للمنتجات الوسيطية(المواد الأولية).

4- TVA المخصومة أو المخفّضة: وهي قيمة مدفوعة من طرف المؤسسة عند شرائها التجهيزات الإنتاجية، ومنه تحسب **TVA** المدفوعة لإدارة الضرائب فعلا بالصيغة التالية: **TVA** المدفوعة = **TVA** المفوترة – **TVA** المسترجعة – **TVA** المخفّضة

مثال01:

مؤسسة لصناعة الأحذية قامت بشراء المادة الأولية "الجلد" خلال سنةn لاستهلاكاتها الإنتاجية، وكانت قيمة المواد الأولية المشتراة 500000 دج، وقامت ببيع منتجاتها التامة بعض التجار بقيمة1500.000دج، مع العلم أن **TVA** هي15%، وأن المؤسسة قامت بدفع **TVA** على مشترياتها لسلع التجهيز قيمتها30.000دج.

المطلوب: احسب TVA المدفوعة من قبل المؤسسة

الحل:

$TVA_{المسترجعة}$ = **500.000*0،15= 75000 DA.**

$TVA_{المفوترة}$ = **1500.000 * 0،15 = 225000 DA**

TVA المخفضة = **30000**

$TVA_{المدفوعة}$ = **225.000 – 75.000 – 30.000**

$TVA_{المدفوعة}$ = **120.000**

3.3.2.التقييم بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية

إن الأسعار تتغير بمرور الزمن فهي غير مستقرة بينما أهم استخدامات المحاسبة الوطنية هي دراسة نمو الوحدات الاقتصادية عبر الزمن، فإذا تتبعنا التسلسل الزمني لمجمّع ما نفترض أنه الإنتاج الداخلي الخام(**La PIB**)، فنلاحظ أن الأرقام ترتفع من سنة لأخرى، فالسؤال المطروح: هل يعكس هذا الارتفاع في **PIB** زيادة فعلية في كمية الإنتاج، وبالتالي زيادة حقيقية في معدل النمو، أم سببها الزيادة في الأسعار؟

لكي نعرف هذا يجب حساب بعض المؤشرات مما يؤدي إلى معرفة النمو الحقيقي أو الاسمي للإنتاج.

1.3.3.2.الأسعار الجارية ومؤشر القيمة: وهي الأسعار المتداولة أو السائدة في نفس الفترة التي يتم فيها احتساب إجماليات اقتصادية.

والقيمة هي الكميات مضروبة في الأسعار السائدة وبالتالي:

La valeur = Quantités * prix

وبالتالي الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة2010 مثلا يعني كمية السلع والخدمات المنتجة في سنة2010 مضروبة في أسعار سنة2010 ويسمّى بالإنتاج الداخلي الاسمي، وهو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام.

PIB Nominale= Q2010 * P2010

لكن العلاقة الموجودة بين **PIB_{2010}** و**PIB_{2008}**(سنة الأساس) تعرف بمؤشر القيمة**(L'indice de valeur)**

$$\textbf{Indice de valeur} = \frac{PIB_{2010}}{PIB_{2008}} * 100$$

$$= \frac{P_{2010} * Q_{2010}}{P_{2008} * Q_{2008}} * 100$$

مثال01: قيمة الإنتاج الداخلي الخام لسنة2008 في الجزائر مقومة بالأسعار الجارية لسنة2008= 47.592،2 مليون دج، نفس المجمّع لسنة2010 الأسعار الجارية لنفس السنة(2010) =92.969 مليون دج، ما هي نسبة الارتفاع للمجمع لسنة2010 بالنسبة لسنة2008؟

الحل:

$$\textbf{Indice de valeur} = \frac{P_{2010} * Q_{2010}}{P_{2008} * Q_{2008}} * 100$$

$$\frac{92.969}{47.592،2} * 100 = \boxed{195,34}$$

إذن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع بالقيمة بـ95،34% بين2008 و2010.

أما نسبة الزيادة في الإنتاج بين السنتين السابقتين بأسعارهما الجارية تعبّر عن معدل النمو الاسمي ل2010 النسبة لسنة2008 وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاسمي} = \frac{PIB_{2010} - PIB_{2008}}{PIB_{2008}} * 100$$

$$= \frac{Q_{2010} * P_{2010} - Q_{2008} * P_{2008}}{Q_{2008} * P_{2008}} * 100$$

معدل النمو الاسمي(TCN) = مؤشر القيمة – 1

فهل زيادة هذا الرقم في المثال السابق عبر السنوات تعني بالضرورة أن الإنتاج الحقيقي ازداد؟ في الحقيقة أن الأرقام السابقة تعبّر عما يدعى بالإنتاج الداخلي الاسمي، وقد لا يعني الاتجاه المتصاعد لهذه الأرقام ارتفاعا حقيقيا في حجم الإنتاج، ذلك أن الإنتاج الداخلي الاسمي يحتسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام، الأمر الذي يعني تأثر الأرقام بعامل تغير الأسعار من عام إلى آخر(عامل التضخم). فلو أنتج الاقتصاد كمية متساوية من السلع عام 1998 و1999 ولكن أسعار السلع عام1999 فاقت أسعار 1998، عندها نلاحظ أن الإنتاج الداخلي الخام الاسمي عام1999 أكبر من الإنتاج الداخلي عام1998، وسبب ذلك عائد إلى التضخم الذي حدث سنة1999 وليس معنى ذلك أن إنتاج هذا الاقتصاد لسنة1999 كان أكبر من عام1998. وللتخلص من مشكل ارتفاع الأسعار عبر السنوات أو الحصول على مقياس حقيقي لزيادة الإنتاج يجب إقصاء معدل التضخم أي تثبيت الأسعار بين عامي1999 و1998، وهو ما يعرف في المحاسبة الوطنية بالتقييم بالأسعار الثابتة، وبالتالي إذا كان الإنتاج الداخلي الخام لسنة1999 أكبر منها سنة1998 فإن هذا يعني بالضرورة زيادة حجم الإنتاج الحقيقي للاقتصاد عام1999 مقارنة بعام1998، وهذا ما يطلق عليه بالإنتاج الداخلي الحقيقي.

2.3.3.2.الأسعار الثابتة ومؤشر الحجم: وتعرّف على أنها تقييم المجمّعات الاقتصادية **La PIB** و **La PTB** لسنتين مختلفتين دون الأخذ عين الاعتبار التغيّر في الأسعار(التضخم) وبالتالي المجمّع(**La PTB** أو **La PIB**) هو كمية السلع والخدمات المنتجة لسنة2010 مضروبة في أسعار سنة2008 أي $\textbf{La PIB réel} = Q_{2010} * P_{2008}$

والمقارنة بين PIB الحقيقي لسنة2010 مضروبة في أسعار2008 مع PIB الاسمي لسنة2008 نحصل على مؤشر الحجم ويساوي الحقيقي على الاسمي

$$\textbf{Indice}_{\textbf{volume}} = \frac{\text{La PIB}_{10/08}}{\text{La PIB}_{08/08}} * 100$$

$$= \frac{Q10*P08}{Q08*P08} * 100$$

مثال02: نفس المثال السابق، لكن الإنتاج الداخلي الخام لسنة2010 بأسعار سنة2008 والذي يساوي85.500،9 مليون دج، احسب مؤشر الحجم؟

$$\text{مؤشر الحجم} = \frac{85.500،9}{47.592،2} * 100 = \boxed{\textbf{179,65}}$$

إذن الحجم ارتفع بـ79،65% بين2008 و2010 وليس بـ95،34%.

وبالتالي الزيادة هذه الزيادة من $\textbf{PIB}_{10/08}$ بالنسبة لـ $\textbf{PIB}_{08/08}$ تعكس لنا فعلا الزيادة في الكميات، وهو ما يعبّر عنه بالنمو الحقيقي وهو كالتالي:

$$\text{معدل النمو الحقيقي} = \frac{\textbf{PIB}_{10/08} - \textbf{PIB}_{08/08}}{\textbf{PIB}_{08/08}} * 100 =$$

$$\textbf{مؤشر الحجم} - \textbf{1} = \frac{\textbf{Q}_{10}*\textbf{P}_{08} - \textbf{Q}_{08}*\textbf{P}_{08}}{\textbf{Q}_{08} * \textbf{P}_{08}} \textbf{*100}$$

$$\text{معدل النمو الحقيقي} = \frac{85.500،9 - 47.592،2}{47.592،2} * 100$$

$$= \boxed{\textbf{179,65}}$$

أما معرفة ارتفاع الأسعار بين سنة2008 و2010 وهو ما يعبر عنه بمعدل التضخم يجب مقارنة $\textbf{PIB}_{10/10}$ بأسعاره الجارية مع $\textbf{PIB}_{10/08}$ بأسعاره الثابتة أي مرجحة لسنة الأساس

2008 وهو ما يؤدي بنا إلى حساب مؤشر السعر **(Indice de prix)** لمعرفة التغيرات الحاصلة في السعر بين2008 و2010. والتي تعرف بالعلاقة التالية:

$$\textbf{Indice de prix} = \frac{PIB_{10/10}}{PIB_{10/08}} * 100 = \frac{Q_{10} * P_{10}}{Q_{10} * P_{08}} * 100$$

نفس المثال السابق:

$$\textbf{Indice de prix} = \frac{92.969}{85.500{،}9} * 100 = \boxed{\textbf{108,73}}$$

أما لقياس معدل التضخم نلجأ إلى ما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{PIB_{10/10} - PIB_{10/08}}{PIB_{10/08}} = \frac{Q_{10} * P_{10} - Q_{10} * P_{08}}{Q_{10} * P_{08}} * 100$$

$$\textbf{Indice de prix} - 1$$

$$\text{معدل التضخم} = \frac{92.969 - 85.500{،}9}{85.500{،}9} * 100$$

$$= \boxed{\textbf{8,73}}$$

والمؤشرات الثلاثة ترتبط مع بعضها البعض بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر القيمة} = \frac{\text{مؤشر الحجم} * \text{مؤشر السعر}}{100} = \frac{108{،}73 * 179{،}65}{100} = \boxed{\textbf{195,33}}$$

وهكذا نجد نؤشر القيمة المحسوب سابقا.

مثال03: نفترض أن في اقتصاد ينتج ثلاث سلع وهي القمح والحديد والحليب، وأن كميات الإنتاج بين عامي1998 و1999 كانت على النحو الموضح في الجدول التالي:

السلعة	الكميات		الأسعار (د ج)	
	1998	1999	1998	1999
القمح "طن"	1000	1100	0،2	0،25
الحديد "طن"	600	600	4	5
الحليب "لتر"	200	250	1	1،5

المطلوب: احسب الإنتاج الداخلي الاسمي لسنتي1998 و1999.

احسب الإنتاج الداخلي الحقيقي لعام 1999 إذا اعتبرنا أن سنة الأساس هي 1998

الحل:

الإنتاج الداخلي الاسمي 1998 = (1000)(0،2) + (600)(4) + (200)(1) = 2800

الإنتاج الداخلي الاسمي 1999 = (1100)(0،25) + (600)(5) + (250)(1،5) = 3650 دج.

أما **الإنتاج الداخلي الحقيقي** فيحتسب عن طريق جمع حاصل ضرب الكميات الجديدة المنتجة في ذلك العام بأسعار عام1998(أي أننا قمنا بتثبيت السعار وتغيير الكميات) كما يلي:

الإنتاج الداخلي الحقيقي 1999 = (1100)(0،2)+ (600)(4) + (250)(1) = 2870

حساب مؤشر السعر = الإنتاج الاسمي/ الإنتاج الحقيقي *100

مؤشر السعر = الإنتاج1999/الإنتاج 1998 *100

مؤشر السعر = 2870/3650 *100 = 127%

معنى هذا لو كانت تكلفة الإنتاج عام1998 تساوي100 دج فإن تكلفة إنتاج نفس الكميات السابقة عام1999 هي 127 دج، بمعدل ارتفاع مقداره 27%.

3. الاعوان الاقتصادية في نظام SCEA

من المعروف ان اقتصاد اية دولة يتشكل من عدد كبير جدا من الوحدات الاقتصادية، ونظرا لصعوبة تتبع نشاط كل وحدة على حدى فقد لجأ **نظام SCEA** الي تجميع هذه الوحدات على

اساس تجانسها وفق معايير محددة، وذلك من اجل تبسيط عمليات جمع البيانات و التحليل الاقتصادي.

ويعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية على معياريين اساسيين في تصنيفه للاعوان الاقتصادية، معيار قانوني ومعيار تقني او وظيفي[1]:

أ- المعيار القانوني:

وفقا لهذا العيار يتم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين حسب الوظيفة الاقتصادية الاساسية للوحدات من حيث كونها انتاجية او استهلاكية. وكذلك عن طريق الانشطة التي يقومون بها من جهة ومواردهم الأساسية من جهة أخرى. وعليه فإن المعيار القانوني يتم من خلاله تجميع و تصنيف الاعوان الاقتصادية ضمن نفس القطاع المؤسسي الذي يشير لمجموعة من الوحدات المؤسسية التي لها نفس الوظيفة الاساسية و تحمل خصائص متشابهة، ووفقا لهذا المعيار يصنف نظام SCEA الاعوان الاقتصادية الي اربع قطاعات مؤسسية اضافة لشبه قطاع حسب ما يلي:

- **قطاع الشركات و أشباه الشركات الإنتاجية غير المالية S.Q.S:** يضم هذا القطاع كل الوحدات الاقتصادية المقيمة غير المالية التي تتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج السلع و الخدمات المسوقة. حيث نجد ضمن هذا القطاع المؤسسات و شبه المؤسسات العمومية او الخاصة غير المالية مثل سونطراك وسونلغاز واوريدو...الخ،. كما نجد أشباه الشركات التي تشمل فروع الشركات الأجنبية في الجزائر، وبعض الإدارات العمومية التي لها ميزانيات ملحقة و تقدم خدمات مسوقة مثل مؤسسة البريد و المواصلات اضافة لبعض المؤسسات الفردية التي يمسك اصحابها دقاتر محاسبية. ونشير الي ان الوظيفة الاساسية لقطاع S.Q.S تتمثل في الانتاج.
- **قطاع العائلات و المؤسسات الفردية الصغيرة MEI:** يتكون قطاع MEI من مجموع المستهلكين الذين يعيشون منفردين او في مجموعات، ونتيجة لذلك نقول بأن هذا القطاع يضم كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في الاستهلاك، كما يضم القطاع ايضا المؤسسات الفردية الصغيرة التي

[1] أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 15 -16.

لا يملك اصحابها دفاتر محاسبية مثل الحرفين و الاطباء والمحامين ...الخ ، لأنه لا يمكن فصل نشاطهم المهني عن حياتهم.

- **قطاع المؤسسات الماليةIF** : تتمثل الوظيفة الاساسية لهذا القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني، وهو يضم كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطنني، مثل مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي التي تمول الاقتصاد الوطني كالبنك المركزي و البنوك التجارية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، اضافة الي مؤسسات التأمين التي تتمثل وظيفتها الأساسية في التأمين ضد مختلف المخاطر.
- **قطاع الإدارات العمومية AP:** يتكون قطاع P.A من كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي وظيفتها الرئيسية هي تقديم الخدمات غير المسوقة بصفة مجانية أو شبه مجانية للمواطنين كالتعليم ، الصحة، الامن...الخ، كما تقوم مؤسسات القطاع بعمليات إعادة توزيع المداخيل من خلال الضرائب و الإعانات و المساعدات، ومن اهم مؤسسات القطاع من الإدارة المركزية كالوزارات، رئاسة الحكومة و رئاسة الجمهورية، الإدارات المحلية كالولايات، البلديات، المنظمات الاجتماعية التي تعمل لمصلحة الأفراد، إدارة الضمان الاجتماعي.
- **قطاع العالم الخارجيRDM** : هو شبه قطاع يتشمل من كل الوحدات غير المقيمة ، ويوضح **RDM** العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة، ونشير الي ان الوحدات المكونة لهذا القطاع هي وحدات غير متجانسة.

ب- المعيار التقني – الوظيفي-:

يعتمد نظام SCEA على التصنيف الوظيفي او التقني للاعوان الاقتصادية و الذي تم إعداده من أجل التحليل التقني للإنتاج، حيث يتم تصنيف الأعوان الاقتصادية في فروع محددة على اساس تجانس المنتجات. والفرع بهذا المعني يشير الي مجموعة الوحدات او اجزاء الوحدت الإنتاجية المتجانسة التي تقوم بإنتاج نوع واحد من المنتوجات المدرجة في قائمة النواتج و النشاطات. ويعتبر الأساس المعتمد في تصنيف الوحدات حسب الفروع هو الناتج الذي يمثل مجموع السلع و الخدمات ذات الطبيعة المتقاربة التي تنتمي إلى نفس العائلة؛ حيث يصنف في نفس الفرع كل الوحدات التي تنتج منتجات متجانسة، فالقمح و البطاطا و البصل ....الخ

كلها تمثل الناتج الزراعي الذي يقابله فرع الزراعة، ففي ظل نظام SCEA تم اعداد مدونة الأنشطة و النواتج المختصرةNAP التي تتضمن 99 ناتجا، حيث كل فرع يقابل ناتجا معينا من هذه القائمة.

وعليه فإن الفرع يمثل جزء من القطاع، وهو مجموع وحدات الإنتاج المتجانسة وتنتج نفس الناتج، وقد وزع الديوان الوطني للإحصاء الأنشطة أو القطاعات إلى فروع أساسية كالمياه والطاقة، مواد البناء، وسنكتفي بذكر فروع الإنتاج كما هي واردة في مدونة الفروع وفقا لجدول المبادلات القطاعية، وتبلغ 19 فرعا في الجزائر وهي كالتالي:

1. الزراعة
2. الصيد البحري
3. الطاقة والماء
4. المحروقات
5. المنجم والمحاجر
6. الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية
7. مواد البناء والخزف والزجاج
8. البناء والأشغال العمومية
9. الخدمات والأشغال العمومية البترولية
10. الكيمياء والبلاستيك
11. الصناعات الزراعية والغذائية
12. الصناعات النسيجية
13. الجلود
14. الخشب والورق
15. الصناعات المختلفة
16. النقل وملحقاته
17. المواصلات
18. الفنادق، المطاعم، المقاهي
19. الشؤون العقارية

تمهيد:

في إطار الدورة الاقتصادية يمكننا أن نرتب العمليات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين إلى ثلاثة مجموعات وهي: عمليات السلع والخدمات، عمليات التوزيع، والعمليات المالية.وتضم هذه المجموعة العمليات الجارية غير المالية.

إن النشاط الإنتاجي دوره هو توفير السلع والخدمات ويجب أن نتساءل عن مصدرها وإلى أين ستوجه هذه السلع والخدمات؟ إن السلع والخدمات لها مصدرين أو موردين هما:

- **الإنتاج** من طرف الاقتصاد الوطني أي داخليًا وهو ما يعرف بالإنتاج الكلي الخام La **production total brut**
- **الواردات(les importations)** وهي السلع والخدمات المتحصل عليها من الخارج والموجودة في السوق الداخلي بعد استيرادها، إذن:

الموارد = الإنتاج الإجمالي الخام + الواردات

1. **<u>الإنتاج(P):</u>** وهو النشاط الاقتصادي المنظم اجتماعيا، والمتمثل في خلق سلع وخدمات يتم تبادلها عادة في السوق تخلق انطلاقا من عوامل الإنتاج، فموضوع الإنتاج هو خلق سلع وخدمات لإشباع الحاجات الفردية والجماعية النهائية والوسيطية لمجتمع ما.
2. **<u>الواردات(M):</u>** هي قيمة السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من طرف غير المقيمون، والتي تدخل بصفة نهائية إلى الإقليم الاقتصادي، وعليه فإن الخدمات غير الإنتاجية التي يشتريها المقيمون في الإقليم الاقتصادي لا تعتبر واردات وإنما عملية تحويل كخدمات الإسكان، كذلك السلع المعروضة في المعارض الدولية والسلع العابرة للوطن والسلع المقبولة مؤقتا ثم تغادر الأرضي الوطنية بعد فترة زمنية معينة لا تعتبر واردات.

   وتقيم الواردات من السلع والخدمات بسعر CAF(Cout، Frais، Assurances)، أي كل التكاليف مأخوذة حتى وصولها المكان خارج الرسوم، إن هذا السعر يشمل جميع التكاليف لغاية حدود الإقليم بما فيها تكلفة النقل والتأمين.

والسلع والخدمات المنتجة والمستوردة لها خمسة استخدامات وهي:

3. **<u>الاستهلاك الوسيطي(CI)</u>**: ويطلق عليه أيضا الاستهلاك الإنتاجي(CP)، وهو مجموع السلع والخدمات المنتجة(محليا أو مستوردة)، والمستخدمة من قبل قطاعات المنتجة

قصد تحويلها إلى سلع وخدمات نهائية، لا يحتوي الاستهلاك الإنتاجي على اهتلاك الآلات والتجهيزات لأنها تدخل ضمن اهتلاك الأصول الثابتة، والاستهلاك الإنتاجي مثل استعمال المواد الأولية في المصانع، فمثلا القطن هو سلعة وسيطة للحصول على غزل القطن، وغزل القطن هو سلعة وسيطة لإنتاج القماش، والقماش هو سلعة وسيطة لصناعة الملابس، ..... الخ.

ويقيم الاستهلاك الإنتاجي بسعر الحصول(الاستلام) خارج TVA المسترجعة.

4. **الاستهلاك النهائي(CF)**: ويشمل السلع والخدمات المستهلكة من طرف القطاعات غير المنتجة كالأسر والإدارات العمومية والمؤسسات المالية لإشباع حاجياتهم النهائية بصفة مباشرة، ويشمل الاستهلاك النهائي ما يلي: الاستهلاك النهائي للأسر+الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية+ الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية

- **استهلاك الأسر (CF_M)**: يتضمن الاستهلاك النهائي للأسر مشتريات العائلات المقيمة من السلع(ألبسة، مواد غذائية) والخدمات المنتجة(خدمات النقل).
- **الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية(CF_{AP})**: هو الفرق بين المشتريات ومبيعات الإدارة العمومية المقيمة من السلع والخدمات الإنتاجية، ويستثنى من ذلك سلع التجهيز والامتيازات العينة المقدمة للأسر.
- **الاستهلاك الذاتي للمؤسسات المالية(CF_{IF})**: وهو الفرق بين مشترياتها من أدوات ومكاتب ولوازم ومبيعاتها من إيداع وعملية الصرف وتمويل(قروض). ويقيم الاستهلاك النهائي بسعر الاستلام بعد إدراج الرسومTVA المدفوعة.

5. **التراكم الخام للأصول الثابتة(ABFF)**: ويقيم بسعر الاستلام خارج **TVA** المخفضة، ويخص كل الأعوان المقيمون، ونميز بين الأصول الثابتة المنتجة مثل المصانع، الآلات، التجهيزات، الأراضي الإنتاجية، والأصول غير المنتجة مثل العمارات السكنية، المستشفيات، مقر الدوائر والبلديات، ويضاف إليه كل الخدمات المحملة لهذه الأصول الثابتة لان هذه الخدمات مثل التصليحات تزيد من عمر الأصل.
6. **التغير في المخزون(VS)**: يقصد بالمخزون السلع التي تستعمل في عمليات الإنتاج القادمة أو المقبلة(المواد الخام) والبضائع الجاهزة(المنتجات المنتهية الصنع) والمنتجات قيد الصنع(الإنتاج غير التام) الموجودة جميعها بالمخازن في نهاية السنة من غير سلع

التجهيز، أي بعبارة أخرى يمثل المخزون تلك السلع المنتجة أو المستوردة والتي لم توضع بعد للاستعمال النهائي(الاستهلاك، الاستثمار، والتصدير)، وهو الزيادة أو النقصان في المخزون، والذي يحسب بالفرق بين المخزون النهائي والمخزون الأولي، والمقوم بسعر المتوسط للمدة، ويتعلق بالمواد الأولية، منتجات نصف مصنعة، منتجات قيد التنفيذ، مثل الحبوب، والأنعام.

إذن:

التغير في المخزون = مخزون آخر السنة – مخزون أول السنة

VS = STOCK 2 – STOCK 1

- ✓ **<u>ملاحظة01</u>: التراكم الخام = التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون، أي**

AB= ABFF + VS

- ✓ **<u>ملاحظة02</u>:** لا تشكل الخدمات موضوعا للمخزون.
- ✓ **<u>ملاحظة03</u>**: يمكن أن تكون قيمة التغير المخزون سالبة أو موجبة أو معدومة، وتحسب عن طريق الفرق بين مخزون آخر مدة ومخزون أول مدة، وإذا كانت قيمة تغير المخزون موجبة فهذا يعني أن الوضعية الاقتصادية لمجمل المؤسسات الاقتصادية جيّدة، حيث يوجد مخزون مضمون لعملية الإنتاج في فترات لاحقة، إلا أن هناك حدود لهذه الإيجابية، حيث أنها مرتبطة بعوامل الإنتاج، الاستهلاك والطلب، فيجب على الاقتصادي أن يحدد المعايير اللازمة لتوفير عملية التناسب بين كل من الإنتاج، المخزونات، والاستهلاك، أما إذا كانت قيمة تغير المخزون سالبة فيعني أن هناك استنزافا من المخزونات لاستمرار عملية الإنتاج لاحقا، وهذه الوضعية غير جيّدة من الناحية الاقتصادية، حيث إذا استمرت قيمة تغير المخزون سالبة لسنوات لاحقة فقد تصبح قيمة المخزونات الفعلية معدومة، وهو ما يجعل من عمليات الإنتاج مستقبلا غير مضمونة، وهو ما يشكل خطرا على المؤسسة خاصة والوطن عامة، أما إذا كانت قيمة تغير المخزون معدومة، فتعني بأن هناك توازن بين عمليات الإنتاج والاستهلاك، وهي وضعية أفضل من الثانية ولكنها ليست أحسن من الأولى.

7. **<u>الصادرات(X)</u>**: وهي تتكون من المبيعات أو العمليات من السلع والخدمات الإنتاجية من المقيمين والمحولة إلى غير المقيمين(الخارج)، وتقيم الصادرات على أساس سعر

الانطلاق من الحدود**Free on Bord (FOB)**، أي نفقات التأمين والنقل البحري لا تدخل في السعر. مما سبق يتضح أن:

استخدامات الوطن من الساع والخدمات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + التكوين الخام لرأس المال الثابت + التغير في المخزون + الصادرات

$$\sum E = CP(CI) + CF + ABFF + VS + X$$

وعليه فإن : **الموارد = الاستخدامات**

إذن تصبح العلاقة السابقة:

الإنتاج الإجمالي الخام + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + التكوين الخام للأصول الثابتة + التغير في المخزون + الصادرات

$$La\ PTB + M = CP + CF + ABFF + VS + X$$

8. **<u>اهتلاك الأصول الثابتة(CFF):</u>** ويمثل الانخفاض والنقص أو الاندثار السنوي في القيمة الكلية للأصول الثابتة المستعملة في عملية الإنتاج خلال مرحلة محاسبية(السنة). إلا أن المحاسبة الوطنية تهتم بالاهتلاك الاقتصادي ونشير إلى أن الاهتلاك في المحاسبة الوطنية صعب القياس نظرا لنقص المعلومات الإحصائية المناسبة، ولذا يلجأ المحاسبون القوميون عادة إلى المجمّعات الخامة التي تتضمّن الاهتلاك، وقلّما يلجؤون إلى المجمّعات الصافية التي تستبعد الاهتلاك، وبالتالي فالعلاقة بين الصافي والخام هي كالتالي:

القيمة الخامة = القيمة الصافية + الاهتلاك

<u>نتيجة:</u>

الإنتاج الداخلي الخام = الإنتاج الداخلي الصافي + الاهتلاك

الفائض الخام للاستغلال = الفائض الصافي للاستغلال + الاهتلاك

القيمة المضافة الخامة = القيمة المضافة الصافية + الاهتلاك

التراكم الخام للأصول الثابتة = التراكم الصافي للأصول الثابتة + الاهتلاك

التراكم الخام = التراكم الصافي + الاهتلاك

تمهيد:

إن نظام**SCEA** يعتمد في طرحه للمجمّعات الاقتصادية على مجمّعين رئيسين للإنتاج هما: الإنتاج الكلي الخام**(La PTB)** والإنتاج الداخلي الخام**(La PIB)**، والفرق بينهما هو إدراج الاستهلاكات الإنتاجية الوسيطة في الأول**(La PTB)** وعدم احتسابها في الثاني**(La PIB)**، أما من أجل المقارنات الدولية فيضيف النظام المحاسبي الاقتصادي الجزائري**SCEA** مجمّعا ثالثا وهو الناتج الداخلي الخام**(Le PIB)**، والذي يعتمد في تقييمه على مجال الإنتاج لنظام المحاسبة للأمم المتحدة**SCN**، ويمكن احتساب هذه المجمّعات من ثلاث طرق هي:

- **طريقة الإنتاج:** وتعني مجموع ما أنتجه الوطن من السلع والخدمات.
- **طريقة الإنفاق:** وتعني جميع النفقات من طرف كل الوحدات الاقتصادية من أجل استخداماتهم الاستهلاكية والاستثمارية أي مجموع الإنفاق الوطني.
- **طريقة الدخل:** وهي جميع المداخيل الموزعة على كل الأعوان الاقتصاديون سواء شاركوا في العملية الإنتاجية أم لم يشاركوا فيها، أي مجموع مداخيل الوطن.

ومن هذا المنطلق يتعادل الدخل الوطني مع الإنفاق الوطني مع الإنتاج الوطني، وهي أهم ركائز الدورة الاقتصادية

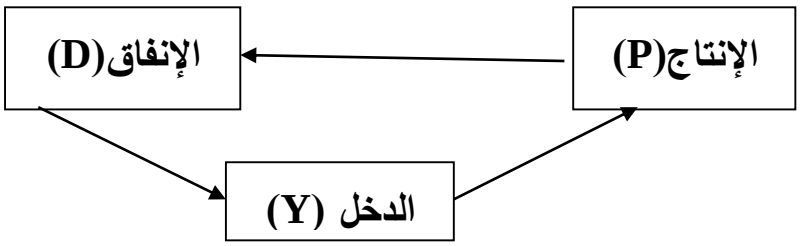

1.حساب مجمّعات الإنتاج في نظام SCEA

1.1.الإنتاج الكلي الخام: هو مجموع السلع والخدمات المنتجة فقط من طرف الأعوان الاقتصادية المتواجدون داخل الإقليم الاقتصادي في فترة زمنية معينة أي الشركات وأشباه الشركات، أو ما يعادل مجموع القيم المضافة الخامة المنتجة من طرف هؤلاء الأعوان بما فيها الاستهلاكات الإنتاجية حيث يستبعد الخدمات غير الإنتاجية، ويمكن تقييم هذا المجمّع بثلاث طرق:

أ- **طريقة الإنتاج:** $PTB = \sum VAB + CP + TVA + DD$

$$PTB = BP + TVA + DD$$

ملاحظة: الإنتاج الكلي الخام(**PTB**) يقيم بسعر الإنتاج وبسعر السوق:

✓ عندما يقيم سعر الإنتاج لا تؤخذ الرسوم بعين الاعتبار. وتكون العلاقة كالتالي:

$$PTB_{pp} = \sum VAB_{PP} + CP$$

حيث: الإنتاج الخام بسعر الإنتاج(PB_{PP}) هو الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج:

$$PTB_{PP} = BP_{PP}$$

✓ وأما بسعر السوق تضاف الرسوم: $PTB_{pm} = \sum VAB + CP + TVA + DD$ أو

$$PTB_{pm} = BP_{PP} + TVA + DD$$

ب- **طريقة الإنفاق:** $PTB = CF + CP + ABFF + VS + X - M$

ت- **طريقة الدخل:** $PTB = RS_{PB} + (ILP\text{-}Sub)_{BP} + EBE_{BP} + CP$

حيث **أن BP تعني الفروع المنتجة**(**Branches productives**) و

$$EBE = ENE + CFF$$

2.1.الإنتاج الداخلي الخام (La PIB): وهو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية النهائية فقط من طرف الأعوان الاقتصادية المتواجدون داخل الإقليم الاقتصادي في فترة زمنية معينة أي الشركات وأشباه الشركات، دون الاستهلاك الإنتاجي، ويحسب بالطرق التالية:

1-**طريقة الإنتاج:** هو جميع القيم المضافة المتولدة من القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني مثل الزراعة، الصناعة، المحروقات، البناء والأشغال العمومية، خدمات المادية الإنتاجية والخدمات الغير مادية انتاجية، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$PIB = \sum VAB + TVA + DD$$

وكذلك يحسب بـ $PIB = PTB - CP$

2-**طريقة الإنفاق:** وتمثل جميع المدفوعات من أجل الاستهلاكات النهائية والزيادة في القدرة الإنتاجية(الاستثمار) ورصيد الميزان التجاري(الصادرات الصافية)

$$PIB = CF + ABFF + VS + X - M$$

3-**طريقة الدخل:** تمثل جميع المداخيل الموزعة والمتدفقة ما بين كل الأعوان الاقتصاديون المتواجدون في الإقليم الاقتصادي في فترة زمنية معينة عادة ما تكن سنة، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$PIB = RS_{BP} + (ILP\text{-}Sub)_{BP} + EBE_{BP}$$

3.1.القيمة المضافة الخامة: يشكل مفهوم القيمة المضافة حجر الزاوية في إنشاء المحاسبة الوطنية، يسمح بقياس أكثر دلالة للفعالية في إنتاج لمؤسسة ما أو لفرع إنتاجي أو لقطاع

معين، تلك الفعالية الناجمة عن التأليف والتركيب بين عوامل الإنتاج من أجل خلق السلع والخدمات، ويعتبر مفهوم القيمة المضافة مؤشرا جيدا على القدرة الاقتصادية للوطن.

وعند دراستنا لموضوع القيمة المضافة نرى بأن كل مؤسسة تستهلك ما تنتجه مؤسسات أخرى ومن أجل تفادي الحساب المزدوج(أي حساب نفس الإنتاج أكثر من مرة) فقد اعتمدنا على مجمع القيمة المضافة، وتعرف هذه الأخيرة بأن القيمة الزائدة المستحدثة والناتجة عن استهلاك المواد الوسيطية في عملية إنتاجية ما، وبالتالي فهي عبارة عن الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطية، فعندما نطرح من الإنتاج الإجمالي الخام مجموع الاستهلاكات الوسيطية سنحصل على القيمة المضافة، والتي تمثل الإنتاج الفعلي خلال فترة زمنية معينة، وتقيم بسعر الإنتاج مثل الإنتاج الخام، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة الخامة = الإنتاج الخام الفعلي – الاستهلاك الإنتاجي أي:

$$VAB_{pp} = BP - CP$$

<u>مثال تطبيقي</u>: لتكن مؤسسة فلاحية تنتج القمح بقيمة مضافة قدرها مليون دج، تم بيع هذا القمح لمؤسسة أخرى تنتج الدقيق بقيمة**1،5** مليون، القيمة المضافة لهذه المؤسسة الثانية هو **1،5 – 1 =0،5** مليون. بيع هذا الدقيق بدوره إلى الخبّاز الذي أنتج**2،2** مليون من الخبز. القيمة المضافة لهذه المؤسسة الثالثة هي: **2،2 –1،5 =0،7** مليون، وباللجوء إلى جمع إنتاج المؤسسات الثلاثة للحصول على الإنتاج النهائي نكون قد وقعنا في خطأ كبير بحيث نحصل على**4،7 مليون(2،2+1،5+1)**، ذلك أن قيمة القمح حسبت ثلاث مرات، مرة على أنها قيمة مضافة للمؤسسة الأولى ومرة ثانية على أنها استهلاك إنتاجي للمؤسسة الثانية ومرة ثالثة في إنتاج المؤسسة الثالثة. كما أن الدقيق حسب مرّتين، مرة على أنه إنتاج للمؤسسة الثانية ومرة ثانية على أنه استهلاك إنتاجي للمؤسسة الثالثة، ومن أجل استبعاد هذه الاستخدامات المتعددة لنفس القيمة، ومن أجل الحصول على الإنتاج النهائي الحقيقي نلجأ إلى استخدام مجمّع القيمة المضافة فنحصل على ما يلي:**1+0،5+0،7=2،2**

<u>4.1.ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات</u>: كل ما سبق يقودنا إلى إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات، حيث تتضمن هذه الميزانية كل الموارد من السلع والخدمات الإنتاجية(منتجة أو مستوردة) المتاحة للوطن خلال عام معين واستخداماتها، وهي على الشكل التالي:

الموارد R	الاستخدامات E
الإنتاج الكلي الخام(بسعر السوق) La PTB PM	الاستهلاك الإنتاجي CP الاستهلاك النهائي CF التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF تغير المخزون VS الصادرات X
الواردات M	
مجموع الموارد(∑ R)	**مجموع الاستخدامات(∑E)**

مثال01:

انطلاقا من المعلومات التالية المتعلقة بدولة صورية خلال عام ما، قم بإعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن خلال العام المعني:

مجموع الموارد:1000.000، الواردات: 200.000، الاستهلاك النهائي الكلي: 400.000، التراكم الخام للأصول الثابتة: 150.000، التغير في المخزون: 50.000، الصادرات: 100.000.

الحل:

La PTB = ∑R – M = 1000000-200000
La PTB = 800.000.

CP = ∑E – CF – ABFF –VS – X أو La PTB+M-CF-ABFF-VS-X

CP = 1000000- 400000-150000-50000-100000 أو 800000+200000-400000-150000-50000-100000

CP = 300.000

ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات

الموارد R	الاستخدامات E
La PTB PM = 800.000 **M = 200.000**	**CP = 300.000** **CF = 400.000** **ABFF = 150.000** **VS = 50.000** **X = 100.000**
1.000.000	**1.000.000**

5.1.الناتج الداخلي الخام (Le PIB): يضيف نظام**SCEA** مجمّعا ثالثا لإجراء المقارنات الدولية، وهو الناتج الداخلي الخام (**Le PIB**)، حيث أن الناتج الداخلي الخام أشمل من الإنتاج الداخلي الخام، لأنه يحتوي إلى جانب الإنتاج الداخلي الخام على مجموع إنتاج الفروع غير الإنتاجية(من وجهة نظر النظام الجزائري) مطروحا منه الإيجارات، فعلى سبيل المثال عمل البنوك لا يعتبر إنتاجًا وبالتالي لا نجده ضمن الإنتاج الداخلي الخام. وبالتالي يعرّف على أنه مجموع السلع والخدمات المنتجة بصفة نهائية من الأعوان المقيمون الإنتاجيين وكذلك غير الإنتاجيين من وجهة نظر نظام**SCN** ، أي يمثل جميع القيم الزائدة المحققة من كل الأعوان الاقتصاديون المتواجدون في القطر الاقتصادي الوطني في فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويعتبر هذا المجمّع من المؤشرات الهامة التي تستعمل لحساب معدل النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية والاستثمار والأداء الحكومي والتجارة الخارجية والمقارنات الدولية، ويحسب بثلاث طرق:

1-طريقة الإنتاج:

$$\textbf{Le PIB} = \textbf{VAB}_{\textbf{BP}} + \textbf{TVA+DD} + \textbf{VAB}_{\textbf{BNP}} - \textbf{SNP}_{\textbf{BP}} - \textbf{SBI}$$

$$\textbf{Le PIB} = \textbf{La PIB} + \textbf{VAB}_{\textbf{BNP}} - \textbf{SNP}_{\textbf{BP}} - \textbf{SBI}$$

2-طريقة الإنفاق:

$$\textbf{Le PIB} = \textbf{CF} + \textbf{AB} + \textbf{VS} + \textbf{X} - \textbf{M} + \textbf{VAB}_{\textbf{BNP}} - \textbf{SNP}_{\textbf{BP}} - \textbf{SBI}$$

3-طريقة الدخل:

$$\textbf{Le PIB} = \textbf{RS}_{\textbf{PB}} + (\textbf{ILP-Sub})_{\textbf{BP}} + \textbf{RS}_{\textbf{PNB}} + (\textbf{ILP-Sub})_{\textbf{BNP}} + \textbf{EBE}_{\textbf{BP}} - \textbf{SNP}_{\textbf{BP}} - \textbf{SBI}$$

$$\textbf{Le PIB} = \textbf{RS}_{\textbf{PB}} + (\textbf{ILP-Sub})_{\textbf{BP}} + \textbf{EBE}_{\textbf{BP}} + \textbf{R/PNB} - \textbf{SNP}_{\textbf{BP}} - \textbf{SBI}$$

حيث أن:

SNP_{BP}: الخدمات غير الإنتاجية المقدمة من طرف الفروع الإنتاجية

SBI: الخدمات البنكية المحمّلة

R/BNP: مداخيل الفروع غير المنتجة

مثال02: أحسب الناتج الداخلي الخام للجزائر لسنة1981 من منظور نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة انطلاقا من المعطيات التالية(بملايين الدينارات):

الإنتاج الداخلي الخام للفروع الإنتاجية: 182.272،6، القيمة المضافة الخامة للفروع غير الإنتاجية: 1.502،5، الخدمات غير الإنتاجية مستعملة من طرف الفروع الإنتاجية: 27.977،7.

الحل:

Le PIB = La PIB + VAB_{BNP} - SNP_{BP}
=182.272،6 + 1.502،5 – 27.977،7
Le PIB = 208.747،8

مثال01: إذا توفرت لديك القيم المضافة الخامة عن النشاطات الاقتصادية في الجزائر في السنوات1981، 1982، 1983 بالمليون دج كما هو مبين في الجدول التالي:

القطاعات	1981	1982	1983
الزراعة	16.253،3	16.107،1	166.807،6
الصناعة	16.417	18.598،1	22.505
الطاقة والمياه	1.584	1.951	2.073،9
البناء والأشغال العمومية	773،1	838،8	886،5
المحروقات	59.162،8	60.630،7	61.470،1
النقل والتجارة	37.502	42.060،1	48.546،5
الرسوم على الإنتاج	16.689،3	11.763،4	14.981،6
الرسوم الجمركية	4.263،3	3.894	4.361،7

المطلوب:

1-احسب الإنتاج الداخلي الخام لكل سنة.

2-احسب نسبة الزيادة أو النقصان على اعتبار أن سنة1981 هي سنة الأساس.

3- احسب الإنتاج المحلي الخام بغير المحروقات، وماذا تستنتج؟

الحل:

1-الإنتاج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة للقطاعات + الرسوم على الإنتاج + الرسوم الجمركية

$LaPIB_{1981}$
=16.253،3+16.417+1.584+773،1+59.162،8+37.502+16.689،3+4.263،3

La PIB_{1981} =152.644,8

La PIB_{1982}= 155.843,2

La PIB_{1983} = 321.632,9

2-نسبة الزيادة أو النقصان(1981 سنة الأساس):

النسبة: La PIB_{1982}/LaPIB_{1981}

1،02 = 152.644،8/155.843،2

النسبة: La PIB_{1983}/LaPIB_{1981}

2،10 = 152.644،8 /321.632،9

3- حساب الإنتاج الداخلي الخام بغير المحروقات

La PIB_{1981} =152.644،8 - 59.162،8 = 93.482

La PIB_{1982}= 155.843،2 - 60.630،7= 95212،5

La PIB_{1983} = 321.632،9 – 61.470،1= 260.162،8.

نستنتج أن الإنتاج الداخلي الخام بغير المحروقات للسنوات الثلاثة(1981، 1982، 1983) انخفض مقارنة بـ–PIB بالمحروقات، وهذا يدل على أن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

مثال02: يعطي لك الديوان الوطني للإحصاء المعلومات بالمليون دج وبالأسعار الجارية:

القطاعات	1994	1998
الزراعة	145.614،5	311.287،1
الصناعة خارج المحروقات	161.647،6	256.468،4
البناء والأشغال العمومية	169.448،8	300.883،3
المحروقات	327.346،7	638.221،5
النقل والمواصلات	74.795،2	201.305،3
التجارة	222.049،8	380.362،2
الخدمات الإنتاجية	54.741،4	109.841،2
الخدمات غير الإنتاجية	665.019،5	457.812،2
الرسم على القيمة المضافة	70.600	143.764،7
الرسوم الجمركية	48.700	75.500
الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع الإنتاجية	52.559،9	72.307،8
الاستهلاك الإنتاجي	729.738،5	1.352.414،2

المطلوب:

1-قيّم مجمّعات الإنتاج في نظام SCEA للسنتين 1994 و1998.

2- أحسب مجمّع الإنتاج في نظام SCN للمحاسبة الوطنية.

3- ما هي مساهمة كل قطاع في تحقيق الإنتاج في نظام SCEA.

الحل:

1- مجمعات الإنتاج في نظام SCEA هما: الإنتاج الكلي الخام والإنتاج الداخلي الخام

الإنتاج الكلي الخام = مجموع القيم المضافة للقطاعات + الرسم على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية+ الاستهلاك الإنتاجي+ الخدمات الإنتاجية

الإنتاج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة للقطاعات + الرسم على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية+ الخدمات الإنتاجية

أو الإنتاج الداخلي الخام = الإنتاج الكلي الخام – الاستهلاك الإنتاجي

$LaPTB_{1994}$=

145.614،5+161.647،6+169.448،8+327.346،7+74.795،2+222.049،8+

54.741،4+729.738،5+70.600+48.700

La PTB_{1994} =2.004.682,5

La PIB = La PTB – CP = 2.004.682،5 - 729.738،5

La PIB_{1994} =1.274.944

La PTB_{1998} =3.770.047,9

La PIB = La PTB – CP = 3.770.047،9 - 1.352.414،2

La PIB_{1998} = 2.417.633,7

2- مجمّع الإنتاج في نظام SCN هو الناتج الداخلي الخام Le PIB

الناتج الداخلي الخام = الإنتاج الداخلي الخام للفروع المنتجة + مداخيل الفروع غير الإنتاجية – الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع الإنتاجية

Le PIB_{1994} = 1.274.944 + 665.019،5 – 52.559،9

Le PIB_{1994} = 1.887.403,6

Le PIB_{1998} = 2.417.633،7 + 457.812،2 − 72.307،8

Le PIB_{1998} = 2.803.138,1

3- مساهمة كل قطاع من الإنتاج الداخلي الخام لسنة1994

الزراعة/La PIB = 11،4%

الصناعة خارج المحروقات/La PIB = 12،7%

البناء والأشغال العمومية/ La PIB = 13،3%

المحروقات/ La PIB = 25،7%

النقل والمواصلات/ La PIB = 5،9%

التجارة/ La PIB = 17،4%

الخدمات الإنتاجية/ La PIB = 4،3%

الرسم على القيمة المضافة/La PIB = 5،5%

الحقوق الجمركية/La PIB = 3،4% ، نفس الطريقة بالنسبة لسنة 1998.

مثال03:

الملحق 01: يعطي لك الديوان الوطني للإحصاء المعلومات في الجدول أدناه لسنتي1990 و1991 بالمليار دج وبالأسعار الجارية،

المطلوب: أحسب مجمّعات الإنتاج في نظام SCEA للسنتين1990 و1991 من وجهة نظر الإنتاج.

القطاعات	1990	1991
الزراعة	62.725،4	87.307،0
المحروقات	1.251.163،7	230.075،4
الأشغال العمومية البترولية	4.623،7	6.429،4
الصناعة خارج المحروقات	66.922،3	99.537،0
البناء والتجهيز	53.364،7	72.610،7
النقل والمواصلات	27.484،5	41.890،2
التجارة	63.834،3	102.7258،1
الخدمات الإنتاجية	24.598،8	29.552،4
الرسم على القيمة المضافة	24.500،0	30.800،0
الرسوم الجمركية	19.000،0	42.000،0
الاستهلاك الإنتاجي	232.100،1	341.214،6

الحل:

La PTB_{1990} = 62.725،4 +1.251.163،7 + 4.623،7+ 66.922،3 + 53.364،7 + 27.484،5+ 63.834،3 + 24.598،8 + 24.500 + 19.000+ 232.100،1

La PTB_{1990} = 1.830.317,5

La PIB_{1990} = 62.725،4 +1.251.163،7 + 4.623،7+ 66.922،3 + 53.364،7+ 27.484،5+ 63.834،3 + 24.598،8 + 24.500 + 19.000

La PIB_{1990} =1.598.217,4

La PTB_{1991} = 1.084.144,8

La PIB_{1991} = 742.930,2

الملحق02: لدينا الآن المعطيات على الخدمات غير الإنتاجية لسنة1991:

القيمة المضافة الخامة	1991
الإدارة العمومية	101.908،1
المؤسسات المالية	18.710،6
الخدمات العقارية	6.523،9
الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع الإنتاجية	6.572،2
الخدمات البنكية المحملة	14.106،6

المطلوب: أحسب الناتج الداخلي الخام

الحل:

Le PIB = La PIB_{BP} + VAB_{BNP} – SNP_{BP} – SBI

Le PIB_{1991} = 742.930،2 +(101.908،1 + 18.710،6+ 6.523،9) - 6.572،2 – 14.106،6

Le PIB_{1991} = 849.394

المحلق03: إن استعمالات أو نفقات(الإنفاق) الإنتاج لسنة1991 كانت كالتالي:

القيمة المضافة الخامة	VAB	1991
الاستهلاك النهائي للأسر	CF_M	420.215،8
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	CF_{AP}	25.774،2
الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية	CF_{IF}	674،6
الاستهلاك النهائي للخدمات العقارية	CF_{AL}	323،8
التراكم الخام للأصول الثابتة	ABFF	196.808،2
تغير في المخزون	VS	50.955،4
الصادرات	X	246.532،5
الواردات	M	198.354،3

المطلوب:

1- أحسب الإنتاج الداخلي الخام من وجهة نظر الإنفاق.

2- ما هي قيمة التراكم الخام.

3- أحسب رصيد الميزان التجاري(SBC).

4- أنشئ ميزانية الوطن للسلع والخدمات.

الحل:

1- La PIB = $CF_{(M+AP+IF+AL)}$ + ABFF+VS+X-M

La PIB_{1991} = 742.930,2

2- AB = ABFF + VS

AB = 196.808،2+ 50.955،4 =

AB = 247.763,6

3- SBC = X-M = 246.532،5- 198.354،3

SBC = 48.178,2

الاستهلاك النهائي الكلي للوطن = إ. ن للعائلات + إ.ن للإدارات العمومية + إ.ن للمؤسسات المالية + إ.ن للخدمات العقارية

الاستهلاك النهائي الكلي للوطن = 446.998،4

ميزانية الوطن للسلع والخدمات

الموارد		الاستخدامات	
La PIB =	742.930،2	CF =	446.998،4
		AB =	247.763،6
M =	198.354،3	X =	246.532،5
941.284،5		941.284،5	

2.مجمّعات الدخل

إن الإنتاج عبارة عن قيمة مضافة خامة أما الدخل فهو عبارة عن قيمة مضافة صافية(أي قيمة مضافة خامة منقوصا منها الاهتلاك)، ومنه فالقيمة المضافة الصافية تتوزع توزيعا أوليا عن القطاعات والأعوان الإنتاجية، ومنه يتعادل مجال الإنتاج مع مجال الدخل، أما التوزيع الثانوي للدخل فتتوزع القيمة المضافة الصافية على الوحدات الاقتصادية التي لم تشارك في الإنتاج والتحويلات إلى الخارج، ومنه يستعمل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية**SCEA** ثلاث مجمّعات للدخل ويضيف مجمّعين آخرين وذلك لغرض إجراء المقارنات الدولية وهي كالتالي:

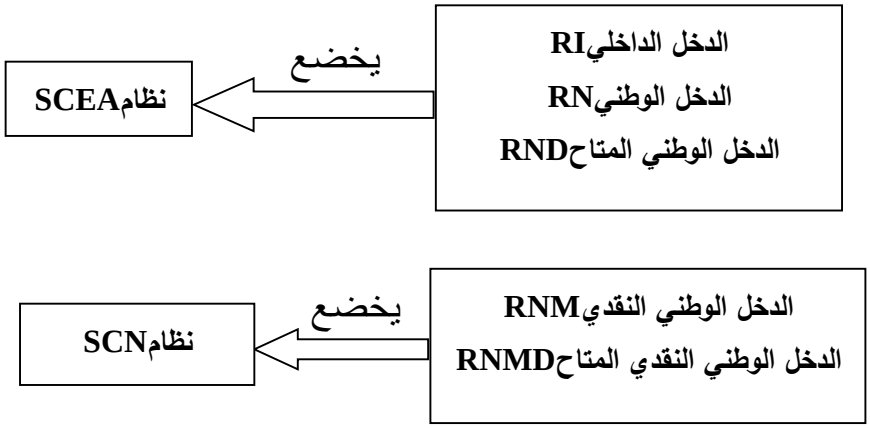

1.2.الدخل الداخليRI: يعرف الدخل الداخلي على أنه الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق أي أنه مجموع القيم المضافة الصافية بسعر السوق، ويأخذ في الحسبان القيم المضافة الصافية الناجمة عن المنتجين المحليين أي المتواجدين داخل الإقليم الوطني(الجغرافي) أي قطاع الشركات وأشباه الشركات، ويسمى الدخل الداخلي بالدخل المحلي.

وعليه فإن مفهوم الدخل الداخلي يتوقف عند حدود القطر الاقتصادي فقط، ويعتبر أهم مجمّعات الدخل في نظام**SCEA**، ويعبّر عنه بالعلاقة التالية: **RI= La PIN**

أ- طريقة الإنتاج:

$$RI = La\ PIB - CFF$$
$$RI = VAN + TVA + DD$$

ب- طريقة الإنفاق:

$$RI = CF + ANFF + VS + X - M$$

ت- طريقة الدخل:

$$RI = RS_{PB} + (ILP\text{-}Sub)_{BP} + ENE_{BP}$$

مثال01: انطلاقا من المعطيات أدناه(ملايين الدينارات) المتعلقة بالجزائر سنة1982، أحسب الإنتاج الداخلي الخام والدخل الداخلي، والمعطيات تتعلق بالفروع الإنتاجية:

تعويضات الأجراء(**RS**): **51.222،2**، الضرائب المباشرة المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات(**ILP-Sub**): **37.779،4**، الفائض الصافي الخام(**ENE**): 77.121،4، اهتلاك الأصول الثابتة: **16.149،6**

الحل:

La PIB= RS_{PB} + $(ILP\text{-}Sub)_{BP}$ + ENE_{BP} + CFF

La PIB = 51.222،2 + 37.779،4 + 77.121،4 + 16.149،6

La PIB = 182.272 ،6

RI = La PIB- CFF

RI= 182.272 ،6 – 16.149،**6** **إذن** | **RI = 166.123** |

2.2.الدخل الوطني(RN):

عادة ما نجد في بلد ما مؤسسات وطنية تمارس نشاطها خارج القطر الاقتصادي والمهم وعليه يجب أن نعرف مساهمة هذه المؤسسات أو الأفراد ولهذا تلجا إلى حساب مجمع أخر وهو مجمع الدخل الوطني، وهو مجموع القيم المضافة الصافية بسعر السوق المتحصل عليها من الأعوان المتواجدون في الإقليم الاقتصادي للوطن مضافا إليه مختلف التحويلات الجارية للأعوان المقيمة المتواجدة خارج الإقليم الاقتصادي ومنقوصا منها التحويلات الجارية للأعوان غير المقيمون المتواجدة داخل الإقليم الجغرافي، وتعبر عنها العلاقة التالية: **RN= RI + SS**

التحويلات الجارية (SS):

هي كل المداخيل التي تحول من وإلى الخارج الناجمة عن دخل العمل**RS** ودخل الملكية**RP** ودخل المؤسسة**RE**، وهي تعتبر تحويل دخل نقدي، أو يسمى رصيد التحويلات الجارية وتلاحظ أنها عبارة عن رصيد(قيمة سالبة أو موجبة)، ومعنى الرصيد هنا هو **القيم المقبوضة – القيم المدفوعة**، وتضم الفوائد، الأسهم، حقوق التأليف، وبراءة الاختراع، ويرمز له بالرمز **SS**، ويساوي رصيد دخل العمل + رصيد دخل الملكية + رصيد دخل المؤسسة، أي ما يعبّر عنها بالعلاقة التالية:

SS= SRS+ SRP+SRE

1-طريقة الإنتاج:

RN = VAN +TVA+DD + SS أي RN = La PIN + SS

2-طريقة الإنفاق:

RN = CF+ ANFF + VS + X- M + SS

3-طريقة الدخل:

RN = RS + (ILP-Sub) + ENE + SS

مثال02: نفس المثال السابق، وأن رصيد دخل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج كان:- **6.034،2** خلال نفس العام، وأنه لم تكن هناك تعويضات الأجراء من وإلى الخارج، قم بحساب الدخل الوطني:

الحل:

RN = RI + SS
RN = RI + SRS +SRP+ SRE
RN = 166.123 + (-6.034،2)+ 0
RN = 160088,8

إن مجمع الدخل الوطني يقودنا إلى حساب مجمع آخر وهو:

3.2.الدخل الوطني المتاحRND :

هو مجموع القيم المضافة الصافية للوحدات الاقتصادية المقيمة بما فيها التحويلات الجارية الأخرى.

تحويلات جارية أخرىTf:

هي كل التحويلات التي تكون بين الأعوان المقيمون وغير المقيمين، مثل اشتراكات المنظمات الدولية، مثل تضامن الدول في الكوارث الدولية، وكل التحويلات الأخرى مثل تأطير الطلبة من بلدان أخرى، وكذلك تحويلات العائلات المقيمة في الخارج إلى ذويها بالجزائر، أو تدريب عسكريين للبلدان الشقيقة.

ويعبر عن الدخل الوطني المتاح بالعلاقة التالية:

RND = RN + Tf

ملاحظة: يحسب هذا المجمّع بنفس الطرق الثلاث التي حسبت بها المجمّعات سابقة الذكر.

مثال03: نفس المثال السابق، قم بحساب الدخل الوطني المتاح إذا علمت أن التحويلات الجارية الأخرى كان: 1.148،4 مليون دج.

الحل:

RND = RN + Tf

RND =160.088،8 + 1.148،4

RND = 161.237,2

تخصيص الدخل الوطني المتاح:

الموارد	الاستخدامات
الدخل الداخلي RI +رصيد التحويلات الجاريةSS =الدخل الوطنيRN +التحويلات الجارية الأخرى Tf	الاستهلاك النهائي CF **الرصيد:** الادخار الصافي الجزئي
الدخل الوطني المتاحRND	الدخل الوطني المتاحRND

مثال تطبيقي يعطي لك الديوان الوطني للإحصاءONS الأرقام التالية(الوحدة: المليار دج):

العمليات	المبالغ
تعويضات الأجراء لفروع الإنتاج RS_{BP}	7.580
تعويضات الأجراء للفروع غير المنتجة RS_{BNP}	3.440
الضرائب غير المباشرة متعلقة بالإنتاج لفروع الإنتاج ILP_{BP}	3.140
الضرائب غير مباشرة متعلقة بالإنتاج للفروع غير الإنتاجية ILP_{BNP}	1.625
إعانات الاستغلال للفروع المنتجة Sub_{BP}	51
إعانات الاستغلال للفروع غير المنتجة Sub_{BNP}	400
الفائض الصافي للاستغلال للفروع المنتجة ENE_{BP}	3.860
الفائض الصافي للاستغلال للفروع غير المنتجة ENE_{BNP}	1.951

اهتلاك الأصول الثابتة لفروع الإنتاج CFF_{BP}	3.000
اهتلاك الأصول الثابتة للفروع غير الإنتاجية CFF_{BNP}	180
الاستهلاك النهائي CF	12.000
الاستهلاك الإنتاجي CP	2.800
رصيد التحويلات الجارية لدخل العمل SRS	−1000
رصيد التحويلات الجارية لدخل الملكية والمؤسسة SRPE	1.500
تحويلات جارية أخرى من والى الخارج Tf	178

المطلوب:

1-احسب مجمعات الإنتاج التالية: **La PTB، La PIB، Le PIB.**

2- احسب مجمعات الدخل التالية: **RI، RN، RND** وتخصيصه.

الحل:

1- **حساب مجمعات الإنتاج:** La PTB، La PIB، Le PIB.

$La\ PTB = RS_{PB} + (ILP\text{-}Sub)_{BP} + ENE_{BP} + CFF_{BP} + CP$

$La\ PTB = 7580 + 3140 - 51 + 1951 + 3000 + 2800$

La PTB = 18420

$La\ PIB = La\ PTB - CP = 18420 - 2800 =$ **La PIB = 15620**

$Le\ PIB = La\ PIB + R/BNP - SNP_{BP}$

$Le\ PIB = 15620 + 3440 + 1625 - 400 + 3860 + 180 - 0$

Le PIB = 24325

2-حساب مجمعات الدخل RI، RN، RND وتخصيصه

$RI = La\ PIB - CFF_{BP}$

$RI = 15620 - 3000 = 12620$

$RN = RI + SRS + SRP + SRE$

$RN = 12620 + (-1000) + 1500 = 13120$

$RND = RN + Tf$

$RND = 13120 + 178 = 13298$

تخصيص الدخل الوطني المتاح

الموارد	الاستخدامات
RI = 12620 SRS = -1000 SRPE = +1500 = RN = 13120 + Tf : 178	CF = 12000 **الرصيد:** الادخار الصافي الجزئي: 1298
RND = 13298	RND = 13298

يقوم نظام **SCEA** بإضافة مجمعين آخرين للدخل من اجل استخدامها في المقارنة الدولية وهما الدخل الوطني النقدي والدخل الوطني النقدي المتاح

4.2.الدخل الوطني النقديRNM

يعبر عنه بأنه مجموع القيم المضافة الصافية الناجمة عن فروع القطاعات الإنتاجية في نظام**SCEA** والغير الإنتاجية للأعوان المقيمون لكن مطروحا منه الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع الإنتاجية مثل الإيجارات والخدمات البنكية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{RNM = RN + VAN_{BNP} - SNP_{BP} - SB}$$

5.2.الدخل الوطني النقدي المتاحRNMD:

لقياس مستويات المعيشة لمختلف الدول يستخدم مجمّع**RNMD** والذي هو مجموع القيم المضافة الصافية للفروع الإنتاجية وغير الإنتاجية مضافا إليه تحويلات الجارية الأخرى من والى الخارج، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{RNMD = RNM + Tf}$$

جدول تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح: ينظر إليه من زاويتين وهما:

- هي كيفية تكوين الدخل وقد رأيناه فيما سبق.
- كيفية استعمال الدخل وتسمى بالتخصيص، ولو رجعنا إلى النظرية الاقتصادية لوجدنا أن الدخل المتاح**Y** يكون على الشكل التالي: **Y = C+S**، أي أن الدخل يوزع بين الادخار والاستهلاك.

تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح

الموارد	الاستخدامات
الدخل الوطنيRN + مداخيل الفروع غير الإنتاجية R/BNP SNP_{BP} – – الخدمات البنكية SB + التحويلات الجارية الأخرى Tf	الاستهلاك النهائي CF **الرصيد:** الادخار الصافي الكلي
الدخل الوطني النقدي المتاحRNMD	الدخل الوطني النقدي المتاحRNMD

ملاحظة: يسمى الرصيد الادخار الصافي الجزئي لأنه يأخذ بعين الاعتبار مداخيل الفروع المنتجة فقط، ويسمى رصيد الادخار الصافي الكلي لأنه يأخذ مداخيل الفروع الإنتاجية وغير الإنتاجية.

مثال04: إضافة إلى المعطيات في المثال السابق، إليك المعلومات الخاصة بالعمليات الفروع غير المنتجة التالية:

SNP_{BP} : 1.502،5، تعويضات الأجراء: 24.516، الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات: 1.060،6، والفائض الصافي للاستغلال: 2.193،9.

الحل:

R/BNP = 24.516 + 1.060،6 + 2.193،9 = 27.770،5

RNM = 160.088،8 + 27.770،5 – 1.502،5 = 186.356،8

RNMD = 186.356،8 + 1.148،4 = 187.505،2

1.عملية توزيع الدخل

تبين عملية توزيع الدخل كيفية دوران المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصادية فهي نوعين:

1.1.عملية التوزيع الأولي للدخل: وهو توزيع الدخل الوطني على الأعوان الذين قاموا بتكوينه في القطاعات الإنتاجية والفروع التي تخلق القيمة المضافة، وتوزع بين المنتجين في شكل أجور ومكافآت بالنسبة للعمال، أرباح، فوائد بالنسبة لأصحاب المؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال.

إن التوزيع الأولي للدخل يطرح بعض المشاكل، وهي عدم توزيع الدخل بشكل عادل بين الأفراد، وعليه تتدخل الدولة محاولة تصحيح أو تقليل الفوارق الموجودة في الأجور عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى بالتوزيع الثانوي.

2.1.إعادة توزيع الدخل(عملية التوزيع الثانوي): تمثل القيمة المضافة موضوعا لإعادة التوزيع غير المباشر للمداخيل بواسطة الدولة أي منح إعانات وتحويلات إلى القطاعات التي لا تشارك في العملية الإنتاجية(الضرائب والإعانات) لتصحح أو تقلل من الفوارق الموجودة أو الناتجة عن التوزيع الأولي، كما تسعى عملية إعادة التوزيع الثانوي للدخل إلى خلق توازن اقتصادي عام وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والوصول إلى النمو الاقتصادي التزايد ومنتظم مثل: شركة التأمين التي تلعب دورا هاما في إعادة توزيع المداخيل من الفئات المشتركة إلى الفئات المتضررة وبالتالي تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا.

2.تحليل عمليات التوزيع

1.2.تعويضات الأجراء:

وهي مجموع المدفوعات النقدية والعينة للمستخدمين وتشمل قيمة المرتبات والأجور الخامة زائد الاشتراكات الاجتماعية الفعلية الحقيقية والاشتراكات الوهمية والصورية، والمقصود بالاشتراكات الفعلية هي كل المدفوعات من طرف أرباب العمل إلى مصالح الضمان الاجتماعي لصالح العائلات، أما الاشتراكات الوهمية الصورية أو ما تسمى بالإعانات الاجتماعية، وهي كل المداخيل التي تعتبر مقابلا للخدمات الاجتماعية والمقدمة مباشرة للعمال مثل المخيمات الصيفية المنظمة من قبل المؤسسات لصالح عمالها، والمراكز الطبية داخل المؤسسات،و دور الحضانة في المؤسسات.

2.2.الضرائب: إن المحاسبة الوطنية تفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

1.2.2الضرائب المباشرة:

هي اقتطاعات من الدخل تدفع للدولة، أي مدفوعة لقطاع الإدارة العمومية(مصلحة الضرائب) وأساس هذه الضريبة هو الدخل أو رأس المال أو الأرباح، والتي ليس لها علاقة مع النشاط الاقتصادي مثل الضريبة على الدخل الإجمالي(**IRG**)، الضريبة على أرباح الشركات(**IBS**)، والضريبة على الأجور والمرتبات(**ITS**)، كما أنها تقتطع إجباريا ويعاد توزيعها عن طريق التحويلات لأجل خدمة سياسية أو اقتصادية.

2.2.2.ضرائب غير مباشرة:

هي كل المدفوعات من طرف الأعوان الاقتصادية إلى الإدارة العمومية وذلك لقيام بنشاط إنتاجي وغير إنتاجي تقسم إلى ثلاث أنواع:

1.2.2.2.الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج(ILP):

وهي الضرائب التي تدفعها المؤسسات الاقتصادية على أنشطتها الإنتاجية(**الشركات وأشباه الشركات، المؤسسات الفردية والعائلات**)، ومن أمثلة هذه الضرائب هي الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

2.2.2.2.الضرائب غير المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج(INLP): وهي تلك الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات غير الإنتاجية وكذلك المؤسسات الإنتاجية ولكن على نشاطها غير الإنتاجي مثل الرسم العقاري.

3.2.2.2.الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالاستيراد(DD): وتتمثل في الرسوم والحقوق الجمركية على الواردات.

3.2.إعانات الاستغلال(Sub):

هي عملية عكسية للضرائب وتسمى أحيانا بالضرائب السلبية، وهي كل التحويلات الجارية مقدم من طرف الدولة للمنتجين، وذلك لتدعيم القيمة المضافة وتدعيم الاستثمار من أجل تنفيذ سياسة اقتصادية من طرف الدولة، إذن فوظيفتها هي تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار المنتجات المدعمة من طرف الدولة كبعض المواد الغذائية الأساسية كالحليب، السكر، القمح.

4.2.الفائض الخام للاستغلال(EBE):

يعرف الفائض الخام للاستغلال للمؤسسات الإنتاجية من خلال العلاقة التالية:

الفائض الخام للاستغلال=القيمة المضافة+إعانات الاستغلال-تعويضات الأجراء-الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج،

ويمكن أن نعبّر عنه في العلاقة التالية: **EBE = ENE + CFF**

5.2.التأمينات على الضرر:

وتتعلق أساسا في العلاوات المدفوعة لشركات التأمين والتعويضات التي تدفعها هذه الأخيرة عند حدوث الضرر.

1.5.2.علاوات التأمين:

عكس منح التأمين وهي مدفوعات الأعوان الاقتصادية لشركات التأمين لتغطية الخسائر والأخطار المختلفة(حوادث، حرائق)، ويمكن أن تدفع من شركة التأمين إلى أخرى، أو من شركة تأمين محلية إلى أخرى خارجية قصد تأمين مؤسساتها(أو ما يطلق عليها بإعادة التأمين).

2.5.2.تعويضات(منح) التأمين:

هي تحويلات الدخل مدفوعة من شركات التأمين إلى الأعوان الاقتصادية في حالة الحوادث المختلفة(كوارث العمل).

6.2.الإعانات اجتماعية:

هي جميع المدفوعات من الإدارة إلى العائلات بدون مقابل مثل المعوقين، البطالين، وتتمثل هذه الإدارة في الصندوق الوطني للبطالة، صندوق التقاعد.

7.2.الخدمات الاجتماعية:

هي مدفوعات نقدية أو عينية تقوم به مؤسسة الضمان الاجتماعي كتعويضات نفقات العلاج، معاشات التقاعد، حوادث العمل.

8.2.مداخيل الملكية:

هي جميع المداخيل الناجمة عن ملكية الأصول المادية وغير المادية للأعوان الاقتصادية مثل: عائدات استغلال الأراضي، المباني، براءات الاختراع، حقوق التأليف، الفوائد البنكية، الأسهم، الإيجارات، الرخص والقيم المعنوية.

9.2.مداخيل المؤسسة:

وهي الفرق بين فائض الاستغلال الخام ومداخيل الملكية التي تعود للمؤسسة من جهة ومداخيل الملكية التي يجب على المؤسسة دفعها من جهة أخرى.

10.2إعانات التجهيز(الاستثمار):

وتسمى أيضا التحويلات الرأسمالية، تتمثل أساسًا في إعانات الاستثمار التي تقدمها الدولة لفروع الإنتاج (المؤسسات المنتجة) لتدعيم الاستثمار، ويمكن أن تكون تعويضات مقابل الخسائر والأعطاب التي تتعرض لها تجهيزات الفروع الإنتاجية، ويمكن أن تكون في شكل هبات ما بين الدول لتمويل خسائر التجارة الخارجية.

11.2 التحويلات الجارية(SS) والتحويلات الجارية الأخرى(Tf): مما سبق تعريفهما.

<u>مثال تطبيقي</u>: إليك بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لسنة1997(الوحدة: مليار دج):

الإنتاج الداخلي الخام**La PIB**= 742، الدخل الوطني**RI**= 962، الدخل الوطني المتاح**RND**= 697، الناتج الداخلي الخام**Le PIB**= 849، الدخل الوطني**RN**= 651، القيمة المضافة الصافية للفروع غير إنتاجية**VAN_{BNP}** = 127، خدمات غير إنتاجية مقدمة من طرف الفروع الإنتاجية**SNP_{BP}**=40، مع افتراض أن اهتلاك الفروع الإنتاجية تعادل الفروع غير الإنتاجية **$CFF_{BP} = CFF_{BNP}$**

<u>المطلوب:</u>

1-احسب الخدمات البنكية**SB**.

2-احسب رصيد دخل الملكية والمؤسسة علما أن رصيد التحويلات الجارية لدخل العمل**(SRS)** = -10

3- احسب التحويلات الجارية الأخرى **Tf**، ثم احسب الدخل الوطني النقدي المتاح**RNMD**

<u>الحل:</u>

$Le\ PIB = La\ PIB + VAB_{BNP} - SNP_{BP} - SB$

$849 = 742 + VAB_{BNP} - 40 - SB$

$VAB_{BNP} = VAN_{BNP} + CFF_{BNP}$

$CFF_{BNP}(SCN) = CFF_{BP}(SCEA)$

$$\boxed{CFF_{BP} = 50 = CFF_{BNP}}$$

CFF_{BP} = La PIB – RI ⟹

VAB_{BNP} = 127+50 =177 ⟹ **VAB_{BNP} = 177**

849 = 742+177- 40 – SB ⟹ **SB = 30**

حساب SRPE

SS= SRPE + SRS

RN=RI+SS ⟹ SS =651-612 ⟹ **SS= - 41**

حساب = Tf

RND = RN+Tf ⟹ Tf =697- 651 ⟹ **Tf = 46**

حساب RNDM

RNDM = RNM +Tf

$RNM = RN + VAN_{BNP} – SNP_{BP} – SB$

RNM = 708 ⟹ RNMD = 708+46

⟹ **RNMD = 754**

<u>مثال تطبيقي01</u>: لتكن لديك المعلومات التالية:

- مجموع الإنتاج الخام للفروع بسعر الإنتاج = 1.558.000
- مجموع الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات للوطن = 2.200.000
- استهلاك الصول الثابتة للفروع المنتجة = 72.700
- التراكم الخام = 510.176
- استهلاك الفروع غير الإنتاجية = 392.700
- الصادرات = 391.824، الرسم على القيمة المضافة = 32.000، الحقوق الجمركية= 80.000
- تغير المخزون = 54.128، الفائض الخام للاستغلال للفروع غير المنتجة = 975،1

- تعويضات الأجراء للفروع غير المنتجة = 198.031،2
- الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات للفروع غير الإنتاجية = 33.279،6
- رصيد التحويلات الجارية من دخل الملكية والمؤسسة = −23.424،2
- رصيد التحويلات الجارية من دخل العمل + 17.864،7
- الخدمات غير الإنتاجية مقدمة من طرف الفروع الإنتاجية(إيجارات) = 23.676،6
- ادخار صافي الجزئي = 330.834،5

المطلوب:

1−إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن.

2−احسب الإنتاج الداخلي الخام بطريقتين الإنتاج والإنفاق.

3−احسب الدخل الوطني المتاح وتخصيصه والدخل الوطني النقدي المتاح وتخصيصه

الحل:

1−إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات للوطن

$PTB_{PM} = PB_{PP} + TVA + DD$

$PTB_{PM} = 1.558.000+32.000+80.000$

$PTB_{PM} = 1.670.000$

$M = \sum R - PTB$

$M = 2.200.000 - 1.670.000$

M = 530.000

$\sum E = \sum R = 2.200.000$

$CP = \sum E - CF - AB - X$

$CP = 2.200.000 - 392.700 - 510.176 - 391.824$

CP = 905.300

$AB = ABFF + VS \Longrightarrow ABFF = AB - VS$

$ABFF = 510.176 - 54.128$

ABFF = 456.048

ميزانية الموارد والاستخدامات

الاستخدامات	الموارد
CP = 905.300 CF = 392.700 ABFF = 456.048 VS = 54.128 X = 391.824	PTB_{PM} = 1.670.000 M = 530.000
2.200.000	2.200.000

2-حساب الإنتاج الداخلي الخام بطريقتين الإنتاج والإنفاق

أ- <u>طريقة الإنتاج</u>

La PIB = ∑VAB + TVA + DD
∑VAB = La PTB – TVA- DD- CP
∑VAB = 1.670.000 – 32.000 - 80.000 – 905.300
∑VAB = 652.700
La PIB = 652.700 +32.000 + 80.000

La PIB = 764.700

<u>طريقة الإنفاق</u>

PIB = CF + ABFF + VS + X- M

PIB = 392.700 + 456.048+ 54.128 + 391.824 - 530.000

La PIB = 764.700

3-أ) – حساب الدخل الوطني المتاح وتخصيصه

RND = RN +Tf

RN = RI + SS(SRS + SRPE)
RI = La PIB – CFF
RI = 764.700 – 72.700
RI = 692.000
RN = 692.000 +17.864،7 – 23.424،2
RN= 686.440،5

إيجاد التحويلات الجارية الأخرى Tf

لدينا الدخل الوطني المتاح = الاستهلاك النهائي + ادخار صافي الجزئي

الدخل الوطني المتاح = 392.700 + 330.834،5

الدخل الوطني المتاح = 723.534،5

RND = RN +Tf ⟹ Tf = RND - RN

Tf = 723.534،5 - 686.440،5 ⟹ **Tf = 37.094**

تخصيص الدخل الوطني المتاح

الموارد	الاستخدامات
RI : 692.000 + SS : - 5.559،5 = RN : 686.440،5 + Tf : 37.094	الاستهلاك النهائي: 392.700 الادخار الصافي الجزئي: 330.834،5
= RND : 723.534،5	= RND : 723.534،5

ب)- حساب الدخل الوطني النقدي المتاح وتخصيصه

RNMD = RNM +Tf
RNM = RN + R/BNP – SNP_{BP} – SBI
R/BNP = RS_{BNP} + $(ILP\text{-}Sub)_{BNP}$ + ENE_{BNP}
R/BNP = 198.031،2 + 33.279،6 + (975،1 – 0)
R/BNP = 232.285،9
RNM = 686.440،5 + 232.285،9 – 23.676،6

RNM = 895.049,8

RNMD = 895.049،8 + 37.094 ⟹ **RNMD = 932.143,8**

تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح

الموارد	الاستخدامات
RN : 686.440،5 + R/BNP : 232.285،9 -SNP_{BP} : 23.676،6 = RNM : 895.049،8 +Tf : 37.094	الاستهلاك النهائي: 392.700 الادخار الصافي الكلي: 539.443،8
= RNMD : 932.143،8	= RNMD : 932.143،8

مثال تطبيقي02: إليك ميزانية الدولة للسلع والخدمات لسنة1994 بالمليون دج بالأسعار الجارية

الموارد	المبالغ	الاستخدامات	المبالغ
PTB	1.995.395،1	CI	721.442،7
		CF	889.350،9
		AB	467.204،8

M	424.503،2	X	3418999
المجموع	2.419.898،3	المجموع	2.419.898،3

المطلوب: من خلال الميزانية الموضحة أعلاه:

1- احسب الإنتاج الداخلي الخام بطريقتين.

2- احسب الدخل الداخلي، الدخل الوطني والدخل الوطني المتاح، علما أن استهلاك الأصول الثابتة يساوي 113.903،3 ورصيد كل التحويلات الجارية هو 42.380.

3- احسب معدل الاستهلاك، التراكم، الواردات، والصادرات بالنسبة للإنتاج.

4- احسب رصيد الميزان التجاري(**SBC**) بطريقتين.

5- احسب معدل النمو في الجزائر لسنة1994 بالنسبة لسنة1993 علما أن **La PIB** لسنة1993 هو 1.007.777،8 ومعدل التضخم هو 28%.

الحل:

1- حساب La PIB بطريقتين:

1) - La PIB = La PTB – CI

La PIB = 1.995.395،1 − 721.442،7 ⟹ **La PIB = 1.273.952,4**

2) - La PIB = CF + AB + X- M

La PIB = 889.350،9+ 467.204،8 + ،341.8999 - 424.503،2

La PIB = 1.273.952,4

2-حساب RI، RN، RND

RI = La PIB –CFF ⟹ RI = 1.273.952،4 - 113.903،3

⟹ **RN = 1.160.049,1**

RND = RI + Tf + SS ⟹ RND = 1.160.049،1 + 42.380

⟹ **RND = 1.202.423,1**

3-حساب معدل الاستهلاك، التراكم الخام، الواردات، والصادرات

معدل الاستهلاك = الاستهلاك/ La PIB

معدل الاستهلاك = 889.350،9/ 1.273.952،4 = 0،7 أي 70%

معدل التراكم الخام = التراكم الخام/La PIB

معدل التراكم الخام = 467.204،8/ 1.273.952،4 = 0،366 أي 36،6%

معدل الواردات = الواردات/ La PIB

معدل الواردات = 424.503،2/ 1.273.952،4 = 0،333 أي 33،3%

معدل الصادرات = الصادرات/ La PIB

معدل الصادرات = 341.899،9/ 1.273.952،4 = 0،268 أي 26،8%

4- حساب رصيد الميزان التجاري:

SBC= X-M ⟹ SBC = 341.899،9 - 424.503،2

⟹ SBC = - 82.603،3

SBC = La PIB – CF - AB ⟹ SBC = 1.273.952،4 - 889.350،9 - 467.204،8

⟹ SBC = - 82.603،3

5-حساب معدل النمو في الجزائر لسنة1994 بالنسبة لسنة1993

معدل النمو = $La\ PIB_{94/93} - La\ PIB_{93/93} / La\ PIB_{93/93} * 100$

لا يوجد لدينا $La\ PIB_{94/93}$ وبالتالي يمكن استخراجه عن طريق معدل التضخم حيث:

معدل التضخم = La PIB94/94 - La PIB94/93/ La PIB94/93 *100

$0،28= 1.273.952،4 – La\ PIB_{94/93} / La\ PIB_{94/93} *100$

$La\ PIB_{94/93} = 1.273.952،4/1،28$

$La\ PIB_{94/93}$ = 995.275,3

إذن معدل النمو = 995.275،3 – 1.007.777،8/1.007.777،8 *100

معدل النمو = 1،24%.

تمهيد:

تتوزع العمليات الاقتصادية التي تقوم بها القطاعات التأسيسية على عدة حسابات، كل حساب يضم مجموعة متجانسة من العمليات ذات نفس طبيعة النشاط، هذه الحسابات تتمفصل أو ترتبط فيما بينها عن طريق الأرصدة، ورصيد كل حساب له أهمية في التحليل الاقتصادي، وتسمى هذه الحسابات بحسابات التدفق، ويبلغ عددها خمسة حسابات وهي: حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، حساب المداخيل والنفقات، حساب التراكم، الحساب المالي، وكل قطاع له حساباته الخاصة طبقا لطبيعته(منتج أو غير منتج)، وتتوزع الحسابات حسب الجدول التالي:

القطاعات	حساب الإنتاج	حساب الاستغلال	حساب المداخيل والنفقات	حساب التراكم	الحساب المالي
الشركات وأشباه الشركات	****	****	****	****	****
العائلات والمؤسسات الفردية	****	****	****	****	****
الإدارات العمومية			****	****	****
المؤسسات المالية			****	****	****

1. **حساب الإنتاج:**

يقوم هذا الحساب بالوظيفة الأساسية للقطاع المعني وهي وظيفة الإنتاج، ويصف هذا الحساب العلاقة ما بين إنتاج السلع والخدمات(الإنتاج الخام) والاستهلاك الإنتاجي، ورصيده هو القيمة المضافة والتي تعبر عن مساهمة القطاع في الإنتاج الداخلي الخام، ويضم هذا الحساب في جهة الموارد الإنتاج الخام للقطاع، وفي جهة الاستخدامات

الاستهلاك الإنتاجي للقطاع، إذن حساب الإنتاج يوضح عملية تكوين القيمة المضافة في قطاع ما خلال فترة زمنية معينة، ويكون شكله كالتالي:

الموارد	الاستخدامات
الإنتاج الخام PB	الاستهلاك الإنتاجي CP القيمة المضافة VAB
المجموع	المجموع

مثال تطبيقي:

لنفرض أن لدينا مؤسسة إنتاج الأقلام، أنتجت خلال العام "س" ما قيمته 3.000.000دج واستعملت لتحقيق ذلك من المواد الأولية ما مقداره 570.000دج.

المطلوب: إعداد حساب الإنتاج لهذه المؤسسة

الحل:

الموارد	الاستخدامات
PB : 3.000.000	CP : 570.000 VAB : 2.430.000
3.000.000	3.000.000

نلاحظ أن القيمة المضافة تمثل81% من الإنتاج الخام في حين أن الاستهلاك الإنتاجي يمثل19%.

2. **حساب الاستغلال:**

إذا كان حساب الإنتاج يبين كيفية خلق القيمة المضافة فإن حساب الاستغلال يبين كيفية توزيعها(أي التوزيع الأولي للقيمة المضافة) بين الأعوان الاقتصاديون الذين ساهموا في عملية الإنتاج، ولا يضم هذا الحساب إلا عمليات توزيع الدخل، وتمثل الدولة في هذا الحساب طرفا مزدوجا مع القطاعات الإنتاجية، حيث تتمثل في منح إعانات الاستغلال لها من جهة وأخذ الضرائب منها من جهة أخرى، ونجد في جهة الموارد القيمة المضافة وإعانات الاستغلال أما من جهة الاستخدامات نجد تعويضات الأجراء والضرائب المرتبطة بالإنتاج، أما الرصيد فهو الفائض الخام للاستغلال حيث يسجل في جهة الاستخدامات، وهو يبين ما تحصّل عليه القطاع بعد قيامه بتعويض الأجراء ودفع المستحقات الضريبية المرتبطة بالإنتاج، وهذا الرصيد هو قريب من المفهوم الاقتصادي للربح الخام، كما نرى أن هذا الحساب يرتبط بالحساب السابق عن طريق الرصيد وهو القيمة المضافة، حيث يعتبر مرودا في الحساب الثاني، ويكون شكله كالتالي:

الموارد	الاستخدامات
القيمة المضافة VAB	تعويضات الأجراء RS
	الضرائب المرتبطة بالإنتاج ILP
إعانات الاستغلال Sub	الرصيد: الفائض الخام للاستغلال EBE
المجموع	المجموع

مثال تطبيقي:

لنفرض أن قطاعا إنتاجيا في الجزائر حقق قيمة مضافة قدرها:93.137،8، وقدم تعويضات للأجراء حجمها: 22.075،8 كما دفع مستحقات ضريبية مرتبطة بالإنتاج لإدارة الضرائب قدرها:6.212،2، علما بأن القطاع لم يتلقّ أي مساعدات من قبل الدولة.

المطلوب: إعداد حساب الاستغلال لهذا القطاع

الحل:

الموارد	الاستخدامات
VAB : 93.137،8 Sub : 0	RS : 22.075،8 ILP : 6.212،2 EBE : 68.449،8
93.137،8	93.137،8

ما يمكن استنتاجه هو أن تعويضات الأجراء تمثل23،7% من القيمة المضافة، في حين أن الضرائب المرتبطة بالإنتاج تمثل6،7%، أما فائض الخام للاستغلال يمثل69،6%.

مثال تطبيقي:

لدينا المعطيات التالية المتعلقة بنظام**SCEA** بالمليار دج:

الملحق01:

VAN = 130 ; TVA = 40 ; CP = 110 ; AB = 100 ; ANFF = 64 ;
CF = 30 ; DD = 20 ; VS = 1/5 AB

أحسب La PIB و La PTB

الملحق02: نفترض أنه يوجد قطاعين هما: **SQS و MEI:**

حيث يشكل الإنتاج الخام**(PB)** لـ **SQS** ¾ من **La PTB** والباقي لـ **MEI** ، أما الاستهلاك الإنتاجي**(CP) منه** ¾ لـ **SQS** والباقي لـ **MEI** ، أما **ILP** لـ**SQS : 28** ولـ **MEI : 7،5** و **EBE** لـ **SQS: 42،5** ، ولـ **MEI : 10.** إذا علمت أن **Sub** تعادل مجوع الرسوم وتتوزع بين **1/6** لـ**MEI** و **5/6**لـ **SQS.**

المطلوب: ركّب الحسابين للقطاعين المذكورين؟

الحل:

حساب La PIB و La PTB

La PIB= VAB + TVA + DD
VS= 100/5 = 2
إذن ABFF = 100-20 = 80
CFF = ABFF – ANFF ، CFF = 80 – 64 = 16
VAB = VAN + CFF ، VAB = 130+ 16 = 146
La PIB = 146+ 20+40 = 206
La PTB= La PIB + CP، La PTB = 206 + 110 = 316

إعداد حسابي الإنتاج والاستغلال لقطاع SQS:

PB_{SQS} : 316 *4/3 = 237
CP_{SQS}: 110*4/3 = 82،5 ،
إذن: DD + TVA = 40+20 = 60
Sub_{SQS}: 60*6/5 = 50

حساب الإنتاج

الموارد	الاستخدامات
PB = 237	CP = 82،5 VAB = 154،5
273	237

حساب الاستغلال

الموارد	الاستخدامات
VAB = 154،5 Sub = 50	RS = 134(1) ILP = 28 EBE = 42،5
5،204	5،204

(1)= RS = VAB + Sub – ILP- EBE

إعداد حسابي الإنتاج والاستغلال لقطاعMEI

PB_{MEI} : 316 *1/4 = 79
CP_{MEI}: 110*1/4 = 5،27
Sub_{MEI}: 60*1/6 = 10

حساب الإنتاج

الموارد	الاستخدامات
PB = 79	CP = 27،5 VAB = 51،5
79	79

حساب الاستغلال

الموارد	الاستخدامات
VAB = 51،5 Sub = 10	RS = 44(1) ILP = 7،5 EBE = 10
5،61	5،61

(1)= RS = VAB + Sub – ILP- EBE

3. **حساب المداخيل والنفقات:**

يبين هذا الحساب التوزيع الثانوي للدخل، أي يستعمل لإعادة توزيع المداخيل واستعمالها نهائيا خلال الفترة محل الدراسة، ويظهر هذا الحساب ثلاث وظائف اقتصادية هي: وظيفة إعادة توزيع المداخيل، ووظيفة الاستهلاك للأعوان ذوي الاستهلاك النهائي، ووظيفة الادخار لدى قطاع ما، ويشترك مع حساب الاستغلال بالنسبة للقطاعات المنتجة(**MEI،SQS**) عن طريق الفائض الخام للاستغلال الذي يعتبر موردا له، ونجد في جهة الموارد الفائض الخام للاستغلال مع كل المداخيل المحصل عليها خلال العام محل الدراسة، أما من جهة الاستخدامات نجد كل التحويلات والنفقات التي يقوم بها القطاع، كما يبين هذا الحساب قدرة التمويل الذاتي للقطاع من خلال رصيده الذي هو الادخار الخام الذي يساوي الادخار الصافي + الاهتلاكات. ويأخذ هذا الحساب شكله العام بالنسبة لجميع القطاعات إلا أن المحتوى يختلف من قطاع لآخر وهذا نتيجة لاختلاف مصادر المداخيل بين القطاعات من جهة واختلاف نفقاتها من جهة أخرى. فكل قطاع له حسابه الخاص به كما هو موضح في الجداول التالية:

قطاع الشركات وأشباه الشركاتSQS

الموارد	**الاستخدامات**

الفائض الخام للاستغلال مبيعات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية مداخيل الملكية المستلمة: فوائد، عوائد السندات والأسهم مداخيل ملكية الأراضي والأصول المعنوية تعويضات تأمين الخسائر اشتراكات اجتماعية وهمية تحويلات جارية أخرى مقبوضة	شراء سلع وخدمات من أجل أنشطة غير إنتاجية شراء خدمات مسوقة غير الإنتاجية تعويضات أجراء للأنشطة غير الإنتاجية ضرائب غير مباشرة مدفوعة على الأنشطة غير الإنتاجية الضرائب المباشرة مداخيل الملكية المدفوعة أقساط واشتراكات التأمين المدفوعة خدمات اجتماعية مباشرة مداخيل مقتطعة من قبل مقاولي أشباه الشركات تحويلات جارية أخرى مدفوعة الرصيد الوسيط: الدخل الخام المتاح **الرصيد: الادخار الخام**

قطاع العائلات والمؤسسات الفردية MEI

الموارد	الاستخدامات
الفائض الخام للاستغلال	استهلاك نهائي للعائلات والمؤسسات الفردية
تعويضات الأجراء المحصلة بما فيها الخدمات المنزلية	مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية
مداخيل الملكية المستلمة: فوائد، عوائد السندات والأسهم.	تعويضات الأجراء المدفوعة للأنشطة غير الإنتاجية
مداخيل ملكية الأراضي والأصول المعنوية	ضرائب غير مباشرة مدفوعة على الأنشطة غير الإنتاجية المتعلقة بمصالح السكن
تعويضات تأمين الخسائر	الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات
مداخيل مقتطعة من قبل مقاولي أشباه الشركات	الضرائب المباشرة على المداخيل الأخرى
مبيعات الخدمات غير الإنتاجية	مداخيل الملكية المدفوعة خاصة على ادخار السكن
خدمات اجتماعية مباشرة للعمال	أقساط واشتراكات التأمين المدفوعة
خدمات اجتماعية محصلة من الضمان الاجتماعي	تحويلات جارية أخرى مدفوعة للمنظمات الاجتماعية والخارج
تحويلات جارية أخرى مقبوضة من المقيمين	

تحويلات جارية أخرى مقبوضة من الخارج	**الرصيد: الادخار الخام**

قطاع الإدارة العمومية AP

الموارد	**الاستخدامات**

مبيعات السلع والخدمات ضرائب مباشرة مداخيل الملكية المستلمة: فوائد، عوائد السندات والأسهم. مداخيل ملكية الأراضي والأصول المعنوية تعويضات تأمين الخسائر مداخيل مقتطعة من قبل مقاولي أشباه الشركات مخالفات وعقوبات ضرائب غير مباشرة مبيعات الخدمات غير الإنتاجية مداخيل مساهمات الضمان الاجتماعي ومساهمات اجتماعية صورية أخرى ضرائب مباشرة وغير مباشرة أخرى تحويلات جارية أخرى مقبوضة من المقيمين والخارج	استهلاك نهائي مشتريات السلع المسوقة غير الإنتاجية تعويضات الأجراء بما فيها الاشتراكات الاجتماعية الوهمية إعانات الاستغلال مداخيل الملكية المدفوعة الضرائب المباشرة الضرائب غير المباشرة مداخيل ملكية الأراضي والأصول المعنوية المدفوعة أقساط واشتراكات التأمين المدفوعة خدمات اجتماعية مدفوعة تحويلات جارية أخرى مدفوعة للمنظمات الاجتماعية والقطاعات الأخرى المقيمة والخارج **الرصيد: الادخار الخام**

قطاع المؤسسات المالية IF

الموارد	الاستخدامات
مبيعات الخدمات المالية	استهلاك نهائي
مبيعات السلع والخدمات الإنتاجية	الضرائب غير المباشرة
إعانات مستلمة	تعويضات الأجراء بما فيها الاشتراكات الاجتماعية الوهمية
مبيعات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية خاصة الإيجارات	مشتريات الخدمات المالية
مداخيل الملكية المستلمة: فوائد، عوائد السندات والأسهم.	مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية خاصة الإيجارات
مداخيل ملكية الأراضي والأصول المعنوية	الضرائب المباشرة
تعويضات تأمين الخسائر	مداخيل الملكية المدفوعة
مداخيل مساهمات الضمان الاجتماعي ومساهمات اجتماعية صورية أخرى	مداخيل ملكية الأراضي والأصول المعنوية المدفوعة
اشتراكات اجتماعية وهمية	أقساط واشتراكات التأمين المدفوعة

تحويلات جارية أخرى مقبوضة	خدمات اجتماعية مباشرة تحويلات جارية أخرى مدفوعة **الرصيد: الادخار الخام**

ملاحظة:

الدخل الخام المتاح = مجموع الموارد – مجموع تحويلات إعادة التوزيع

الدخل الخام المتاح = الاستهلاك النهائي + الادخار الخام

<u>مثال تطبيقي:</u>

لدينا قطاع **MEI** قام خلال السنة "س" بالعمليات التالية:

حصل على عوائد ملكية بمقدار:2.500، ودفع للغير مقابل إيجارات مباني قيمة: 300، وحصل على تعويضات من مؤسسة التأمين بمبلغ:650، وسدّد اشتراكه عند نفس المؤسسة قيمة:200.

ودفع هذا القطاع للعمال القائمين على مصالح السكن كأجور ما مبلغه:250، أما العمال القائمون على المتاجر فأخذوا قيمة:300، كما أنه دفع ضرائب مباشرة حجمها:500، وقدم مساعدات في إطار التضامن الوطني للعائلات الفقيرة قيمتها:100، كما حصل هذا القطاع

على جائزة من مؤسسة دولية في ألمانيا قيمتها بالعملة الوطنية:800، اهتلاك الأصول الثابتة المملوكة لهذا القطاع هو:200، استهلاك نهائي:400.

المطلوب: إعداد حساب النفقات والمداخيل لهذا القطاع

الحل: أولا: نجمّع المصطلحات المستعملة في المثال تحت اسم مصطلحات متعارف عليها

المستخدمة في المثال	المتعارف عليها	طبيعتها
حصل على عوائد ملكية	مداخيل ملكية مستلمة	مورد
دفع للغير إيجارات مباني	مداخيل ملكية مدفوعة	استخدام
حصل على تعويضات من مؤسسة التأمين	علاوات تأمين	مورد
سدّد اشتراكه عند نفس المؤسسة	اشتراك تأمين	استخدام
دفع هذا القطاع للعمال القائمين على مصالح السكن	أجور على نشاط غير إنتاجي	استخدام (1)
العمال القائمون على المتاجر	تعويضات أجراء على النشاط الإنتاجي	استخدام
دفع ضرائب مباشرة	تحويلات	استخدام
قدم مساعدات في إطار التضامن الوطني للعائلات الفقيرة	تحويلات	مورد
حصل هذا القطاع على جائزة من مؤسسة دولية	تحويلات	استخدام
اهتلاك	اهتلاك	استخدام
استهلاك نهائي	استهلاك نهائي	

(1): لا تدخل في هذا الحساب بل تدخل في حساب الاستغلال

مجموع الموارد = علاوات التأمين + مداخيل الملكية + تحويلات

= 650 + 2500 + 800 = 3950 دج

تحويلات إعادة التوزيع = مداخيل ملكية مدفوعة + اشتراك تأمين + تعويضات أجراء + تحويلات + تحويلات

= 300+200+250+500+100 = 1350

إذن الدخل الخام المتاح = مجموع الموارد – تحويلات إعادة التوزيع

= 3950 – 1350 = 2600.

الموارد	الاستخدامات
مداخيل ملكية: 2500 علاوات التأمين: 650 تحويلات أخرى: 800	**تحويلات إعادة التوزيع المدفوعة:1350**
	مداخيل ملكية مدفوعة: 300 اشتراك تأمين: 200 تعويضات أجراء على نشاط غير إنتاجي: 250 تحويلات: 500 تحويلات: 100
	الدخل الخام المتاح: 2600 استهلاك نهائي: 400
	الرصيد: الادخار الخام= 2200

	الادخار الخام الصافي: 2000 اهتلاك: 200
المجموع: 3950	**المجموع: 3950**

إذن نسبة الاستهلاك/الدخل الخام المتاح = 2600/400 = 15،38%

ونسبة الادخار الخام/ الدخل الخام المتاح = 2600/2200 = 84،62% ، وهذا يعني أن القطاع ميله نحو الاستهلاك ضعيف بينما ميله نحو الادخار مرتفع.

4. **حساب التراكم:**

يصف هذا الحساب المعليات المرتبطة بالاستثمار في الأصول المادية مثل الأراضي، التجهيزات، مباني، والأصول المعنوية غير المالية مثل براءة الاختراع، رخص التصنيع، العلامات التجارية، حقوق إعادة الإنتاج والتأليف، كما يبين هذا الحساب كيفية استخدام الادخار الخام المحقق في القطاع المعني فضلا عن إبراز وظيفة التراكم في الأصول المادية للقطاع، ويشترك هذا الحساب مع الحساب المداخيل والنفقات من خلال رصيد الادخار الخام الذي يصبح موردا في جهة الموارد إضافة إلى التحويلات الرأسمالية(إعانات الاستثمار أو التجهيز المستلمة)، وهذا يبين ما إذا كانت الاستثمارات قد مولت ذاتيا(أي عن طريق الادخار الخام) أو أن هناك لجوء إلى موارد خارجية أخرى كالقروض والإعانات، أما من جهة الاستخدامات فنجد التراكم الخام للأصول الثابتة وتغير المخزون إضافة إلى التحصيلات الصافية من الأراضي والأصول المعنوية وكذلك التحويلات الرأسمالية(إعانات الاستثمار أو التجهيز المدفوعة).

أما الرصيد فهو عبارة عن فائض أو عجز، فإذا كانت الموارد أكبر من الاستخدامات فإن الرصيد عبارة عن فائض أي قدرة في التمويل، ويسجل في جهة الاستخدامات بإشارة سالبة، وإذا كانت الاستخدامات أكبر من الموارد فإن الرصيد عبارة عن عجز أي احتياج تمويل،

ويسجل في جهة الموارد بإشارة موجبة، وعادة ما نجد قطاعات معينة لها قدرة تمويل وهي المؤسسات المالية والعائلات، ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
الادخار الخام: الادخار الصافي الاهتلاك التحويلات الرأسمالية(إعانات التجهيز المستلمة) **الرصيد: عجز أي احتياج تمويل**	**التراكم الخام:** التراكم الخام للأصول الثابتة تغير المخزون تحصيلات صافية من الأراضي والأصول المعنوية **الرصيد: فائض أي قدرة تمويل**
المجموع	**المجموع**

مثال تطبيقي01:

استطاعت مؤسسات قطاع **SQS** أن تحقق ادخارا خاما مقداره: 70.000 خلال العام. وخلال هذا العام قامت بشراء تجهيزات جديدة من الخارج بـ:45.000، واستطاعت أن ترفع من مخزونها من المواد الأولية بما مقداره5000 دج، وبما أن بعض مؤسسات هذا القطاع ذات نشاط إستراتيجي بادرت الدولة إلى منحها إعانات استثمارية قيمتها:6.500 دج، وفي ظل نشاطها تمكنّت من شراء براءات اختراع ورخص تصنيع قيمتها:30.000دج.

المطلوب: إعداد حساب التراكم لهذا القطاع؟ الحل:

الموارد	الاستخدامات

ادخار خام: 70.000 تحويلات رأسمالية(إعانات استثمار مستلمة) : 6.500 **احتياج تمويل: 3.500**	التراكم الخام للأصول الثابتة: 45.000 تغير المخزون: 5.000 تحصيلات صافية من الأراضي: 30.000
المجموع: 80.000	**المجموع: 80.000**

إذن: احتياج التمويل لهذا القطاع يقدر 3500 دج، كما أن القطاع استطاع ذاتيا أن يغطي استثماراته بمقدار :80000/70000، أي بنسبة87،5%، وهي نسبة جيدة تدل على استقلالية مالية كبيرة كما أن اللجوء إلى الاقتراض لا يكون إلا بمقدار 80000/3500 أي بنسبة4،375%، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإعانات مقدارها: 6500

قطاع العالم الخارجي:

إن العامل الخارجي ليس قطاعا قائما بذاته وبالتالي فإن حسابه لا يتم إلا العمليات مع الخارج والتي تربط الوحدات المقيمة بالوحدات غير المقيمة، وهو ليس معني بالحسابات الخمس، ومنه فإن نظام **SCEA** وضع حساب للعالم الخارجي وهو حساب العمليات الجارية مع الخارج والذي يمكن أن ينظر إليه من جهتين من الداخل والخارج:

من وجهة نظر الداخل

الموارد	الاستخدامات
الصادرات X RS متأنية من الخارج دخل الملكية والمؤسسة متأنية من الخارج	الواردات M RS مدفوعة للخارج دخل الملكية والمؤسسة مدفوعة للخارج

تحويلات جارية أخرى متأنية من الخارج	تحويلات جارية أخرى مدفوعة للخارج **الرصيد: العمليات الجارية مع الخارج**
المجموع	المجموع

من وجهة نظر الخارج

الموارد	الاستخدامات
الواردات M RS مدفوعة للخارج دخل الملكية والمؤسسة مدفوعة للخارج تحويلات جارية أخرى مدفوعة للخارج	الصادرات X RS متأنية من الخارج دخل الملكية والمؤسسة متأنية من الخارج تحويلات جارية أخرى متأنية من الخارج **الرصيد: العمليات الجارية مع الخارج**
المجموع	المجموع

<u>مثال تطبيقي01</u>: لتكن لديك المعطيات التالية الخاصة باقتصاد ما:

القيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية: 6000، الاستهلاك الإنتاجي:2000، التراكم الخام للعائلات:400، التراكم الخام للإدارات العمومية: 160، التراكم الخام للمؤسسات الإنتاجية:1000، الأجور المدفوعة من قبل المؤسسات: 1640، الأجور المدفوعة من قبل الإدارات العمومية:440، الاستهلاك النهائي للعائلات: 4000، الواردات:700، الصادرات:940، الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية: 200، ضرائب على الأجور والمرتبات:360، ضرائب على أرباح المؤسسات(شركات):140، ضرائب غير مباشرة على المؤسسات: 1200، مداخيل أخرى من المؤسسات(الشركات) للعائلات:2000، مداخيل أخرى من الإدارات العمومية للعائلات:1000.

المطلوب: إعداد الحسابات القطاعات المذكورة أعلاه؟

الحل: هناك ثلاث قطاعات وشبه قطاع وهي: **SQS، M، AP، RDM**

1- قطاع SQS:

حساب الإنتاج

الموارد	الاستخدامات
PB = 8000	CP = 2000 VAB = 6000
8000	8000

حساب الاستغلال

الموارد	الاستخدامات
VAB = 6000 Sub = 0	RS = 1640 ILP = 1200 EBE = 3160
6000	6000

حساب المداخيل والنفقات

الموارد	الاستخدامات
EBE = 3160	مداخيل أخرى:2000 IBS= 140 الدخل الخام المتاح:1020 ادخار خام: 1020
3160	3160

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
ادخار خام: 1020	التراكم الخام: 1000 قدرة التمويل: 20
1020	1020

2-قطاع العائلات:

حساب المداخيل والنفقات

الموارد	الاستخدامات

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات

أجور إدارات: 440 أجور شركات:1640 م. اخرى إدارات:1000 م. أخرى شركات: 200	ضرائب على الأجور:360 الدخل الخام المتاح: 4720 استهلاك نهائي: 4000 ادخار خام: 720
5080	5080

ادخار خام: 720	التراكم الخام: 400 قدرة التمويل: 320
720	720

3-قطاع الإدارات العمومية:

حساب المداخيل والنفقات

الموارد	الاستخدامات
ض. على أرباح الشركات: 140 ض. غير مباشرة: 1200 ض. على الأجور: 360	أجور: 440 مداخيل أخرى:1000 الدخل المتاح: 260 استهلاك نهائي: 200 ادخار خام: 60
1700	1700

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
ادخار خام: 60 احتياج تمويل: 100	التراكم الخام: 160
160	160

4-قطاع العالم الخارجي:

من الداخل

الموارد	الاستخدامات

من الخارج

الموارد	الاستخدامات

الصادرات: 940	الواردات: 700 رصيد العمليات الجارية مع الخارج: 240		الواردات: 700 رصيد العمليات الجارية مع الخارج: 240	الصادرات: 940
940	940		940	940

طاقة التمويل: الفائض – العجز

طاقة التمويل: 20+ 320 +240 – 100–240 = +240

<u>مؤشرات السلوك الاقتصادي:</u>

تعبّر مؤشرات السلوك الاقتصادي عن علاقات بين المجمّعات الاقتصادية، كما تسمح بدراسة ومقارنة السلوك الاقتصادي للقطاعات والفروع بالنسبة لبعض الوظائف الاقتصادية الأساسية(الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، التصدير، الاستيراد...)، كما تسمح معرفة حالة الاقتصاد الوطني كالتجارة مثلا أو المديونية الخارجية، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

<u>1–مؤشر الانفتاح الاقتصادي</u>(أو يسمى الانكشاف الاقتصادي): ويساوي

الصادرات+ الواردات/الإنتاج الداخلي الخام أي $T\ ouvert_{éco} = X+M/La\ PIB$

ويعبّر هذا المعدل عند ارتفاعه على الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية

<u>2– معدل التغطية الخارجية</u>: ويساوي **الصادرات / الواردات أي $T\ découvert_{ext} = x/m$**

<u>3–مؤشر التراكم الاقتصادي</u>: ويساوي

التراكم الخام/ الإنتاج الداخلي الخام أي $T_{accum} = AB/La\ PIB$

ويمثل نسبة الاستثمار بالنسبة لـ **La PIB**

<u>4– معدل التمويل الذاتي:</u> ويساوي الادخار الخام / التراكم الخام أي $T_{autofina} =$ SB/ AB

ويمثل هل الادخار الخام يموّل الاستثمار(التراكم الخام).

<u>5–معدل الصادرات:</u> ويساوي:

الصادرات / الإنتاج الداخلي الخام أي **Tx = X/La PIB**، ويمثل نسبة الصادرات من **La PIB**

<u>معدل الواردات:</u> ويمثل نسبة الواردات من **La PIB** ، ويساوي:

الواردات / الإنتاج الداخلي الخام أي **Tm = M/La PIB**

<u>الحساب المالي بين حسابات القطاعات:</u>

يعتبر هذا الحساب من بين حسابات القطاعات أي بعد حساب التراكم الذي يكون رصيده إما احتياج تمويل أو قدرة تمويل، علما بأن رصيد حساب التراكم هو رصيد كل العمليات غير المالية.

كما يوضح كيف يتم تمويل هذا الاحتياج(مثلا عن طريق إصدارات أو اقتراضات) للعون المحتاج أو استخدام القدرة التمويلية للعون الحائز عليها(كتوظيفات أو منح قروض)، وفائدة هذا الحساب هي توضيح مختلف العمليات العمالية التي يقوم بها العون خلال العام، ورصيد الحساب المالي هو الفرق بين التغيّر الصافي للحقوق والتغيّر الصافي للديون ويسمّى برصيد الدائنية والديون.

من المفترض في هذا الرصيد أن يكون مساويا لرصيد حساب التراكم للعون المعني، إلا أنه في الواقع قلّما نجد هذه المساواة ولهذا نلجأ إلى التسوية لتعديل الرصيدين، ونفسّر ذلك عادة باختلاف مصادر الإحصائيات المستعملة في المؤسسة للحسابات المالية والحسابات غير المالية.

ويمكننا إعطاء شكل الحساب المالي والعناصر الممكن وجودها فيه:

التغيّر الصافي للديون	التغيّر الصافي للحقوق(الذمم)
نقود ودائع أخرى أوراق قصيرة الأجل	نقود ودائع أخرى أوراق قصيرة الأجل

سندات أسهم اقتراض قصير الأجل اقتراض طويل الأجل احتياطات تقنية ذهب وعملة صعبة مجموع التغيّرات الصافية للديون الرصيد	سندات أسهم اقتراض قصير الأجل اقتراض طويل الأجل احتياطات تقنية ذهب وعملة صعبة مجموع التغيّرات الصافية للديون الرصيد
المجموع	المجموع

ملاحظة:

هناك طريقة لتسجيل رصيد حساب التراكم وهي أنها تسجل قدرة التمويل بالإشارة(+) واحتياج التمويل بالإشارة(−) في جهة الموارد لكلا الرصيدين.

وفي هذه الحالة فإن رصيد الدائنية والديون للحساب المالي يسجل بدوره في جهة التغيّر الصافي للديون مع إشارة موجبة للقطاعات الدائنة وبإشارة سالبة للقطاعات المدينة(ماعدا الحساب المالي لباقي العالم الذي يسجل رصيده في جهة الدائنية).

أما الطريقة الثانية فهي تسجل رصيد حساب التراكم عندما تكون قدرة التمويل لجهة الاستخدام أما عندما يكون احتياج تمويل فيسجل في جهة الموارد، وفي كلا الحالتين بالإشارة الموجبة، وفي هذه الحالة فإن رصيد الدائنية والديون للحساب المالي يسجل لجهة تغيّر الديون بالنسبة للقطاعات الدائنة(التي تحقق قدرة تمويل)، وفي جهة تغيّر الدائنية بالنسبة للقطاعات المدينة(ذات احتياج التمويل) مع الإشارة الموجبة في كلا الحالتين.

مثال تطبيقي:

لتكن لديك المعلومات التالية المتعلقة بقطاع المؤسسات في اقتصاد ما(وحدة نقدية): الادخار الخام: 2000، التراكم الخام للأصول الثابتة: 1200، اقتراض قصير الأجل: 4000، اقتراض طويل الأجل: 1200، تسديد: 2000، نقود متاحة: 400، قروض طويلة الأجل: 3200، قروض قصيرة الأجل: 800، استرجاع: 400.

المطلوب:

1-إعداد حساب التراكم لهذا القطاع.

2- إعداد الحساب المالي لهذا القطاع.

3- المقارنة بين الحسابين.

الحل:

حساب التراكم:

الموارد	الاستخدامات
ادخار خام: 2000	التراكم الخام للأصول الثابتة: 1200 **قدرة تمويل: 800**
2000	**2000**

1-إعداد الحساب المالي:

التغيّر الصافي للإقراض = قروض. ق. أ + قروض. ط. أ – الاسترجاع

= 800 + 3200 – 400 = 3600

تغيّر الدائنية(الأصول) = التغيّر الصافي للإقراض + النقود

= 3600 + 400 = 4000

تغيّر الديون(الخصوم) = الاقتراض طويل الأجل + الاقتراض قصير الأجل – التسديد

= 1200 + 4000 – 2000 = 3200

تغيّر الدائنية(الأصول)	تغيّر الديون(الخصوم)
التغيّر الصافي للإقراض: 3600 نقود متاحة: 400	التغيّر الصافي للإقتراض: 3200 **رصيد تغيّر الدائنية والمديونية: 800**
4000	4000

نلاحظ أن الرصيدين متساويان وهو المفروض، وهذا يعني أن المؤسسة لها قدرة تمويل تستطيع إقراض الغير.

تمهيد:

ما يدل عليه اسمه فإن هذا الجدول يقدم حوصلة لكل حسابات التدفقات المحاسبة الوطنية، فهو يقدم نظرة موجزة عن مجمل النشاط الاقتصادي خلال فترة السنة، ويعتبر جدولا تركيبيا يجمع في وثيقة واحدة المعلومات المحتواة في الحسابات الأولية للقطاعات المؤسسة، كما يعتبر من بين الوثائق التي توفرها لنا المحاسبة الوطنية كجدول قيادة للاقتصاد الوطني.

هيكل الجدول الاقتصادي العام TEE:

إن **TEE** عبارة عن جدول مشكّل من أعمدة وأسطر، حيث نجد في الأعمدة القطاعات وفي الأسطر العمليات الاقتصادية، فكل زوج من الأعمدة(موارد واستخدامات) يدل على حساب قطاع تأسيسي وكل سطر عبارة عن عملية اقتصادية أو رصيد محاسبي، وفي الجدول الاقتصادي العام لا نجد الحسابات المالية بكل تفاصيلها، لأن الجداول المالية تدرس مفردة في جدول العمليات المالية(**TOF**)، ويظهر في الجدول **TEE** العمليات بالترتيب حسب ترتيبها في حسابات القطاعات، أي بعد عمليات التصدير والاستيراد نجد عمليات حساب الإنتاج تليها عمليات حساب الاستغلال بعدها عمليات حساب المداخيل والنفقات، وأخيرا عمليات حساب التراكم، كما أن كل عملية أي كل سطر هي عملية متوازنة، فعمليات التوزيع هي متوازنة سطرا بسطر أي أن مجموع الموارد في كل سطر يساوي مجموع الاستخدامات في نفس السطر، حيث أن كل عملية التوزيع تمثل موردا لأحد القطاعات وفي نفس الوقت تمثل استخداما لقطاع آخر، بينما عمليات السلع والخدمات(**OBS**) ليست متوازنة ولكنها تصبح متوازنة بإدخالها قطاع وهمي يسمى " قطاع السلع والخدمات" حيث أنه لا معنى له من الناحية الاقتصادية إلا أنه يؤدي الدور المحاسبي في التوازن، والهدف من وجود هذا القطاع:

- إظهار كل من **TVA** التي تمس المنتوجات والحقوق الجمركية **DD** في جهة الموارد لقطاع الإدارة العمومية بدون أن تكون استخداما من طرف بقية القطاعات، وبهذه الطريقة يتم الحصول على التوازن للعمليات سطرا بسطر.
- يلعب دور حساب التناظري فعمليات السلع والخدمات هي إجباريا متوازنة والعلاقة التالية تبين ذلك:

$$\mathbf{PB + TVA + DD + M = CF + CP + ABFF + VS + X}$$

أما بالنسبة للرصيد الخاص بقدرة التمويل أي أرصدة القطاعات المؤسسية وقطاع باقي العالم تسجل في موارد القطاعات على التوالي: **بإشارة(−) للأعوان العاجزة وبإشارة(+) لأعوان ذات الفائض**

ملاحظة: بالنسبة لقطاع العالم الخارجي نسجل العمليات من وجهة نظر الخارج.

أما الأرصدة المحاسبية التالية: VAB، EBE، RDB، والادخار الخام، تسجل في جهة الاستخدامات للحساب المعني وفي الموارد الحساب الذي يليه والتسجيل يسجل في نفس السطر، وبهذا يكون التوازن محققا، ونشير أخيرا إلى شكله التالي الذي تكمن فائدته في معرفة قراءته واستخدامه:

	الاستخدامات						الموارد					
∑	OBS	AP	RDM	MEI	SQS	العمليات	∑	OBS	RDM	AP	MEI	SQS
*			*			صادرات	*	*				
*	*					واردات	*		*			
*	*					إنتاج الخام	*				*	*
*				*	*	استهلاك إنتاجي	*	*				
*				*	*	القيمة المضافة	*				*	*
*		*		*	*	تعويضات الأجراء	*				*	
*				*	*	ض غ مباشرة	*			*		
*		*				إعانات الاستغلال	*					*
*				*	*	ف.خ.للاستغلال	*				*	*
*					*	ض/أ.الشركات	*			*		
*	*			*		ض/على الأجور	*			*		
*	*					TVA	*			*		
*	*					الحقوق الجمركية	*			*		
		*				خدمات اج					*	
				*		اشتراكات اج				*		
*		*		*	*	الدخل.خ.المتاح	*			*	*	*
*				*		الاستهلاك النهائي	*	*				
*		*		*	*	الإدخار الخام	*			*	*	*
*		*		*	*	ABFF	*	*				
		*				تحويلات رأسمالية						*
*		*		*	*	تغير المخزون	*	*				
*					*	تحصيلات صافية	*		*	*		
						من الأراضي						
						والأصول المعنوية						
*+		*+	*+	*+	*+	طاقة التمويل	*-		*-	*-	*-	*-

مثال تطبيقي01: انطلاقا من معطيات المثال السابق قم بإعداد الجدول الاقتصادي

الحل:

الاستخدمـــات							الموارد					
∑	OBS	AP	RDM	M	SQS	العمليـــــات	∑	OBS	RDM	AP	M	SQS
940			940			صادرات	940	940				
700	700					واردات	700		700			
8000	8000					إنتاج الخام						8000
2000					2000	استهلاك إنتاجي	2000	2000				
6000					6000	القيمة المضافة	6000					6000
2080		400			1640	تعويضات الأجراء	2080				2080	
1200					1200	ض غ مباشرة	1200			1200		
3160					3160	ف.خ.للاستغلال	3160					3160
140					140	ض/أ.الشركات	140			140		
360				360		ض/على الأجور	360			360		
3000				1000	2000	مداخيل أخرى	3000				3000	
6000		260		4720	1020	الدخل.خ.المتاح	6000			260	4720	1020
4200		200		4000		الاستهلاك النهائي	4200	4200				
1800		60		720	1020	الإدخار الخام	1800			60	720	1020
1560		160		400	1000	التراكم الخام	1560	1560				
340				320	20	طاقة التمويل	340		240	100		

مثال تطبيقي 02: إليك المعطيات التالية المتعلقة باقتصاد ما:

- القيمة المضافة للشركات الإنتاجية =30.000
- الاستهلاك الإنتاجي للشركات = 10.000
- الاستثمار: للشركات = 5.000، للعائلات =2.000، للإدارات = 800.
- الأجور المدفوعة من الإدارات = 2.200 ومن الشركات =8.200.
- الاستهلاك النهائي للعائلات = 20.000 والإدارات العمومية = 1.000.
- الواردات =3.500 والصادرات = 4.500.
- الضرائب على أرباح الشركات = 700.
- الضرائب المباشرة (من العائلات) = 1.800
- ضرائب غير مباشرة على الشركات = 6.000
- مداخيل أخرى من الشركات للعائلات =10.000 ومن الإدارات للعائلات = 5.000.
- تغير المخزون = 200.

المطلوب:

1-إعداد الحسابات للقطاعات.

2- إعداد الجدول الاقتصادي العام **TEE**.

3- حساب نسب السلوك الاقتصادي التالية:

- الميل المتوسط لاستهلاك العائلات.
- معدل تراكم الاقتصاد.
- معدل الضغط الضريبي والمعدل المتوسط للصادرات.
- المعدل المتوسط للاستيراد ومعدل تغطية التجارة الخارجية، ومعدل التمويل الذاتي.

الحل: يتكون هذا الاقتصاد من القطاعات التالية: **SQS، M، AP، RDM**

1-إعداد حسابات القطاعات

قطاع SQS:

حساب الإنتاج

الموارد	الاستخدامات
PB = 40.000	CP = 10.000 VAB = 30.000
40.000	40.000

حساب الاستغلال

الموارد	الاستخدامات
VAB = 30.000 Sub = 0	RS = 8.200 ILP = 6.000 EBE = 15.800
30.000	30.000

حساب المداخيل والنفقات

الموارد	الاستخدامات
EBE = 15.800	مداخيل أخرى:10.000 IBS= 700

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
ادخار خام: 5.100	ABFF : 5.000 VS : 200

	الدخل الخام المتاح:5.100 ادخار خام: 5.100		احتياج التمويل : 100	
15.800	15.800		5.200	5.200

2-قطاع العائلات:

حساب المداخيل والنفقات

الموارد	الاستخدامات
أجور إدارات: 2.200 أجور شركات:8.200 م. اخرى إدارات:5.000 م. أخرى شركات: 10.000	ضرائب على الأجور:1.800 الدخل الخام المتاح: 23.600 استهلاك نهائي: 20.000 ادخار خام: 3.600
25.400	25.400

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
ادخار خام: 3.600	التراكم الخام: 2.000 قدرة التمويل: 1.600
3.600	3.600

3-قطاع الإدارات العمومية:

حساب المداخيل والنفقات

الموارد	الاستخدامات
ض. على أرباح الشركات: 700 ض. غير مباشرة:6.000 ض. على الأجور: 1.800	أجور: 2.200 مداخيل أخرى:5.000 الدخل المتاح: 1.300

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
ادخار خام:300	التراكم الخام: 800

	استهلاك نهائي:1.000 ادخار خام: 300
8.500	8.500

احتياج تمويل: 500	
160	160

4-<u>قطاع العالم الخارجي:</u>

من الداخل

الموارد	الاستخدامات
الصادرات: 4.500	الواردات: 3.500 قدرة تمويل: 1.000
4.500	4.500

من الخارج

الموارد	الاستخدامات
الواردات: 3.500 احتياج تمويل: 1.000	الصادرات: 4.500
4.500	4.500

طاقة التمويل: الفائض – العجز

طاقة التمويل: 1.600+1.000 – 100 – 500– 1000 = +1.000

5-إعداد الجدول الاقتصادي العام TEE

المـــوارد **الاستخدمـــات**

∑	OBS	AP	RDM	M	SQS	العمليـــــات	∑	OBS	RDM	AP	M	SQS
4500			4500			صادرات	4500	4500				
	3500					واردات	3500		3500			
40000	40000					إنتاج الخام	40000					40000
10000					10000	استهلاك إنتاجي	10000	10000				
30000					30000	القيمة المضافة	30000					30000
10400		2200			8200	تعويضات الأجراء	10400				10400	
6000					6000	ض غ مباشرة	6000			6000		
15800					15800	ف.خ.للاستغلال	15800					15800
700					700	ض/أ.الشركات	700			700		
1800				1800		ض/على الأجور	1800			1800		
15000		5000			10000	مداخيل أخرى	15000	15000				
30000		1300		23600	5100	الدخل.خ.المتاح	30000		1300		23600	5100
21000		1000		20000		الاستهلاك النهائي	21000	21000				

9000		300		3600	5100	الإدخار الخام	9000		300		3600	5100
7800		800		2000	5000	التراكم الخام	7800	7800				
1600				1600		طاقة التمويل	1600		1000	500		100

6-حساب نسب السلوك الاقتصادي التالية:

- الميل المتوسط لاستهلاك العائلات= استهلاك العائلات/الدخل الخام المتاح = 23600/20000 = 85%

حساب الإنتاج الداخلي الخام = La PIB = ∑VAB + TVA + DD
La PIB = 30000+ 0 + 0 = 30000

La PIB = 30000

- معدل تراكم الاقتصاد = التراكم الخام/ La PIB = 30000/800+2000+5000 = 26%
- معدل الضغط الضريبي= ض.مباشرة +ض. غ. مباشرة/La PIB = 30000/6000+(1800+700) = 28%
- المعدل المتوسط للصادرات= الصادرات/La PIB = 30000/4500 = 15%
- المعدل المتوسط للاستيراد= الواردات/La PIB = 30000/3500 = 12%
- معدل تغطية التجارة الخارجية = الصادرات/الواردات = 3500/4500 = 129%
- معدل التمويل الذاتي= الادخار الخام/التراكم الخام =5100+ 3600+300 /7800 = 115%

التمرين01: إذا كانت لدينا المعطيات الآتية بالمليون دج:

La PIB 1974 au Prix de 1974 : 47592
La PIB 1978 au Prix de 1978 :92969
La PIB 1978 au Prix de 1974 : 85500

احسب مؤشرات الحجم، القيمة والسعر؟

- بملايين الوحدات النقدية، لدينا الناتج الداخلي الخام لبلد ما بأسعاره الجارية يعادل **2808 لسنة 1990**، ويعادل **3165 لسنة 1991**، ويعادل **2841 لسنة 1991** لكن بأسعار سنة **1990**.
- أوجد معدل نمو هذا الاقتصاد لسنة **1991** بالنسبة لسنة **1990** من بين الأجوبة التالية:

a = 3165/2808 – 1، b = 2841/3165 – 1، c = 2841/2808 – 1

- أوجد معدل التضخم لهذا البلد من بين الأجوبة التالية:

a = 1، b = 11 **c = 12،40%** **71%،40%**

التمرين02: إليك الجدول التالي يبين الكميات و الأسعار لنوعين من الفاكهة البرتقال و التفاح في دولة ما للسنتين **2001 و 2001**

السنـوات	سعر التفاح دج	كمية التفاح كغ	سعر البرتقال دج	كمية البرتقال كغ
2001	1	100	2	50
2002	2	150	3	100

1-احسـب الإنتاج الداخلي الخام الاسمـي للسنتيـن **2001 و 2002**

2-احسـب الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي للسنتيـن مع اعتبار سنة **2001** هي سنة الأساس.

3-احسب مؤشر السعر وماذا تلاحظ؟

تمرين03: لتكن لديك المعطيات التالية والمتعلقة باقتصاد ما في سنة معطاة:

- مجموع موارد الوطن من السلع والخدمات:1000.000و.ن.
- الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق: 800.000و.ن.
- الاستهلاك النهائي: 400.000و.ن.
- التراكم الخام للأصول الثابتة: 150.000و.ن.
- التغير في المخزون: 50.000و.ن.
- الصادرات: 100.000و.ن.
- الرسم على القيمة المضافة: 20.000و.ن.
- حقوق ورسوم على الواردات: 40.000و.ن. وبتطبيق نظامSCEA يطلب منك ما يلي:
- أحسب الاستهلاك الإنتاجي.
- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات.
- أحسب القيمة المضافة الخامة**(VAB)**.
- أحسب الإنتاج الداخلي الخام**(LA PIB)** بطريقتين

التمرين04: لدينا المعطيات التالية المتعلقة بالجزائر لسنة1996(الوحدة: بالمليون دج):

- الإنتاج الكلي الخام: 1.572.188
- استهلاك إنتاجي: 564.410
- التصدير: 251.846، الاستيراد: 269.126
- استهلاك الأصول الثابتة: 94.988.
- الإنتاج الإجمالي للفروع: 1.486.488.
- الاستهلاك النهائي: 685.415

أحسب ما يلي: القيمة المضافة الخامة، مجموع الرسوم**(TVA+DD)**، الإنتاج الداخلي الخام، التراكم الخام.

التمرين05: لدينا المعلومات التالية:

- الإنتاج الكلي الخام: 1.996.031،7و.ن
- الإنتاج الإجمالي للفروع:1.876.731،7
- استهلاك منتج: 722.079،3
- استهلاك نهائي: 889.350،9
- استهلاك الأصول الثابتة: 113.903،3
- التصدير: 341.899،9، الاستيراد: 424.503،2

أحسب ما يلي: مجموع الرسوم(**TVA+DD**)، القيمة المضافة الخامة، الإنتاج الداخلي الخام، التراكم الخام، مجموع موارد الوطن.

التمرين06: لدينا البيانات التالية المتعلقة بالجزائر لسنة1995(الوحدة: بالمليار دج):

- مجموع القيمة المضافة الخامة: 1.566،5
- الرسم على القيمة المضافة: 100،4
- استهلاك نهائي للعائلات: 1.100،7.
- استهلاك نهائي للمؤسسات العقارية: 0،7.
- استهلاك نهائي للمؤسسات المالية: 4،2.
- التراكم الخام للأصول الثابتة: 541،8
- تغير في المخزون: 91،2.
- الصادرات: 533، الواردات: 616،1.
- مجموع موارد الوطن من السلع والخدمات: 3.234،7.

المطلوب:

- أحسب قيمة الإنتاج الداخلي بطريقتي الإنتاج والإنفاق.
- احسب قيمة الاستهلاك الإنتاجي، ثم أعد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن.
- احسب قيمة الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق.

تمرين07: انطلاقا من المعطيات المتعلقة بالجزائر لسنة1979(الوحدة: بالمليون دج)، أحسب الإنتاج الداخلي الخام بطريقتين:

- الإنتاج الكلي الخام: 175.526،2.
- استهلاك إنتاجي: 62.319.
- استهلاك نهائي فردي للعائلات: 56.216،6.
- استهلاك نهائي للإدارات العمومية: 4.246،2.
- استهلاك نهائي للمؤسسات المالية: 83،6.
- تغير في المخزون: 4.032،2.
- الصادرات: 40.235،6، الواردات: 41.981،6.

تمرين08: احسب الناتج الداخلي الخام من منظور نظام المحاسبة للأمم المتحدة(SCN) للجزائر في سنة1979 انطلاقا من المعلومات التالية الخاصة لهذا العام:

- الإنتاج الداخلي الخام للفروع المنتجة= 113.207،2
- الإنتاج الداخلي الصافي للفروع المنتجة= 102.880،7
- استهلاك الأصول الثابتة لكل الفروع = 10.487،1
- القيمة المضافة الصافية للفروع غير المنتجة = 19.124،6
- الخدمات غير الإنتاجية المدفوعة من قبل الفروع المنتجة = 995،2
- الخدمات المصرفية = 2.981،8

التمرين09: لديك المعلومات التالية:

الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج : **14.522،5** ، مجموع الموارد للوطن من السلع والخدمات : **17.400**، الاستهلاك النهائي : **76** ، الحقوق الجمركية : **69،350** ، TVA المسترجعة : **17،925** ، TVA المفوترة : **64،425**، التراكم الخام: **1143،75** (**78%** هو للتراكم الخام للأصول الثابتة) ، تعويضات الأجراء :**715** (**22%** للفروع غير الإنتاجية) ، فائض الاستغلال الصافي للفروع الإنتاجية: **3000**، ضرائب مرتبطة بالإنتاج – الإعانات للفروع غير الإنتاجية: **99،5225** تمثل **47%** من مجموع الضرائب – الإعانات، اهتلاك الفروع الإنتاجية: **669،9275** ، إيجارات : **105**.

المطلوب:

- إعداد ميزانية الوطن للسلع والخدمات.
- حساب الإنتاج الداخلي الخامLa PIB والناتج الداخلي الخام Le PIB

التمرين10: لدينك المعطيات التالية لاقتصاد ما(بالمليون دج):

مجموع الاستخدامات من السلع والخدمات للوطن= 200.000، ويمثل الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق 70% منها، **TAV**= 2.000، **DD**= 3.500، اهتلاك الأصول الثابتة للفروع غير المنتجة = 2.900، القيمة المضافة الخامة للفروع المنتجة= 45.000، تغير المخزون=16.250، ويمثل الربع(25%) من التراكم الخام، الاستهلاك النهائي= 10.000، الإيجارات= 750، الفائض الصافي للاستغلال للفروع غير المنتجة= 933،5، تعويضات الأجراء للفروع غير المنتجة= 13.000، الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات للفروع غير المنتجة= 3.370.

المطلوب:

1- إعداد الميزانية

2-احسب قيمة: La PTB، La PIB، Le PIB

التمرين11: لديك المعطيات التالية حول اقتصاد معين لسنة 2005، (الوحدة: مليون دج):

مجموع الاستخدامات للوطن= 4600000، 70% منها تمثل الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق(PTB_{PM})، استهلاك فروع غير منتجة(CF)= 230000، الرسم على القيمة المضافة(TVA)= 46000، الحقوق والرسوم على الواردات(DD)= 80500، القيمة المضافة الخامة للفروع الإنتاجية(VAB_{BP}) = 1035000، تغيير المخزون(VS)= 373750 يشكل25 % من مجموع التراكم الخام، الإيجارات(LOYERS أو SNP_{BP})= 17250، الدخل الداخلي(RI) = 1101500، اهتلاك الأصول الثابتة لكل الفروع(CFF_{BP+BNP})=61069،5، تعويضات الأجراء للفروع غير الإنتاجية(RS_{BNP})= 299000، أما الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات للفروع غير الإنتاجية(ILP- Sub_{BNP})=77510، الفائض الصافي للاستغلال للفروع غير الإنتاجية(ENE_{BNP})=88170،5.

المطلوب:

1-احسب الاستهلاك الوسيطي(**CP**) والصادرات(**X**)، ثم احسب صافي الصادرات(**SBC**).

2-أشيء ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن، ثم أحسب الإنتاج الداخلي الخام(**La PIB**) بطريقتين.

3-احسب الناتج الداخلي الخام(**Le PIB**).

4-أحسب معدل النمو الحقيقي لسنة **2005** بالنسبة لسنة **2003** إذا علمت أن معدل التضخم **5%** وأن الإنتاج الداخلي الخام لسنة **2003** بالأسعار الجارية= **1000000**.

التمرين12: لتكن لديك المعلومات لاقتصاد ما:

- الدخل الوطني المتاح = 425.000
- رصيد المداخيل المتأتية من الخارج = 33.007،25
- اهتلاك الفروع الإنتاجية = 66.992،75
- تعويضات الأجراء =71.500 منها 45% للفروع الإنتاجية.
- الفائض الصافي للاستغلال للفروع المنتجة = 300.000
- الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات =21.175 منها 26% للفروع المنتجة
- مجموع السلع والخدمات المستهلكة لتلبية احتياجات القطاعات غير المنتجة =7.600
- الاستهلاك الإنتاجي = 8.000
- التراكم الخام للأصول الثابتة = 14.000
- فائض الميزان التجاري = 500
- الصادرات = 1000

المطلوب:

1-إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات

2-حساب الدخل الوطني النقدي المتاح وتخصيصه

3-ما هو تفسيرك للادخار المتعلق بهذا الاقتصاد

4-ما الفرق بين الدخل الوطني النقدي المتاح والدخل الوطني المتاح وأهميته ذلك اقتصاديا.

التمرين13: لدينا المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر لسنة 2001 بالمليار دج وبالأسعار الجارية:

معدل النمو الحقيقي للوطن **5%** والإنتاج الداخلي الخام لسنة **2000** بأسعارها الجارية **4220**، مجموع **الموارد 7000**، الاستهلاك النهائي **2423،25**، الدخل الوطني الخام **4401**، مؤشر الاستيراد **20%**، **الصادرات 200**، معدل تراكم الاقتصاد **45%** ونسبة تغير المخزون بالنسبة للتراكم الخام يمثل السدس.

المطلوب:

- **أحسب الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2001.**
- **أعد الميزانية للوطن.**
- **احسب الادخار الصافي الجزئي.**

التمرين14: لديك المعطيات التالية:

العمليات	المبالغ
مجموع القيم المضافة الخامة للفروع المنتجة $\sum VAB_{BP}$	2.553،9
مجموع القيم المضافة الخامة للفروع غير المنتجة $\sum VAB_{BNP}$	503،4
الرسوم = TVA + DD	229،5
الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع المنتجة SNP_{BP}	100
الصادرات X	882،4
الواردات M	756،3
الاستهلاك النهائي CF	1.772،7
الاستهلاك الإنتاجي(الوسيطي) CP	900،7
التراكم الخام AB	884،6
اهتلاك الأصول الثابتة لـ SCEA و SCN $CFF_{SCN}= CFF_{SCEA}$	155
تعويضات الأجراء للفروع المنتجة RS_{BP}	550

الفائض الصافي للاستغلال للفروع المنتجة ENE_{BP}	1.448،4
الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات للفروع المنتجة (ILP –Sub)$_{BP}$	630
رصيد التحويلات الجارية من دخل الملكية والمؤسسة ودخل العمل SS	50 –
رصيد التحويلات الجارية الأخرى Tf	20 +

المطلوب: احسب ما يلي:

1- La PIB بثلاث طرق

2- ركّب ميزانية الوطن من السلع والخدمات(مع إظهار La PTB)

3- ما هي قيمة الناتج الداخلي الخام Le PIB.

4- قيّم مجمّعات الدخل في نظام SCEA : RI، RN، RND.

5- // // // // // SCN: RNM، RNMD.

6- ما هي قيمة الادخار الخام النقدي علما أن الاستهلاك النهائي لـ SCN هو: 2.050،5 .

7- ما هو معدل التمويل الذاتي للتراكم ومعدل التغطية للتجارة الخارجية.

8- احسب معدل النمو لهذا الاقتصاد لسنة1994 بالنسبة لسنة1993 علما أن La PIB لسنة 1993 = 2104،2 ومعدل التضخم = 10%.

التمرين15: إليك المعطيات التالية لعمليات توزيع الدخل لسنة 1991 بالمليون دج:

القطاعات المنتجة	المبالغ	القطاعات غير المنتجة	المبالغ
تعويضات الأجراء	136.496،7	تعويضات الأجراء	53.360،8
الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات	145.564،8	الضرائب المرتبطة بالإنتاج الصافية من الإعانات	8.376،9
الفائض الصافي للاستغلال	383.001،2	الفائض الصافي للاستغلال	9.453،2

- التحويلات مع الخارج:

←رصيد التحويلات الجارية = -40.719،5.

←التحويلات الجارية الأخرى = 46.112،8

المطلوب:

1- احسب الدخل الداخلي، ثم استنتج اهتلاك الأصول الثابتة.

2- احسب الإنتاج الداخلي الخام من وجهة نظر الدخل.

3- احسب الدخل الوطني والدخل الوطني المتاح.

4- قيّم بطريقتين مختلفتين للحل الدخل الوطني لـ SCN علما أن استهلاك الأصول الثابتة لـ SCN يعادل 55.951،7 مليون دج، ثم احسب الدخل الوطني المتاح لـ SCN.

5- ما هي قيمة الناتج الداخلي الخام.

6-إذا علمت أن الاستهلاك النهائي لـ SCN = 553.452،2 مليون دج، استنتج الادخار الصافي النقدي ثم الادخار النقدي الخام.

التمرين16: إليك المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد ما:

الدخل الوطني المتاح(**RND**)=562، الناتج الداخلي الخام(**Le PIB**)= 611، القيمة المضافة الخامة للفروع غير الإنتاجية($\mathbf{VAB_{BNP}}$)= 110، الخدمات البنكية(**SB**)= 14، **X**= 145، **M**= 151، الخدمات غير الإنتاجية المقدمة للفروع الإنتاجية($\mathbf{SNP_{BP}}$)= 21، الاستهلاك النهائي الكلي(**CF**)= 342، رصيد التحويلات الجارية الأخرى(**Tf**)= - 16، معدل التمويل الذاتي للتراكم= 1،22.

المطلوب:

- حساب التحويلات الجارية من دخل الملكية والمؤسسة ودخل العمل(**SS**).
- إذا علمت أن الدخل الوطني النقدي المتاح(**RNDM**) = 620، فاحسب اهتلاك الأصول الثابتة للفروع غير المنتجة($\mathbf{CFF_{BNP}}$)، ثم احسب الدخل الخام المتاح.

ملاحظة:

معدل التمويل الذاتي للتراكم= الادخار الخام/التراكم الخام، حيث:

الادخار الخام= الادخار الصافي+اهتلاك الأصول الثابتة

الدخل الخام المتاح(RBD)= الدخل الوطني النقدي المتاح+ اهتلاك الأصول الثابتة للفروع غير المنتجة

RBD=RNMD+CFF

التمرين17: يعطي لك الديوان الوطني للإحصاء المعلومات التالية: (بالمليار دج سنة1996)

العمليات	المبالغ
مجموع القيم المضافة الخامة	2.028،8
القيم المضافة الخامة للقطاعات غير المنتجة $\sum VAB_{BNP}$	200
الرسوم = TVA + DD	212،3
الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع المنتجة SNP_{BP}	60،8
الصادرات X	791،3
الواردات M	614،7
الاستهلاك النهائي CF	1.413،9
التراكم الخام AB	650،6
رصيد التحويلات الجارية من دخل الملكية والمؤسسة ودخل العمل SS	147،9-
التحويلات الجارية الأخرى Tf	57،96+

المطلوب:

1- قيّم الإنتاج الداخلي الخام بطريقتين

2- استخرج الناتج الداخلي الخام

3- قيّم الدخل الداخلي، الدخل الوطني والدخل الوطني المتاح، علما أن استهلاك الأصول الثابتة يساوي$224*10^9$

4- احسب التراكم الخام للأصول الثابتة علما أن تغير المخزون يساوي -40 مليار دج.

5-إذا كان الإنتاج الداخلي الخام لسنة1994 يساوي 1.274،9 مليار دج ومعدل التضخم السنوي لسنة1996 =20%، احسب معدل النمو السنوي للإنتاج.

التمرين18: لدينا المعطيات التالية المتعلقة باقتصاد في سنة ما(وحدة نقدية):

- معدل الانفتاح الاقتصادي يعادل42%، الدخل الوطني النقدي المتاح= 1568، تغير المخزون = 122 ويمثل سدس الاستهلاك الإنتاجي ويعادل قيمة الاهتلاك الوطني، الميل المتوسط للاستيراد =0،22.
- مجموع القيم المضافة الخامة للفروع غير الإنتاجية =301.
- استهلاك قطاع المؤسسات المالية =72،4 ويعادل عشر(1/10) الاستهلاك النهائي للوطن، الخدمات البنكية =88، أما الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع الإنتاجية تعادل خمس أرباع(5/4) منها.

المطلوب:

1- أوجد قيم استخدامات الوطن، إذا علمت أن الإنتاج الخام للفروع= 1400 وأن مشتريات المواد الأولية=900، والمنتوجات المباعة =1500، وقدرت قيمة **TVA** على مشتريات التجهيز بـ30، والرسوم الجمركية تقدر 472 وأن الرسم على القيمة المضافة(**TVA**)= 15%.

2- إذا علمت أن التحويلات الجارية الأخرى Tf= 61 فاحسب رصيد التحويلات الجارية من دخل الملكية والمؤسسة ودخل العمل(SS).

ملاحظة: معدل الانفتاح الاقتصادي = **M+X/LaPIB**

الميل المتوسط للاستيراد = **M/ La PIB**

التمرين19:

لدينا المعطيات التالية المتعلقة باقتصاد ما يتكون من ثلاث قطاعات فقط هي: SQS، AP، M

- **العمليات على السلع والخدمات:**

- الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق = 460.000 دج.
- التراكم الخام للأصول الثابتة على المستوى الوطني = 130.000 دج من بينها 20.000 من إنجازات الإدارات العمومية .
- تغير المخزون للوطن = 10.000 من بينه 2000 للإدارات العمومية.

- الصادرات = 55.000 ، الواردات = 60.000 ، الاستهلاك النهائي للعائلات =250.000دج

➢ **<u>عمليات التوزيع:</u>**

- تعويضات الأجراء من قبل **SQS** =190.000دج.
- تعويضات الأجراء المستلمة من قبل العائلات = 235.000 دج .
- الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة للإدارات العمومية = 65.000 دج .
- مجموع الضرائب المدفوعة من كل القطاعات = 90.000 دج.

المطلوب: ضع حساب المداخيل والنفقات وحساب التراكم للإدارات العمومية

التمرين20: ليكن لديك الجدول الاقتصادي المجمع (TEE) التالـــي:

الاستخدمـــــات						المـــــوارد				
المجموع	OBS	AP	MEI	SQS	العمليـــــات	المجموع	OBS	AP	MEI	SQS
510 150	510		60		إنتاج الخام BP استهلاك إنتاجي CP	510				290
360			160	200	القيمة المضافة VAB				160	
160 33 10		30	8	90	تعويضات الأجراء RS ض غ مباشرة ILP إعانات الاستغلالSUB	160 10				10
207			112	95	ف.خ.للاستغلال EBE	207				
35 10 28		16	10 5	35 12	ض/أ.الشركات IBS ض/على الأجور ITS خدمات اجتماعية اشتراكات اجتماعية	35 10 28				
360		27	285	48	الدخل.خ.المتاح RDB	360				
291		16			الاستهلاك النهائي CF	291				
69		11		48	الإدخار الخام SB	69				
46		10		20	ABFF	46				
23			9	14	تغير المخزون VS					
15		01		14	طاقة التمويل	15			15	

المطلوب:

- ماذا تلاحظ عن هذا الاقتصاد.
- أكمل الجدول بالأرقام المناسبة بحيث يكون مجموع الموارد يساوي مجموع الاستخدامات.
- قم بإعداد حسابات القطاعات المذكورة في الجدول السابق.
- أحسب الإنتاج الداخلي الخام **La PIB** بطريقة الإنتاج.
- أحسب نسب السلوك الاقتصادي التالية:
  - معدل التراكم الاقتصادي.
  - معدل التمويل الذاتي للتراكم.

التمرين21: نفرض أننا في اقتصاد مفتوح متكون من أربعة قطاعات وهي: **SQS،MEI** ، **AP،RDM** ، وتعطى لك المعلومات التالية التي تتعلق بالعمليات على السلع والخدمات وهي كالآتي:

الملحق الأول:

La PTB PM=1540، CP=732، CF=724، VS=122، ABFF=378 ، X=240،M=264

(الخدمات البنكية المحملة) SBI=88 ، SS=570 ، TVA =60، DD= 80 .

- احسب الإنتاج الداخلي الخام

الملحق الثاني: تتوزع العمليات المذكورة أعلاه على القطاعات الأربعة كما يلي:

- الإنتاج الخام PB يتوزع بين قطاعي SQS و MEI بـ 3/4 لـ SQS والباقي لـ MEI .
- CP يتوزع بالتناسب مع الإنتاج الخام على القطاعين SQS و MEI على الترتيب.
- VAB تتوزع بين RS و ILP بنسبة 5/6 لـ RS والباقي لـ ILP لقطاع SQS وتتوزع بـ 1/4 لـ ILP و الباقي لـ RS لقطاع MEI.
- Sub تمثل قيمة VS لـ SQS و تمثل الخدمات البنكية SBI لـ MEI.
- استفاد قطاع SQS من جائزة دولية قيمتها هي قيمة SS.
- IBS تمثل 50% من مجموع موارد حساب الدخل والنفقات لـ SQS.

- ❖ قيمة تغير المخزون VS هي خاصة بقطاع SQS. إعانات الاستثمار لـ SQS تمثل مجموع الرسوم.
- ❖ تمكن قطاع SQS من شراء رخص تصنيع قيمتها 154 ون.
- ❖ قيمة ABFF تتوزع بالتساوي بين القطاعات الثلاثة SQS،MEI،AP .
- ❖ نسبة الاشتراكات الاجتماعية CS و ITS بين 20% و40% على الترتيب من مجموع موارد حساب الدخل والنفقات لقطاع MEI .
- ❖ CF يتوزع بين MEI و AP بنسبة 20% و 80% على الترتيب.

المطلوب:

1-ضع الحسابات للقطاعات المذكورة أعلاه. ثم أنشئ الجدول الاقتصادي **TEE**

2-أحسب معدلات النسب السلوك الاقتصادي التالية:

- ➢ الميل المتوسط لاستهلاك العائلات، معدل تراكم الاقتصاد.
- ➢ معدل الضغط الضريبي، معدل المتوسط للصادرات ومعدل المتوسط للواردات.
- ➢ معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل التمويل الذاتي.

ملاحظة: يحسب **La PIB** بطريقة الإنفاق.

التمرين22: نفرض أننا في اقتصد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات تأسيسية: **SQS،MEI** ، **AP**:

- الإنتاج الخام لـ **SQS = 1000.**
- الإنتاج الإجمالي لـ **MEI** = 150 وتقوم باستهلاكه الإدارة العمومية.
- الاستهلاك الإنتاجي لـ **SQS = 100.**
- الاستهلاك الإنتاجي لـ **MEI = 50.**
- إعانات الاستغلال لـ **SQS** = 100.
- إعانات التجهيز (الاستثمار) لـ **SQS = 100.**
- أجور مدفوعة من طرف**SQS** و**MEI** تمثل50% من VAB لكل قطاع.
- ضرائب مرتبطة بالإنتاج من غير TVA مدفوعة من طرف**SQS** و**MEI** تمثل 5% من VAB لكل قطاع.
- الاشتراكات الاجتماعية تمثل 50% من مجموع تعويضات الأجراء.

- تعويضات أو آداءات اجتماعية تمثل ربع إنتاج **SQS.**
- أرباح موزعة من طرف SQS = 100.
- ضرائب على أراح الشركات(IBS) = تمثل 50% من الفائض الخام للاستغلال.
- ضرائب على المرتبات والأجور(ITS) تمثل 10% من مجموع الأجور الصافية من الاشتراكات الاجتماعية والأرباح الموزعة.
- الاستهلاك النهائي للأسر =450 من دون TVA (550 داخل TVA).
- التراكم الخام للأصول الثابتة لـ **SQS** =300.
- التراكم الخام للأصول الثابتة لـ**MEI = 100**

المطلوب:

1- ركّب لكل قطاع تأسيسي حساباته غير المالية.

2- احسب الإنتاج الداخلي الخام لهذا الاقتصاد.

3- استنتج أن هناك علاقة توازن كلية ما بين العمليات على السلع والخدمات.

4-أنشئ الجدول الاقتصادي العام.

خاتمة:

إن نظام الحسابات االقتصادية الجزائرية هو نظام للمحاسبة الوطنية حسب التدفقات، يعتمد السنة المدنية كفترة لحساب مختلف التدفقات. و رغم أن الدول المتقدمة بدأت بحساب هذه التفقات كل ثالثي أو سداسي، فإن إنتاج نظام الحسابات االقتصادية الجزائرية للمعطيات الكلية يتميز بالضآلة و عدم االنتظام. و مع هذا فإن هذا النظام أثرى بنك المعطيات الكلية حول االقتصاد الجزائري بأنواع من الحسابات و الجداول و المجاميع االقتصادية تعتبر بحق ركيزة إلقامة تحليالت اقتصادية حيث قام بإنتاج كم من المعطيات لسلسلة زمنية أمتدت من بعد االستقالل حتى سنة 1987 تمثلت في حسابات القطاعات المؤسساتية و الحسابات التجميعية لألمة و جداول اقتصادية إجمالية TEE و مجاميع اقتصادية . انقطع تدفق المعطيات بعد سنة 1987 و لم يعد ينتج نظام الحسابات االقتصادية الجزائرية سوى بعض من المجاميع االقتصادية، كما أنه لم ينتج منذ اعتماده في النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي سوى جدولين للمدخالت . المخرجات S.E.T هما جدولي 1979 و 1989. و من المفروض أن ينتج هذا الجدول بانتظام كل أربع سنوات إذ يستخدم في تحليل عملية اإلنتاج و دراسة التشابكات بين فروع االقتصاد الوطني كما له استخدامات واسعة كنموذج رياضي للتنبؤ. أضف إلى هذا إهمال نظام الحسابات االقتصادية الجزائرية لبعض الجداول الذي أدرجها في هيكله المحاسبي و على رأسها جدول العمليات المالية " financières opérations des Tableau (F.O.T ")وهو جدول أساسي في تحليل عملية تمويل االقتصاد الوطني.

وفي الختام نقول أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية قد حاول تحسين المحاسبة الوطنية الجزائرية وإثراء الحسابات الاقتصادية الجزائرية بالمعطيات والبيانات الإحصائية وحاول أن يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر قدر الإمكان.

قائمة المراجع:

1- قادة أقاسم وعبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية-نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية-مدعم بعدد من الأمثلة والتمارين – ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2002، الجزائر.

2- قاسم قادة، الوجيز في المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، الجزائر.

3- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، عمان، الأردن.

4- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، 2007، دار وائل للنشر، الأردن.

5-عبد الرحيم بوادقجي، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة دمشق، دمشق، 1992.

6- جواد هاشم، الحسابات القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، بيروت.

7-كمال قنبرية، الحسابات القومية، جامعة دمشق، 1976، دمشق.

8-عبد الحي مرعي، المحاسبة في وحدات القطاع العام، دار الجامعات المصرية، 2004، القاهرة.

9-عقون رضا، عرض نظام معلومات المحاسبة الوطنية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم تحليل اقتصادي، 2003، جامعة الجزائر.

10- أحمد لهبيبات، التجربة الجزائرية في ميدان المحاسبة الوطنية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، ع.اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 1995، جامعة الجزائر.

11- أحمد الكوّاز، أساسيات نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام1993، مجلة سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

على الموقع التالي: http://www.arab-api.org/develop_1.htm

12- محاضرات في المحاسبة الوطنية، الأستاذ الدكتور بابا عبد القادر، السنة الجامعية2006-2007.

13- محاضرات في المحاسبة الوطنية، الدكتور جميل أحمد، السنة الجامعية2004-2005.

14- Jacques Magnet ،comptabilité publique،1ere édition، Univercity de France، 1978.

15- OCDE، Système de comptabilité nationale، Glossaire، 1993، Statistiques.

16- Francis Malherbe، Les cours de Comptabilité nationale، www.comptanat.fr.

رموز المصطلحات المستعملة في المحاسبة الوطنية باللغة الفرنسية

الرمز	المصطلح باللغة العربية
SCEA	نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
SCN	نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة
SCPM	نظام المحاسبة للناتج المادي
OBS	عمليات السلع والخدمات
OR	عمليات توزيع الدخل
OF	العمليات المالية
TVA	الرسم على القيمة المضافة
P	الإنتاج
M	الواردات
CI/CP	الاستهلاك الوسيطي(الإنتاجي)
CF	الاستهلاك النهائي
CF_M	استهلاك الأسر
CF_{AP}	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
CF_{IF}	الاستهلاك الذاتي للمؤسسات المالية
AB	التراكم الخام

ABFF	التراكم الخام للأصول الثابتة
VS	التغير في المخزون
X	الصادرات
CFF	اهتلاك الأصول الثابتة
PB	الإنتاج الخام
La PTB	الإنتاج الكلي الخام
La PTB_{PP}	الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج
La PTB_{PM}	الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق
La PIB	الإنتاج الداخلي الخام
Le PIB	الناتج الداخلي الخام
La VAB	القيمة المضافة الخامة
La VAN	القيمة المضافة الصافية
RS	تعويضات الأجراء
ILP	الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج
Sub	إعانات الاستغلال
EBE	الفائض الخام للاستغلال

ENE	الفائض الصافي للاستغلال
RI	الدخل الداخلي
RN	الدخل الوطني
RND	الدخل الوطني المتاح
RNM	الدخل الوطني النقدي
RNMD	الدخل الوطني النقدي المتاح
SNP_{BP}	الخدمات غير الإنتاجية المستعملة من طرف الفروع الإنتاجية
SBI	الخدمات البنكية المحملة
SS	رصيد التحويلات الجارية من وإلى الخارج
SRS	رصيد دخل العمل من وإلى الخارج
SRP	رصيد دخل الملكية من وإلى الخارج
SRE	رصيد دخل المؤسسة من وإلى الخارج
Tf	التحويلات الجارية الأخرى
TEE	الجدول الاقتصادي المجمّع
TOF	جدول العمليات المالية